



**علاقة النقابات العمالية بالنظام السياسي في تونس  
(دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل خلال المدة 1987-2010)**

قدمت من قبل

رجب محمد أحمد رجب

بكالوريوس علوم سياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة ناصر الأممية 1996

تحت إشراف

د. أحمد الزروق أحمد الرشيد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

يناير 2018

Copyright © 2018. All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy, recording scanning, or any information, without the permission in writing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training University of Benghazi.

حقوق الطبع 2018 محفوظة. لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة إلكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

إدارة الدراسات العليا  
قسم العلوم السياسية



جامعة بنغازي  
كلية الاقتصاد

علاقة النقابات العمالية بالنظام السياسي في تونس  
(دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل خلال المدة 1987-2010)

إعداد

رجب محمد أحمد رجب

بكالوريوس علوم سياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة ناصر الأممية 1996

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. أحمد الزروق أمحمد الرشيد مشرفاً  
د. عبير ابراهيم السنوسي امينيه متحناً داخلياً  
أ.د. محمد زاهي بشير المغيربي متحناً خارجياً

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة التخصّص العالي (الماجستير) في العلوم  
السياسية بتاريخ 4 جمادى الأولى 1439 / الموافق 2018/01/18

يعتمد/ أ.د. مدير إدارة الدراسات العليا  
بالجامعة

د. مدير إدارة الدراسات العليا بكلية  
الاقتصاد

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ  
﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ  
إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

التوبة الآية 105

## الإهداء

إلى والديّ الكريمين حباً وبراءً وعرفاناً  
إلى زوجتي وأبنائي محمد والمعتز بالله.. محبة وإعزازاً  
وإلى كل المناضلين النقايبين الأحرار في كل مكان  
إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث..

## شكر وتقدير

إن الحمد لله عدد خلقه وزنة عرشه ومداد كلماته الذي وفقني على إنجاز هذا العمل، وبعد حمد الله وشكره، يسرني أن أتوجه بعظيم الامتنان، ووافر التقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور/ أحمد الزروق الرشيد، على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، الذي كان له الفضل كل الفضل من بعد الله في إنجاز هذا العمل وإظهاره إلى حيز الوجود، فقد لقيت منه كل التشجيع والتوجيه طوال فترة إعداد هذه الرسالة، وذلك بفضل رعايته وإرشاداته واهتمامه البالغ الذي حباني به منذ البداية، وأني لأدعو الله عز وجل أن يجزل له العطاء الكثير والفضل الكبير، وأن يجعله دائماً ذخراً وعاوناً لخدمة طلاب العلم والمعرفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، الأستاذ الدكتور/ محمد زاهي بشير المغربي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بنغازي الممتحن الخارجي للرسالة، والدكتورة/ عبير إبراهيم السنوسي أمينيه، أستاذ العلوم السياسية المشارك، ورئيس قسم الإدارة العامة بجامعة بنغازي على تفضلهما قبول مناقشة الرسالة، وقد كان لتوجيهاتهما وملاحظتهما الأثر الكبير في إبراز هذا العمل إلى حيز الوجود وبصورة مقبولة علمياً ومنهجياً. ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر أيضاً إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة بنغازي، لما قدموه لي من العون والمساعدة طوال فترة الدراسة.

وأخيراً وليس بآخر أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى القائمين على الدراسات العليا بجامعة بنغازي، على تيسير إجراءات الدراسة والبحث، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ عبدالحميد حمد، طالب دكتوراه بتونس لمساعدته في الحصول على بعض المراجع الخاصة بالرسالة، وإلى النقابي محمد الهادي الخزوري، والنقابي المنصف بن حامد، على سعة صدرهما، والأستاذ الدكتور المنصف وناس على موافقتهم على إجراء مقابلة خاصة معهم، وإلى كل النقابيين سواء في مقر الاتحاد بصفاقس أو تونس العاصمة، وإلى كل من شجعني بكلمة هادفة كانت عوناً وحافزاً لي طوال فترة إعداد هذه الرسالة من زملاء دراسة وعمل، فلهم مني كل التقدير والاحترام.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

الباحث...

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	حقوق الطبع .....
ج	التوقيعات .....
د	الآية القرآنية .....
هـ	الإهداء .....
و	شكر وتقدير .....
ز	قائمة المحتويات .....
ي	قائمة الجداول .....
ك	ملخص الدراسة.....

## مقدمة الدراسة

2	تمهيد .....
4	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.....
5	فرضية الدراسة .....
5	تحديد المفاهيم .....
6	أهمية الدراسة.....
6	أهداف الدراسة.....
6	مناهج الدراسة واقترباتها.....
7	مصادر جمع البيانات والمعلومات .....
8	الدراسات السابقة .....
18	نطاق الدراسة وحدودها .....
18	صعوبات الدراسة .....

## الفصل الأول

### النظام السياسي وتطور الحركة النقابية العمالية في تونس

20	تمهيد .....
21	المبحث الأول: تطور النظام السياسي في تونس .....

21	..... أولاً: المقومات الطبيعية والبشرية لتونس
24	..... ثانياً: الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة
25	..... ثالثاً: المراحل التي مرت بها الدولة بعد الاستقلال
32	..... المبحث الثاني: نشأة وتطور الحركة النقابية العمالية في تونس
32	..... أولاً: نشأة الحركة النقابية في تونس وتطورها خلال الحقبة الاستعمارية
51	..... ثانياً: الاتحاد في ظل دولة الاستقلال 1956-1988
58	..... خلاصة

## الفصل الثاني

### الأوضاع السائدة وأوضاع النقابات في تونس خلال المدة (1987-2010)

60	..... تمهيد
61	..... المبحث الأول: الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية
61	..... أولاً: الأوضاع السياسية
83	..... ثانياً: الأوضاع الاقتصادية
94	..... ثالثاً: الأوضاع الاجتماعية
98	..... المبحث الثاني: أوضاع النقابات العمالية
98	..... أولاً: تداعيات الأزمة الاجتماعية
99	..... ثانياً: مرتكزات الوفاق الوطني
103	..... ثالثاً: الرفع من درجة المقاومة النقابية
106	..... رابعاً: وضع الاتحاد في الحياة السياسية
110	..... خلاصة

## الفصل الثالث

### علاقة الاتحاد العام للشغل بالنظام السياسي في تونس خلال المدة (1987-2010)

112	..... تمهيد
114	..... المبحث الأول: الجوانب القانونية
114	..... أولاً: شرط التخصص



115	.....	ثانياً: أهداف النقابات
116	.....	ثالثاً: حرية تكوين النقابات والاتحادات
118	.....	رابعاً: النظام الأساسي
118	.....	خامساً: تسجيل النقابات
119	.....	سادساً: حل النقابات
120	.....	سابعاً: ضمانات الحرية النقابية
129	.....	ثامناً: الحق في الإضراب
130	.....	تاسعاً: الانضمام إلى المنظمات الدولية
132	.....	المبحث الثاني: الجوانب الإدارية والمالية
132	.....	أولاً: الجوانب الإدارية
143	.....	ثانياً: الجوانب المالية
147	.....	خلاصة
150	.....	خاتمة الدراسة ونتائجها
157	.....	قائمة المراجع
167	.....	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
	توزيع السكان النشطين على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الأعوام 1984-1962 .....	1-1
28	أبواب الإنفاق الأسري في تونس خلال الأعوام 1985-1975 .....	2-1
28	أعضاء الهيئة الإدارية وأعضاء لجنة الرقابة للاتحاد.....	3-1
49		

## ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة علاقة النقابات العمالية بالنظام السياسي في تونس: دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل خلال المدة 1987-2010، وتمحورت مشكلة الدراسة في أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني، إلا أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تستند على الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني. ومن المعروف أن التنظيمات العمالية تهدف في الأساس منذ بداية ظهورها إلى حماية أصحابها، وإلى تحقيق مكانة لها في المجتمع لتصبح مؤثرة وقادرة على الوفاء بمطالب أعضائها، وتحقيق قدر من الاستقلالية من خلال الوسائل المختلفة التي تتاح لها وفقاً للنظام السياسي السائد، وطبيعته؛ وقد عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على امتداد تاريخه على الوقوف ضد سياسات الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعند تولي بن علي السلطة السياسية في تونس سنة 1987 أدرك النظام السياسي في تونس أن إتحاد الشغل بما لديه من إمكانيات ونفوذ شعبي يمكن أن يكون قوة شعبية ضاغطة معارضة لسياسات النظام السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبذلك يبرز التساؤل الآتي: ما علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالنظام السياسي في تونس؟

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها تأكيد فرضية الدراسة التي تعكس طبيعة العلاقة بين الاتحاد العام للشغل والنظام السياسي في تونس خلال فترة حكم بن علي النموذج الكوربورناري الذي يعني ذلك النمط من العلاقة الذي يهيمن فيه النظام السياسي على الاتحاد وخضوعه لسيطرته، وبالتالي يفقد الاتحاد استقلاليته وحرية حركته؛ إن علاقة الاتحاد بالنظام تتأرجح عادة بين التعاون والمواجهات، حيث إن التونسيين ينظرون إلى الاتحاد كجهة مستقلة تكافح من أجل مصالح العمال. لكن العديد من الأعضاء يقولون إن قيادة الاتحاد تحولت طيلة فترة حكم بن علي إلى تبني علاقة تواطؤ مع النظام، وهو ما لا يفضله أعضاء الاتحاد الأكثر استقلالية. ومع حرص النظام على السيطرة على هذه المنظمة القوية، فقد قام النظام ممثلاً في الحكومة بالوقوف ضد محاولات تشكيل اتحادات ونقابات جديدة خارج الإتحاد، والعمل على اضطهاد النقابيين باللجوء إلى المضايقات والترهيب والاحتجاز وكذلك التعذيب؛ إن الاستقلالية النقابية للاتحاد عن النظام السياسي في تونس تبدو في موضع شك ولا تتعدى كونها نتاجاً للخطاب الرسمي الاستهلاكي، حيث إنه من نقاط الضعف لدى الاتحاد تعود إلى أن 65% من النقابيين المنضمين موظفون بالقطاع العام، ويتعلق الأمر هنا بالمساهمات التي تخصم مباشرة من المرتبات ويتم تحويلها إلى حسابات المركزية النقابية. تلك التبعية المالية شبه الكاملة للدولة تجعل كل التلويح بالاستقلالية أمراً مشكوكاً فيه، ومؤشراً على نسبية استقلالية الإتحاد، فالعلاقة بين

الاتحاد والنظام خلال فترة الدراسة تعتبر علاقة شراكة من طرف 39% من الكوادر النقابية التي تم استجوابها في إطار التشخيص الذي قام به الاتحاد سنة 2005، في حين يعتبرها 34% منهم علاقة تبعية و3% علاقة استقلالية.

## مقدمة الدراسة

## تمهيد:

يُعد مفهوم النظام السياسي من أكثر المفاهيم السياسية استخداماً في أدبيات السياسة المقارنة في الكتابات العربية والأجنبية على حد سواء، فالمفهوم التقليدي للنظام السياسي يتجه إلى أشكال الحكومات وعناصرها التي بدونها يتعدّد قيام الدولة وبقاؤها، ولا يتعدى البحث في هذا المفهوم مجالات نشاط السلطة وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد استخدم النظام السياسي خلال المرحلة التقليدية (الكلاسيكية) من تطور علم السياسة بدلالة القانون الدستوري، حيث تتركز دراسة النظام فيها على نظام الحكم من الناحية القانونية المجردة، إلا أنه وبسبب الانتقادات التي وجهها علماء السياسة، خاصة السلوكيين منهم في المدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدها؛ بدأت النظرة القانونية والشكلية الضيقة للنظام السياسي السائدة في التراجع، ودخلت السياسة المقارنة مرحلة جديدة فيما يعرف بالبردايم السلوكي<sup>(1)</sup>.

ومع التطور الذي أدخله السلوكيون في دراسة النظم السياسية، لم يعد النظام السياسي مجرد أداة تنفيذ نشاط السلطة في حدودها الضيقة، بل أضحت تتدخل في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وبهذا أصبح هناك تحولٌ، بل انقلابٌ في المفهوم التقليدي للنظام السياسي، انصبّت الدراسة فيه على مجالات نشاط السلطة لا شكلها، وأصبح شكل الحكومة ذاتها لا يعدو أحد عناصر الدراسة، ولعل السبب الرئيس في هذا التطور الذي حدث في دراسة النظام السياسي هو اتساع دائرة نشاط السلطة، والعناصر المؤثرة فيها، وامتدادها إلى أمور أخرى لم يتطرق إليها أحدٌ من قبل، ومن بين تلك العناصر التي تؤثر في عمل النظام السياسي نقابات العمال وأهمية دورها في العملية السياسية.

لقد أظهرت التجارب المبكرة لنقابات العمال في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية قدرة هذه النقابات وتأثيرها في مجالات عديدة، منها محاولة انتزاع حقوق العمال والدفاع عنها في مواجهة جبروت السلطة الحاكمة وهيمنتها. ومما تجدر ملاحظته في تطور العمل النقابي منذ نشأته في غرب أوروبا، أنه قد أخذ أبعاداً جديدة أضيفت إلى بعده الاقتصادي، بحيث أصبحت النقابات العمالية والمهنية قوة مؤثرة لا يستهان بها، وذلك لما تتمتع به من بنية تنظيمي مركزي قوي، إذ تكفي الإشارة إلى أن بعض الأحزاب السياسية في أوروبا قد تأسست نتيجة قيام جمعيات أو نقابات أو اتحادات بتأسيسها أو دعمها، ومن أمثلة ذلك حزب العمال البريطاني.

(1) للمزيد حول تطور السياسة المقارنة انظر الفصل الأول من كتاب محمد زاهي المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، (بنغازي: جامعة قارونس، 1994).

ويختلف العمل النقابي ويتفاوت نشاطه في الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة، حيث تتولى نقابات العمال في الدول المتقدمة دوراً مؤثراً في الدفاع عن حقوق منتسبيها الأساسية في مواجهة تسلط أرباب العمل. ويرجع ذلك إلى دور النمو والتطور الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في تحسين اوضاع العمال خاصة في أماكن العمل، فمع مواكبتها لنمو الاقتصادات الغربية وتطورها، ازداد انتساب العمال ذوي المؤهلات للنقابات العمالية. ومع هذه التطورات تغيرت العلاقة مع الأنظمة السياسية القائمة، وتم بناء نوع جديد من العلاقات العمالية تعتمد على إدارة الموارد بشكل أكبر من العلاقة الهرمية القائمة على طرفين رئيسيين: العمال وأرباب العمل. أما وضع النقابات في الدول المتخلفة فهو مختلف تماماً، حيث واجهت نقابات العمال صعوبات كثيرة في أداء مهامها، ذلك بسبب استبداد الأنظمة الحاكمة، وهيمنة نظام الحزب الواحد في الكثير من هذه البلدان، وهو ما أسهم في الحد من قدرة النقابات العمالية على الحفاظ على حقوق العمال ومطالبهم.

لقد نشأت الحركة النقابية التونسية وتطورت في وقت مبكر من بداية القرن العشرين بشكل متواضع، وذلك بسبب الحجم الصغير للطبقة العاملة التونسية آنذاك، بالاستناد إلى بواكير أولية لتأسيس المصانع والمعامل وبعض المنشآت الاقتصادية الأخرى والأنشطة الخدمية. وقد أخذ حجم الطبقة العاملة يزداد كماً، ويتطور كيفاً متزامناً مع التغييرات التي حدثت في تركيبة المجتمع التونسي في منتصف القرن الماضي وفي فترات لاحقة، مما خلق أنشطة نقابية نوعية متقدمة. لقد لعب الاتحاد العام التونسي للشغل منذ نشأته دوراً ريادياً في الكفاح الاجتماعي والوطني، وكانت له عدة مواجهات دامية مع السلطات الاستعمارية الفرنسية لعل أبرزهما أحداث أغسطس 1947 بصفاقس، وأحداث النفيضة في 21 نوفمبر 1950. وفي سنة 1951 انضم الاتحاد العام التونسي للشغل وأسهم في أعمال الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وأصبح صوتاً مدافعاً عن استقلال تونس في المحافل والمؤتمرات الدولية. وخلال فترة بورقبية هذه المحطة التاريخية الهامة تم تقسيم هذه المرحلة انطلاقاً من طبيعة علاقة الاتحاد بالنظام الى ثلاث مراحل: مرحلة الونام، مرحلة التوتر ومرحلة المقاطعة.

لقد حاول النظام السياسي التونسي السابق (نظام حكم زين العابدين بن علي) العمل على إضعاف دور الطبقة العاملة، والضرب بقوة على أي محاولة لتنظيمها أو إقامة منظمات تدافع عن حقوقها المشروعة، وذلك لإدراك النظام التونسي دورها الخطير في قيادة الفعاليات الديمقراطية وفعاليات بناء مؤسسات المجتمع المدني على أسس سلمية. وبعد ثورة ديسمبر 2010، مارس الاتحاد العام التونسي للشغل العمل السياسي إلى جانب دوره النقابي، واضطلع بدور محوري، وقاد جهود الوساطة بين الائتلاف الحكومي برئاسة حركة النهضة، وأحزاب المعارضة في عام 2013،

أفضت إلى الاتفاق على وضع دستور جديد مطلع عام 2014، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة في نهاية العام. ومن هنا سوف تهتم هذه الدراسة بالبحث في العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والنظام السياسي في تونس إبان حكم زين العابدين بن علي خلال الفترة الزمنية 1987-2010.

### مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تحديد مشكلة الدراسة من أهم عناصر الإطار المنهجي لأنها تسهّل عملية تحديد الافتراضات العلمية بدقة إلى جانب غيرها من خطوات ومراحل إعداد الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج علمية صحيحة بشأنها. ومن ثم يجب التأكيد بداية على أن المجتمع المدني ليس المقصود منه، أساساً، إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع، بكافة منظماته أو مكوناته، تتضمن أهدافاً أوسع وأعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إذ أن هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها، وضبطها وتصحيح مسارها.

وفى سياق هذا المنطق، فليس بالضرورة أن يكون هناك عداءً أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني، إلا أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تستند في الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني. ومن المعروف أن التنظيمات العمالية تهدف في الأساس منذ بداية ظهورها إلى حماية منتسبيها، وإلى تحقيق مكانة لها في المجتمع؛ لتصبح مؤثرة وقادرة على الوفاء بمطالب أعضائها، وتحقيق قدر من الاستقلالية من خلال عدد من الوسائل التي تتاح لها وفقاً للنظام السياسي السائد، وطبيعته، وقد عمل الاتحاد العام التونسي للشغل وعلى امتداد تاريخه على الوقوف ضد سياسات الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعند تولي بن علي السلطة السياسية في تونس سنة 1987 أدرك النظام السياسي في تونس أن إتحاد الشغل بما لديه من إمكانيات ونفوذ شعبي أن يكون قوة شعبية ضاغطة معارضة لسياسات النظام السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: **ما علاقة الاتحاد**

### العام التونسي للشغل بالنظام السياسي في تونس؟

وفي ضوء ما تقدم ذكره يمكن إدراج ضمن الإشكالية جملة من التساؤلات لعل أهمها:

- كيف تطورت النقابات العمالية في تونس؟
- ما طبيعة العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والنظام السياسي في تونس؟
- ما مدى استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل عن النظام السياسي؟
- هل توجد آليات لضمان حماية الحرية النقابية في تونس؟



## فرضية الدراسة:

"تعكس طبيعة العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والنظام السياسي في تونس خلال فترة حكم بن علي النموذج الكوربوراتاري الذي يعني ذلك النمط من العلاقة الذي يهيمن فيه النظام السياسي على الاتحاد وخضوعه لسيطرته، وبالتالي يفقد الاتحاد استقلاليته وحرية حركته".

## التعريفات الاجرائية:

1- **النقابات العمالية:** هي تنظيم قانوني للعمال يسعى للاهتمام بمصالحهم، والدفاع عنهم ويقصد بها في هذه الدراسة، النقابات العمالية الموجودة في الاتحاد العام التونسي للشغل.

2- **الاتحاد العام التونسي للشغل:** هو "منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن جميع التنظيمات السياسية، تستمد شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية، مقره المركزي تونس العاصمة، وتضمّ العمال والعاملين بالفكر والمتقاعدين منهم"<sup>(1)</sup>.

3- **النظام السياسي:** يقصد به في هذه الدراسة أجهزة ومؤسسات الدولة الرسمية من تشريعية وتنفيذية وقضائية وغير رسمية، المسؤولة عن صنع وتنفيذ السياسة العامة في تونس خلال مدة الدراسة أي خلال فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي.

4- **الكوربوراتارية:** من أشهر تعريفات الكوربوراتارية التي تركز على علاقة الدولة بالجماعات المصلحية هو تعريف فيليب شميتير (Philippe C. Schmitter)، وتعني "نظام تنظيم المصالح يتم فيه تنظم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير التنافسية والهيراركية والتمايزية وظيفياً، تعترف بها الدولة، وتعطيها تصريحاً بالعمل (أو تخلفها أصلاً) وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قياداتها، وفي توضيح مصالحها والتعبير عنها، وفي تأييدها". ومن ناحية أخرى، يعرف شميتير التعددية على أنها "نظام لتمثيل المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته في عدد غير محدود من الفئات المتعددة والتطوعية والمتنافسة وغير الهيراركية التي تحدد طبيعة ومجال نشاطها ومصالحها، والتي لا تتدخل الدولة في الترخيص لها أو الاعتراف بها أو تمويلها أو خلقها أو السيطرة على عملية اختيارها لقياداتها أو كيفية توضيح مصالحها والتعبير عنها، وفي الوقت نفسه ليس لها احتكار على تمثيل المصالح المختلفة داخل فئاتها.

ويميز شميتير بين نوعين من العلاقات الكوربوراتارية تكون فيها منظمات المجتمع المدني متشابهة من حيث البنية ولكنها مختلفة جداً من حيث علاقاتها مع الدولة. يطلق على النوع الأول

(1) علي عجيل منهل، "الاتحاد العام التونسي للشغل - دوره في تاريخ - تونس الحديث - واستقالة وزرائه من الحكومة الجديدة": <http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=242319&t=3>

تعبير "الكوربورتارية المجتمعية" في نظم الديمقراطيات التعددية الذي تكون فيه الجماعات مستقلة نسبياً عن سيطرة الدولة ولها نفوذ قوى على عملية صنع السياسات العامة. أما النوع الثاني فهو ما يسميه "كوربورتارية الدولة"، وتخضع فيها الجماعات لسيطرة الدولة ويتغلغلها الجهاز البيروقراطي الرسمي والتنظيم الحزبي الحكومي المسيطر<sup>(1)</sup>.

#### أهمية الدراسة:

- 1- تأتي أهمية الدراسة من كون قضية الجماعات المصلحية التي من بينها النقابات العمالية قضية محورية مرتبطة بالديمقراطية، ويتأتى ذلك مع استقلالية النقابات العمالية عن السلطة القائمة لتصبح قادرة على ممارسة دورها النقابي الضاغط والمشاركة السياسية الفاعلة.
- 2- كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية الاتحاد العام التونسي للشغل، ودوره الوطني والنضالي ضد المستعمر في الدفاع عن مصالح منتسبيه، وكذلك دوره داخل المجتمع التونسي.
- 3- إثراء هذا الحقل لافتقار المكتبة الليبية والعربية (حسب علم الباحث) إلى مثل هذا النوع من الدراسات.

#### 4- أهداف الدراسة:

إن التحديد الدقيق لأهداف أي دراسة علمية يوفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت، ويحدد مجال تحركه ونوعية المراجع التي سوف يستخدمها ويستفيد منها، ولذلك فإن هذه الدراسة تسعى لتقديم تحليل سياسي اجتماعي لعلاقة الاتحاد العام التونسي للشغل باعتباره يمثل الحركة النقابية التونسية بالنظام السياسي في تونس وتقويم هذه العلاقة، وتتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- 1- معرفة طبيعة علاقة النقابات العمالية متمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل والنظام السياسي.

- 2- الكشف عن مدى استقلالية الاتحاد العام التونسي عن النظام السياسي إدارياً ومالياً.

#### مناهج الدراسة ومداخلها:

المنهجية العلمية هي الإطار الذي يتبعه الباحث ويلتزم به، وتشمل الطريق المستخدم (المدخل)، إلى جانب الوسيلة أو الأداة التي تتم بها معالجة البيانات والمعلومات (المنهج)، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج علمية صحيحة وموضوعية. وفي هذا الشأن توجد العديد من المناهج والمداخل التي يمكن للباحث استخدامها في دراسته، وجميعها تقدم وسائل عامة لتحديد المشكلات،

(1) محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، (بنغازي: جامعة قاريونس، 1994)، ص ص 196-199.

ونوعية البيانات الملائمة للدراسة، وتطرح الأساليب الفنية المستخدمة في الحصول على البيانات والمعلومات، وطرق تحليلها، ونظراً للطبيعة التاريخية والاجتماعية والسياسية لهذه الدراسة، فقد تم استخدام المدخل الكوربورتاري ومنهج دراسة الحالة:

### 1- منهج دراسة الحالة:

يتمثل هذا المنهج في التركيز على ظاهرة سياسية معينة، عن طريق دراستها من جميع جوانبها والتعمق فيها لخصوصيتها، وتحليل جميع جزئياتها ومكوناتها بهدف الوصول إلى دراسة وافية حول الموضوع<sup>(1)</sup>. لذا سوف يستخدم الباحث هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال التركيز على الاتحاد العام التونسي للشغل وعلاقته بالنظام السياسي وتطوره خلال فترة الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

### 2- المدخل الكوربورتاري:

ينطلق المدخل الكوربورتاري في تحليلاته من الدولة، حيث يقوم بتحديد وتعريف مصالح الجماعة في إطار علاقاتها وتفاعلاتها مع أجهزة الدولة، لذا سوف يستعين الباحث بهذا المدخل أي كوربورتارية الدولة الذي يقدم نموذجاً لعلاقات الدولة بالجماعات المصلحية، ويعكس هيمنة وتدخّل في خلق نظام غير تنافسي لتمثيل مصالح الأفراد، فالدولة تخلق مختلف الفئات المجتمعية، وتعطيها حق تمثيل مصالحها على أن تلتزم السلطة بضوابط محددة في إدارتها لأنشطتها أو في اختيار قادتها. وقد اعتبرت التنظيمات النقابية، وفقاً لمفهوم كوربورتارية الدولة، وسيلة النظام السياسي لتحقيق السيطرة، وكذلك احتواء المجتمع بمختلف فئاته<sup>(2)</sup>.

### مصادر وأدوات جمع البيانات والمعلومات:

نظراً لتعدد الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها، سيتم الاعتماد على أدوات بحثية مختلفة، تتناسب مع طبيعة مصادر المعلومات المتفرقة، حيث نجد أن بعض المعلومات والبيانات متناثرة في بطون بعض الكتب النادرة، وبعضها الآخر تحتفظ بها شخصيات لها علاقة بالنقابات ونشاطاتها. ومن هنا، سوف يتم جمع المعلومات والبيانات لهذه الدراسة من عدة مصادر، بالوسائل والطرق الآتية:

1- المصادر المكتبية والوثائقية: تم الرجوع إلى الكتب والوثائق التاريخية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وشبكة المعلومات الدولية، والدوريات، والمجلات والصحف المتاحة المتحصل

(1) مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002).

(2) محمد زاهي المغربي، قرارات في السياسة المقارنة، (بنغازي: جامعة قاريونس، 1994)، ص 195.

عليها من العديد من المؤسسات الرسمية والنقابية، ومراكز الأبحاث والمكتبات العامة والخاصة، كذلك المواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوع الدراسة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

3- **المقابلات الشخصية:** قام الباحث بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع عدد من الشخصيات الأكاديمية والنقابية البارزة في الاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك بهدف جمع المعلومات حول علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالنظام السياسي خلال مدة الدراسة. وهي:

- **مقابلة مع المنصف بن حامد،** الكاتب العام المساعد للإتحاد الجهوي للشغل بصفافس، ومسؤول عن التكوين النقابي والتثقيف العمالي والعلاقات الخارجية، مقابلة مسجلة في مقر الإتحاد الجهوي بصفافس، تونس، بتاريخ 2 نوفمبر 2015.

- **مقابلة مع محمد الهادي الخزوري،** الإطار السابق بنقابة التعليم الثانوي، متفرغ ومنسق في قسم التكوين النقابي والتثقيف العمالي، مقابلة مسجلة في مقر الإتحاد بتونس العاصمة، تونس، بتاريخ 3 نوفمبر 2015.

- **مقابلة مع المنصف وناس،** مدير عام مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، أستاذ التعليم العالي في علم الاجتماع بجامعة تونس. بتاريخ 19 ديسمبر 2017، في تونس العاصمة.

#### **الدراسات السابقة:**

عند رصد الدراسات والأدبيات المتوافرة حول النقابات العمالية في تونس على وجه العموم، والاتحاد التونسي للشغل على وجه الخصوص، يلاحظ ندرة هذا النوع من الكتابات في هذا الشأن، وذلك لعدة اعتبارات منها استمرارية نظام حكم الفرد في تونس لفترة طويلة من الاستبداد السياسي والفكري، وحرص السلطة الحاكمة على التضييق على كل من يكتب ويتناول موضوع السلطة بشكل علمي وموضوعي في داخل تونس قد يمس ممارساتها من جهة، أو أسلوب الحكم من جهة أخرى.

ورغم ذلك توجد بعض الدراسات التي تتناول علاقات التبادل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية كالنقابات العمالية لتأكيد دورها في عمليات تمثيل المصالح، وإقامة حياة مبنية على المشاركة والديمقراطية، ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم إلقاء بعض الضوء على الدراسات المتوفرة القريبة من موضوع الدراسة وإن كان ذلك في دول أخرى ولعل أهمها:

## 1- دراسة ممدوح مبروك(1):

تهتم هذه الدراسة بدراسة الحركات العمالية في التجارب الديمقراطية العالمية، وتبين أن الحركة العمالية واجهت على مدار تاريخها مشكلة أساسية تمثلت في كيفية تحويل العمل النقابي إلى ثقافة وروح ومضمون أكثر من كونه مجرد آليات وأدوات تتعلق بتشكيل نقابات وسن قوانين المساومة الجماعية. ويشير الباحث إلى أن الحركات النقابية على مستوى العالم لعبت دوراً أساسياً في حركات التحرر الوطني ومقاومة العنصرية التي شهدتها العالم، فقد لعبت المنظمة النقابية في جنوب أفريقيا دوراً كبيراً في إنهاء التمييز العنصري، وكذلك تمكنت الحركة النقابية في إسبانيا من مقاومة نظام حكم فرانكو الاستبدادي.

وتتطرق الدراسة إلى الحركات العمالية وتتبع رياح الديمقراطية في المنطقة العربية، وتقدم عرضاً لملامح العمل النقابي ودوره في عدد من التجارب العربية التي أصبحت متفاوتة من حيث نصيبها من التحول الديمقراطي. وعن التجربة التونسية، يبين الكتاب أن الحركة النقابية في تونس بدأت عام 1946 بتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل على يد الزعيم فرحات حشاد واتسمت هذه الحركة بالوطنية، ولعبت دوراً رائداً في مناهضة الاستعمار والمشاركة في بناء الدولة الحديثة في محاولة لبناء فكر اقتصادي اجتماعي وطني يناهض الفكر الاقتصادي الاستعماري. ودخل الاتحاد العام للشغل في صراعات عديدة مع السلطة لإنهاء حكم الحزب الواحد في ستينات القرن الماضي، بحيث تصدّر موقعاً رئيساً في الثورة التونسية وفرض نفسه كرقم لا يمكن تحييده في المعادلة السياسية، حيث كان إطاراً حاضناً لمقاومة الاستبداد والاستغلال وللنضال من أجل الحرية والكرامة والمساواة، الذي أسهمت تراكماته بصورة فعّالة في اندلاع الثورة التونسية.

ومن الجوانب الإيجابية لهذه الدراسة إمكانية الاستفادة عند البحث والتحليل في التعرف على دور الحركات العمالية ودعمها للديمقراطية بوجه عام، والاتحاد العام التونسي للشغل، على وجه الخصوص، في إطار العلاقات المتبادلة مع النظام ومؤسسات المجتمع. ووجه التشابه مع هذه الدراسة ودراسة الاتحاد العام التونسي للشغل على وجه الخصوص.

(1) ممدوح مبروك، دور الحركات العمالية في دعم الديمقراطية، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2014).

## 2- دراسة خديجة عمران الزاندي(1):

استمدت أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه النقابات في العملية السياسية من خلال مشاركتها في رسم السياسة العامة، إذا ما تحصلت على حريتها واستقلاليتها من هيمنة الدولة وأجهزتها الرسمية. كما أن الاهتمام بنقابة المعلمين وبدورها الرئيس، وهو الدفاع عن حقوق أعضائها ومنتسبيها في ليبيا، يمثل أهمية خاصة لهذه الدراسة، حيث تتركز مشكلة الدراسة في معرفة نوع العلاقة بين النقابة العامة للمعلمين، وبين اللجنة الشعبية العامة للتعليم (السلطة التنفيذية). توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج تبيّن من خلالها أن العلاقة القائمة على السيطرة من قبل الجهة التنفيذية أدت إلى إضعاف الممارسة الديمقراطية الحرة لدى النقابة وتهميش دورها، وبالتالي إفقاد تأثيرها السياسي مما جعل فعّاليتها مفقودة في المجتمع، ودورها يتضاءل بشكل كبير خوف النظام من فكرة تحرر النقابات من الهيمنة السلطوية والعودة لأداء دورها الرائد والحقيقي في المجتمع.

وأوجه التشابه مع هذه الدراسة هو معرفة طبيعة العلاقة بين النقابات والسلطة السياسية القائمة، بينما الاختلاف يكمن في دراستنا على اتحاد النقابات في تونس بينما في هذه الدراسة مقتصر على النقابة العامة للمعلمين في ليبيا. وسوف يستفاد من هذه الدراسة في معرفة أهمية دور النقابات العمالية في المشاركة في رسم السياسة العامة، عندما تتمتع بالحرية والاستقلالية، من هيمنة كوربوتارية الدولة وأجهزتها الرسمية.

## 3- دراسة سميحة مناصرية(2):

تناولت الباحثة في هذه الدراسة بالبحث والتحليل الحرية النقابية في دولة الجزائر، في محاولة للإجابة عن تساؤل الدراسة وهو: إلى أي مدى تستند الحرية النقابية في الجزائر إلى المعايير الدولية، وما مستوى الحماية الذي تتمتع به؟ وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها:

- تستند نقابات العمال بشكل كلي إلى مبدأ الحرية النقابية، ولا ينطبق هذا الإطلاق على نقابات المهن الحرة كونها تستند إلى مبدأ احتكار مزاولة المهنة، وذلك لأنها تنشأ بقوة القانون

---

(1) خديجة عمران الزاندي، "العلاقة بين السلطة التنفيذية والنقابة العامة للمعلمين وتأثيرها على رسم السياسة العامة للتعليم في ليبيا: دراسة حالة دور نقابة معلمي بنغازي في إعادة الهيكلة التعليمية لسنة 2006-2011"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية بنغازي، 2013.

(2) سمحية مناصرية، "الحرية النقابية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، باتنة الجزائر، 2012.

والانضمام إليها يكون بشكل إلزامي لغرض مزاولة المهنة، ورغم ذلك فإنها تستند إلى مبدأ الحرية النقابية في مظاهر أخرى كحرية تكوين الاتحادات والانضمام إليها والانسحاب منها.

- ارتبط ظهور النقابات في العالم برمته بظهور الثورة الصناعية، وما صاحبها من استغلال للطبقة العاملة، ويعتبر الحق في الإضراب هو السلاح الأمثل الذي من خلاله يتم انتزاع الحرية النقابية.

- رغم أن المشرّع الجزائري قد سعى إلى تكريس مبدأ الحرية النقابية طبقاً للمعايير الدولية التي جاء بها دستور منظمة العمل الدولية وإعلان فيلادلفيا، والاتفاقيتان المرجعيتان بالخصوص وهما: اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم رقم (87) لسنة 1948، والاتفاقية المتعلقة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية رقم (98) لعام 1949، وقوانين الشرعية الدولية، إلا أن الواقع العملي أثبت أن الممارسات البيروقراطية تقلص من حجم الضمانات التي تحمي الحرية النقابية، وذلك لعدم وجود الفصل بين السلطات، وتبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى بعض القيود التشريعية التي ترد على جوهر الحرية النقابية لتشكّل انتهاكاً صارخاً لهذا المبدأ.

وسوف يستفاد من هذه الدراسة في الجزء المتعلق بمعرفة آليات وضمانات الحرية النقابية والقيود التي تواجهها. وأوجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا يكمن في التساؤل الفرعي من مشكلة الدراسة، هل توجد آليات لضمان حماية الحرية النقابية في تونس؟، في حين تختلفان في كون أن دراسة سمحية مناصرة تهتم بدراسة الحرية النقابية في الجزائر، وتهتم الدراسة الحالية بدراسة علاقة النقابات بالنظام السياسي في تونس.

#### 4- دراسة عبير إبراهيم أمينيه(1):

اهتمت هذه الدراسة بالبحث في علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا، وذلك من خلال التركيز على نقابة المحامين التي تُعد من أقدم النقابات في ليبيا خلال المدة 1969-2009. وما يميز هذه الدراسة هو استخدامها للمدخل "الكوربوراتاري" الذي يعني ضمناً هيمنة الدولة على الإنتاج الاقتصادي، وهي بذلك تهيمن وتسيطر على نشاط الجماعات المصلحية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية الأخرى، ويتضمن تحديداً دمج الجماعات المصلحية في البنية التنظيمية لجهاز الدولة الحديثة.

(1) عبير إبراهيم أمينيه، "علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا، دراسة نقابة المحامين (1969-2009)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28، خريف 2010.

وخلصت الدراسة إلى إن النقابات في ليبيا تواجه تحدياً كبيراً، فوضعها المرتبط أساساً بمؤسسات السلطة إدارياً ومالياً لا يسمح بأن يكون لها دور بارز ومستقل في المستقبل؛ فذلك الإدماج في النظام السياسي جرّد النقابات، بوجه عام، ونقابة المحامين بوجه خاص، ليس فقط من أهمية مكانتها في المجتمع، بل من أن تكون أيضاً أداة للحراك الديمقراطي فيه، فهي لا تعكس أي نوع من التعددية الفكرية، لأنها غير قادرة على الخوض في مطالب خاصة بإقرار الديمقراطية في المجتمع. وإن كان هناك بعض المحاولات لإنشاء وتفعيل لجان حقوق الإنسان من قبل النقابة العامة للمحامين وبعض الفروع، فضلاً عن خوض بعض الشرائح المهنية في قضايا المجتمع المدني، إلا أن محاولاتها تبقى في ظل ما يسمح به النظام السياسي القائم.

وسوف يستفاد من هذه الدراسة في معرفة الكيفية التي تتأثر بها النقابات بتطور النظام السياسي وأيديولوجيته، التي تجسد كغيرها من مؤسسات المجتمع طبيعة العلاقة "الكوربوتارية" (النقابية) التسلطية للدولة، وهي العلاقة التي تسيطر فيها مؤسسات صنع القرار على عمل هذه المؤسسات وتركيباتها. ويمكن التأكيد على أن أوجه الشبه بين هذه الدراسة المزمع اجراءها هو أن كليهما يهتم بدراسة علاقة نقابات العمال بالنظام السياسي، وتختلفان في تركيز الدراسة الأولى على نقابة المحامين في ليبيا، في حين تركّز الدراسة الثانية على حالة الاتحاد العام التونسي للشغل.

## 5- دراسة حنان شطيبي(1):

تهدف الباحثة من خلال هذا البحث اكتشاف الارتباط بين الحركة النقابية للأساتذة والعمال والأداء البيداغوجي في الجامعة، باعتبار أن الأستاذ هو جوهر العملية التعليمية والعمال بمختلف أصنافهم الوظيفية. وعلى هذا الأساس تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الأساسي للبحث حول: هل الحركة النقابية للأساتذة والعمال في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي؟ وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها:

- وجود تجمعات للعمال وأخرى للطلبة وأيضاً لأرباب العمل من أجل الدفاع عن المصالح المادية أو المعنوية لأعضائها. فالنقابة العمالية تجّمع اختياري منظم للعمال من أجل التمثيل وحماية الحقوق والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، بالإضافة للمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم وتنظيم عملهم وفقاً لسياسة معينة مبنية على إطار مرجعي محدد. فقد ظهرت النقابات بظهور الثورة الصناعية، وذلك أن هذه الأخيرة نتج عنها تغيير في أساليب

(1) حنان شطيبي، "الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2010.



الإنتاج، فأصبح هناك توجه للعمل الجماعي، فقد برزت أولى التنظيمات النقابية في إنجلترا في العقد الأول من القرن الثامن عشر ثم انتشرت في كافة أرجاء أوروبا لاحقاً.

أما في الجزائر والبلدان المستعمرة، فقد ظهرت النقابات فيها مع انتشار ورش الصناعة، والمتتبع لها يلاحظ أن نضوجها وتبلور نشاطها يتطابق مع تاريخ الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهي الانطلاقة الحقيقية والقوية للحركة النقابية الجزائرية التي تطالب وتدافع عن حقوق العمال الجزائريين المسيطر على الساحة النقابية في البلاد، وبصدور دستور 1989 الذي نص على التعددية الحزبية والنقابية، ظهرت عدة نقابات وطنية مستقلة أخرى.

- من خلال الدراسة الميدانية، اكتشفت الباحثة طبيعة الارتباط بين الحركة النقابية على مستوى الجامعة الجزائرية والأداء البيداغوجي للعمال والأساتذة، مع العلم بأن أداء الوظيفتين المهنيين "أستاذ مساعد" وأستاذ مكلف بالدروس" تأثر بنشاط المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي لتصبح حركته النقابية معرقلاً لأدائهم البيداغوجي.

أما أداء الوظيفتين المهنيين "أستاذ محاضر" و "أستاذ التعليم العالي" فلم يتأثر أدؤهما إجمالاً بنشاط الحركة النقابية، بمعنى أنه كلما نزلنا إلى قاعدة الهرم الوظيفي للأساتذة كلما تأثر أداء الأستاذ بنشاط الحركة النقابية. أما بالنسبة لأداء العمال فقد تأثر إجمالاً بالنشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ليصبح هذا الأخير معرقلاً له، وتوجد نسبة صغيرة من العمال لم يتأثر أدؤهم بنشاط نقاباتهم ولا بوجود صنف وظيفي محدد، وبذلك تكمن أهمية هذا الموضوع في سياق دراسة أهمية الموارد البشرية واقتصاد العمل، وذلك بالكشف عن العلاقة الارتباطية بين نشاط النقابات العمالية وأداء الموارد البشرية.

وسوف يستفاد من هذه الدراسة في الجانب النظري للدراسة وهو؛ معرفة كيفية ظهور النقابات العمالية وانتشارها وكذلك ارتباطها بالبلدان المستعمرة، ونضالها ضد الاستعمار في الدفاع عن حقوق العمال، ومساهمتها في الاستقلال.

## 6- دراسة محمد زاهي بشير المغربي(1):

تهتم هذه الدراسة بالبحث في تطور منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة في ليبيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وتنطلق هذه الدراسة من افتراض أن طبيعة العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا تعكس النموذج الكوربوراتاري الذي يعني ذلك النمط من

(1) محمد زاهي المغربي، "الدولة والمجتمع المدني في ليبيا"، في المجتمع المدني: مفهومه، شروطه، ودوره في التنمية السياسية، تقديم: محرر المنتدى الليبي، منتدى ليبيا للتنمية البشرية، سبتمبر، 2009.

العلاقة الذي تهيمن فيه الدولة على منظمات المجتمع المدني وتخضعها لسيطرتها، وبالتالي تفقد هذه المنظمات استقلاليتها وحرية حركتها.

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين، يركز القسم الأول منها على مفهوم المجتمع المدني ودلالاته إلى جانب المشاكل النظرية والإجرائية التي تواجه هذا المفهوم. أما القسم الثاني فيتناول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ليبيا، ويبدأ بالتحديد النظري لأنماط هذه العلاقة، ثم يقدم عرضاً مختصراً لطبيعة هذه العلاقة في بعض أقطار الوطن العربي، وفي نهاية هذا القسم يتم تتبع تطور علاقة المجتمع المدني بالدولة في ليبيا ومضامين هذه العلاقة. وفي ختام هذه الدراسة يتضح أن أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والدولة في ليبيا تقترب من نموذج "كوربوراتية الدولة" للأسباب التالية:

- إن الأحزاب السياسية محظورة منذ السنوات الأولى لثورة سبتمبر 1969، واعتبر القانون تكوين الأحزاب السياسية جريمة ضد الثورة والشعب عقوبتها الإعدام (القانون رقم (71) لسنة 1971).

- إن النقابات والاتحادات والروابط المهنية في ليبيا غير تنافسية وإلزامية وهيراركية.

- إن النقابات والاتحادات والروابط المهنية والجمعيات التطوعية الأهلية يتم خلقها وتنظيمها وإعادة تنظيمها وحلها بقرارات ولوائح وقوانين رسم، وتحتكر كل نقابة أو اتحاد مهني عملية تمثيل المصالح المختلفة ضمن فئاتها.

- تعتبر منظمات المجتمع جزءاً من آليات النظام السياسي في ليبيا وفقاً للنظرية الجماهيرية التي تقر بأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الإطار والمجال الوحيد للنشاط السياسي لأفراد المجتمع.

في التحليل النهائي، فإن إستقلالية الحياة الترابطية تذهب أبعد من حجج منظري المجتمع المدني في انها ضرورية للحصول على وسيلة ضغط للمطالبة بتغيير سياسات معينة. فمن المهم أيضاً أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على تحديد أو توسيع أهدافها، سواء أكانت تتطابق أم لا تتطابق مع أهداف الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها والفاعلين الآخرين داخل المجتمع. إن الاستقلالية تسمح لهذه المنظمات باختيار قياداتها، بدلاً من أن تقوم الجهات الإدارية بفرض معايير وشروط معينة لاختيار هذه القيادات مثل شرط الولاء السياسي أو الالتزام الإيديولوجي، كذلك فإن الاستقلالية تعني قدرة منظمات المجتمع المدني على وضع وتبنى شكل وأسلوب التنظيم الذي يناسبها ومن اختيارها، دون أن يفرض عليها شكل ونمط تنظيمي معين من الدولة وأجهزتها

الإدارية. إن توافر هذه العناصر يسمح بوجود مجتمع مدني قوي يكون هو القاعدة بدوره لدولة قوية، لأن هذه الدولة ستقوم على احترام قواعد ذات قبول عام في المجتمع، ومن ثم سيكون هذا المجتمع أكثر استعداداً لمساندة هذه الدولة في جميع المجالات. كما أن هذه الدولة بدورها ستسعى إلى كسب مساندة هذا المجتمع لأنها سوف تعتمد على إقناع المواطنين بأن سياساتها تحقق مصالحهم(1).

وأوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسة المزمع إجراؤها هو أن كليهما يهتمتا بدراسة علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة، في حين تنفرد الثانية بالتركيز على النقابات العمالية كمنظمة من مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالنظام السياسي في تونس.

#### 7- دراسة رجاء محمد عبدالرحيم الدرسي(2):

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة الليبية، والنقابات العمالية في ليبيا، من خلال رصد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي مرت بها ليبيا في المدة من عام 1963 وحتى عام 1999، ومدى تأثير هذه التطورات على النقابات العمالية، وتفاعلها مع البيئة الداخلية (الدولة الليبية ومؤسساتها) في مختلف أنشطتها القانونية والإدارية والمالية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل أهمها:

- لم تتفهم مؤسسات الدولة خلال المدة 1963-1969 طبيعة العمل النقابي، وبالتالي كانت متخوفة منها، وبذلك حاولت السيطرة عليها بفرض القيادات العمالية الموالية كما تميزت تلك المدة بعدم الاستقرار النقابي وكثرة الخلافات بين تلك القيادات.

- اهتمت الدولة بالعمال خلال المدة 1969-1977، وأصدرت الكثير من التشريعات لصالحهم، وعملت الدولة على توحيد نقابات العمال في اتحاد واحد، ويلاحظ سيطرة الدولة على نقابات العمل وحرصها على عدم تبعيتها لأحد عدا الثورة.

- كان لنقابات العمال دور ملموس خلال المدة 1977-1988، وذلك من خلال المشاركة في عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات الدولية، إلى جانب مشاركة أعضاء النقابات في حضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية والمشاركة في إبراز دور النقابات في الخارج.

(1) المرجع السابق.

(2) رجاء محمد عبدالرحيم الدرسي، الاتحاد العام للمنتجين بالجمهورية العظمى (النشأة والتطور)، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2005).

- برزت خلال المدة 1977-1999 فلسفة جديدة للعمل النقابي في ظل إعلان قيام سلطة الشعب وثوراة المنتجين التي عكست نمطاً جديداً من النظم السياسية.

وأوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسة المزمع إجراؤها هو أن كليهما يهتمان بدراسة طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة والنقابات العمالية، غير أن الاختلاف بينهما يكمن في الزمان والمكان.

#### 8- دراسة أحمد فارس عبدالمنعم<sup>(1)</sup>:

تناول الباحث في هذه الدراسة العلاقة بين جماعات المصالح، ممثلة في نقابة المحامين والصحفيين والمهندسين، والسلطة السياسية، ومحور الدراسة هو الأدوار التي لعبتها هذه النقابات تجاه السلطة، والسياسات التي انتهجتها الأخيرة إزاءها خلال المدة 1952-1981. وتوصلت الدراسة إلى تمكّن النقابات من القيام بدور بارز في المعارضة السياسية، وفي إطار سيطرة كوربوتارية الدولة، وتوصل الباحث إلى نتائج مهمة عند مناقشته سياسات النظام تجاه الجماعات المصلحية محل الدراسة لعل أهمها:

- سياسات المنح والترغيب والانفراج في المدة ما بين 1956-1970.

- سياسات المنح والترهيب خلال المدة 1970-1981.

وأوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسة المزمع إجراؤها هو أن الأولى تهتم بدراسة العلاقة بين جماعات المصالح ممثلة في نقابة المحامين والصحفيين والمهندسين، في حين تركز الثانية على علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالنظام السياسي. وسوف يستفاد من هذه الدراسة عند البحث والتحليل في التعرف على كيفية تمكن النقابات من القيام بدورها السياسي، في إطار سيطرة كوربوتارية الدولة.

#### 9- دراسة عبادي خير الدين<sup>(2)</sup>:

تناولت هذه الدراسة "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010"، فقد حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على التساؤل التالي: ماهي علاقة المجتمع المدني بالنظام وما دوره في العملية السياسية؟ وقد تناول الباحث بشيء من التفصيل العناصر التالية:

(1) أحمد فارس عبد المنعم، "جماعات المصالح والسلطة السياسية في مصر دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين والمهندسين في الفترة من (1952 - 1981)"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، 1984.

(2) عبادي خير الدين، "المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة بالجزائر، 2010-2011.

- طبيعة وسمات الدولة والمجتمع المدني في شمال إفريقيا.
- دور المجتمع المدني في عمليات التحول السياسي في شمال إفريقيا.
- مستقبل المجتمع المدني في دول المنطقة

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج أشار فيها إلى أن المجتمع المدني في منطقة شمال إفريقيا لا بد من دراسته وتحليله وإستيعابه على أساس الواقع والبيئة التي ولد فيها، بيئة سلطوية وديمقراطية مقيدة، وكذلك فإن نتيجة تأميم القوى الاجتماعية والتنظيمات المدنية من طرف السلطات الحاكمة أدى إلى ازدياد السلبية والعنف تجاه الانظمة الحاكمة بالمنطقة.

وأوجه التشابه هو دراسة ومعرفة علاقة المجتمع المدني بالنظام، وكذلك الفترة الزمنية، بينما اوجه الاختلاف يكمن في دراسة هذه العلاقة في منطقة شمال افريقيا بوجه عام، بينما في دراستنا تختص بدراسة الاتحاد العام التونسي للشغل.

#### 10- دراسة عبدالكريم هشام(1):

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الديمقراطية الممارسة، الديمقراطية في الوطن العربي، وقد حاول الباحث في هذه الدراسة الاجابة على إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ممثلة في الأنظمة السياسية الحاكمة وبنيتها الهشة والمعقدة التي أدت إلى عدم القدرة على تأسيس بيئة تفاعلية تعكس العلاقة السلمية بين المواطن والدولة، وقد تناول الباحث نقطتين أساسيتين هما:

- طبيعة النظام السياسي العربي.

- بنية المجتمع المدني في الوطن العربي ومستوى استقلاليته عن الدولة.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة غير واضحة، وبالتالي يجب تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وتوفير بيئة تفاعلية وصحيحة لتنمية نشاط المجتمع المدني.

وأوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسة المزمع اجراؤها هو أن كليهما يبحثان في اشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وكذلك دراسة طبيعة النظام السياسي العربي، بينما تنفرد الثانية بالبحث في دراسة النقابات العمالية والنظام السياسي في تونس، وكذلك في مدى استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل عن النظام السياسي الحاكم.

---

(1) عبدالكريم هشام، "دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الديمقراطية الممارسة، الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة الفكر، العدد السابع، نوفمبر، 2011.

## نطاق الدراسة وحدودها:

1- **النطاق الزمني:** سوف يكون الإطار الزمني لهذه الدراسة في المدة الممتدة من 1987-2010، نتناول في عضونها علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالنظام السياسي في تونس، وهي المدة التي تراكبت مع تولي الرئيس زين العابدين بن علي السلطة في تونس.

## صعوبات الدراسة:

- 1- قلة المصادر والمراجع في هذا النوع من الدراسات.
- 2- عدم القدرة على مقابلة عدد كبير من النقابيين، نظراً لعدم استعدادهم وترحيبهم بإجراء هذا النوع من المقابلات.
- 3- صعوبة الحصول على أرقام محددة حول دعم النظام السياسي في تونس للاتحاد العم التونسي للشغل بشكل رسمي للتعرف على الجوانب المالية والمصادر التمويلية للاتحاد بشكل دقيق.

## الفصل الأول

النظام السياسي وتطور الحركة النقابية العمالية في تونس

المبحث الأول: تطور النظام السياسي في تونس.

المبحث الثاني: نشأة وتطور الحركة النقابية العمالية في تونس.

## تمهيد:

تعتبر تونس من الدول حديثة العهد بالاستقلال، خضعت للاحتلال والسيطرة الأجنبية لقرون عديدة، تمكنت بعدها من الحصول على خلاصها من المستعمر الفرنسي بعد مفاوضات سريعة تزعمها الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة الذي يعتبر مؤسس تونس الحديثة، وأول رئيس لجمهورية تونس في 20 مارس 1956. وخلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال، تطورت الحركة النقابية العمالية في تونس التي انخرط فيها الاتحاد العام التونسي للشغل، وأسهم بفاعلية في أعمال الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، وأصبح صوتاً مدافعاً عن استقلال تونس في المحافل والمؤتمرات الدولية. وبعد الاستقلال لم يرغب الاتحاد العام التونسي للشغل عن دوره الريادي في العمل النقابي، وتفاوت هذا الدور من حيث القوة والضعف بنوع العلاقة التي تربطه بالنظام السياسي القائم، وبذلك سوف تتناول الدراسة في هذا الفصل تطور الحركة النقابية العمالية التونسية وعلاقتها بالنظام السياسي من فترة الحكم الاستعماري الفرنسي مروراً بمرحلة الاستقلال وما بعدها، أي مرحلة حكم بورقيبة، وبذلك فُسِّم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور النظام السياسي في تونس.

المبحث الثاني: نشأة وتطور الحركة النقابية العمالية في تونس.



## المبحث الأول

### تطور النظام السياسي في تونس

يُعد النظام السياسي في تونس من النظم الحديثة العهد بالديمقراطية، حيث نالت البلاد استقلالها في عام 1956 بعد نضال طويل ضد الاحتلال الفرنسي، وخلف ذلك أثراً عميقاً في نفوس التونسيين فزادهم التفافاً وثقة بقيادتهم السياسية، وفي إطار ذلك يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل من بين الفواعل المهمة في حركة النضال والتحرر من الاحتلال الأجنبي.

#### أولاً- المقومات الطبيعية والبشرية لتونس:

لا تقل المقومات الطبيعية عن المقومات البشرية في أهميتها في سياق تقدير القيمة السياسية للدولة، بل ربما تعد من أهمها من حيث التأثير في قوة الدولة وجغرافيتها السياسية، وذلك لأن أغلب المشاكل التي تعانيها دول العالم اليوم سياسية واقتصادية، وتشمل المقومات الطبيعية المؤثرة في تقدير القيمة السياسية لتونس على الآتي:

#### 1- المقومات الطبيعية لتونس:

تقع تونس في أقصى شمال قارة أفريقيا، تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها من الشمال والشرق بساحل طوله 1200 كم، ومن الجنوب الشرقي لليبيا، ومن الغرب الجزائر، وتبلغ مساحتها 163600 كم<sup>2</sup>(1). وتعتبر تونس من أصغر دول المغرب العربي مساحة، بحيث تشكل جيباً جغرافياً بين جارتها العربيتين ليبيا والجزائر. ويلاحظ أن معظم أراضيها منخفضة مما جعلها عرضة للتأثيرات الخارجية التي لعبت دوراً بارزاً في تكوين خصائص المجتمع التونسي(2). وتنقسم الأقاليم الجغرافية إلى إقليمين رئيسيين حددهما الامتداد الجبلي للأطلس وهما:

أ- إقليم الشمال: يقع هذا الإقليم إلى الشمال من جبال أطلس، ويشمل نحو 1/3 مساحة تونس، ويتركز فيه ما يقرب من 70% من السكان، لقد ساعد الوضع الاقتصادي لهذا الإقليم في جعله مركز جذب لهجرة أبناء الجنوب التونسي(3).

(1) محمد محمود الطعمنة وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005)، ص 277.

(2) يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالي إلى الغنوشي، نشر الكتروني في يوليو 2003، ص www.hashiri.het .13

(3) يسري، الجوهرى، جغرافيا المغرب العربي، (القاهرة: المؤسسة الجامعية، 2002)، ص 215.

ب- إقليم الجنوب: يشمل هذا الإقليم القسم الثاني من مساحة تونس، وينقسم بدوره إلى عدة أقاليم فرعية تمثل الجنوب التونسي، وهو من القاعدة الصحراوية التي تكثرت فيها السهول والهضاب، حيث السلاسل الجبلية الالتوائية (سلسلة جبال قفصة)، ويضم هذا الإقليم:

- السهل الشرقي أو الساحل: ويمتد على طول الساحل باتجاه الجنوب، ويشتهر بأجود أنواع الزيتون الذي تأتي صادراته في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية لتونس، والذي جعلها تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم.

- الأراضي الثلاثية وهضبات الاستبس: تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة ويسهم الإنتاج الحيواني بنحو 1/5 دخل الإنتاج الزراعي التونسي، ويعيش في هذا الإقليم قرابة 1/4 سكان البلاد، وتكثر فيها حشائش الحلفاء التي تغطي ما يقارب 7520 كم<sup>2</sup> في تونس.

- تونس الجنوبية: وينتشر فيها بعض واحات شط الجريد، ويعتبر خليج قابس من أهم مناطق صيد الأسماك في البلاد.

ومن حيث الإنتاج المعدني تتمثل الثروة المعدنية في تونس أساساً في إنتاج الفوسفات والحديد، إذ تغطي صخور الفوسفات قرابة 608 كم<sup>2</sup> وسط تونس وفي قفصة، أما مناجم الحديد فتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس إلى جانب ذلك توجد معادن أخرى كالرصاص، والزنك، والملح، والغاز الطبيعي<sup>(1)</sup>.

## 2- المقومات البشرية لتونس:

أ- نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي: يتميز الوضع الديمغرافي في تونس بتزايد طبيعي مهم خلال المدة من تعداد 1956 إلى تعداد 2001، حيث قدر عدد السكان عام 1956 بنحو 3,783,169 مليون نسمة، أما في سنة 1984، فقد بلغ عدد سكان تونس في ذلك الحين بنحو 6,666,173 مليون نسمة، في حين قدر عددهم في عام 2001 بـ 9,700,000 مليون نسمة، ويرجع هذا التطور إلى تحسن الأوضاع المعيشية والصحية للسكان وتراجع معدلات الوفيات بدرجة كبيرة في البلاد، فحققت تونس مستويات متقدمة مقارنة بالبلدان المتخلفة، ونتيجة لهذا النمو، فقد هيمنت الفئات العمرية الشابة لتمثل أكثر من نصف سكان البلاد.

(1) المرجع السابق، ص 215.

غير أن سياسات تنظيم النسل التي تبنتها تونس حديثاً، قد تسببت في تراجع عدد السكان، ففي إطار خطط التنمية التونسية فإن السياسة السكانية في المخطط السابع 1987-1991 رسمت الخطوط العريضة الهادفة إلى تحقيق انخفاض ملحوظ في معدل النمو السنوي للزيادة السكانية، وبالفعل فقد تم تحقيق ذلك سنة 1993، حيث وصلت نسبة النمو إلى 1.9% وهي نسبة متدنية في قارة أفريقيا<sup>(1)</sup>.

ورغم ذلك، فقد بلغ عدد سكان تونس في عام 2010 نحو 10,549,100 نسمة، وأصبحت نسبة النمو السكاني ضعيفة نسبياً إذ لم تتجاوز خلال المدة ما بين 1994-2004 1.1%، بينما كانت خلال المدة ما بين 1984-1994 2.35%، وأصبح العمر المتوقع للحياة عام 2005 نحو 73.5 سنة، ويعكس ذلك ظاهرة مزدوجة: التقلص العام للوفيات 5.9% (عام 2005) وتراجع وفيات الأطفال 20% عام 2005، وقد أصبح حجم العائلة التونسية محددًا:

- 1984: 5.47 أفراد

- 1994: 5.16 أفراد

- 2004: 4.53 أفراد

لقد تغيرت جذرياً ملامح الهرم السكاني، فبعد أن كانت قاعدة هذا الهرم في بداية الاستقلال عريضة جداً، تناقص عرضه حتى وصل إلى قمته الحادة في أواخر عهد حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي وبوسط عريض، وقاعدة وقمة محدودة العرض<sup>(2)</sup>.

**ب- التوزيع الجغرافي للسكان:** يتميز توزيع السكان بالتفاوت بين مناطق البلاد، ففي حين لا توجد كثافة سكانية مرتفعة في المناطق الساحلية الشرقية، تتناقص كثافة السكان في المناطق الداخلية والجنوبية التي تبدو شبه خالية تماماً. ولعل التباين في التوزيع السكاني جاء نتيجة لظروف طبيعية وبشرية واقتصادية، كما شهد المجال السكاني في تونس تبايناً آخر، يتمثل في ارتفاع نسبة سكان الحضر، وانخفاض نسبة سكان الريف نظراً للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن، إذ تهيمن المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على ما لا يقل عن 1/5 مجموع السكان

(1) عائشة عباش، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 104.

(2) الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، 23 سنة من حكم بن علي، (تونس: دار محمد علي للنشر، 2013)، ص 114.

ككل، ولقد نتج عن هذا الانفجار السكاني مشاكل تتعلق بالسكن والبطالة وظهور الأحياء العشوائية في بعض مناطق البلاد<sup>(1)</sup>.

ثانياً- الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة:

### 1- الحماية الفرنسية على تونس:

"ترشيش" أو تونس، تسمية أطلقها المسلمون عندما تمكنوا من السيطرة على شمال أفريقيا، فقد استخدم العرب هذه القلعة للراحة في سفرهم نحو المغرب العربي، فاطلقوا على تلك القلعة تونس، بحيث أصبح اسمها يعرف لاحقاً بتونس ليصبح اسم عموم البلاد<sup>(2)</sup>. لقد خضعت تونس للاستعمار الفرنسي لمدة طويلة من الزمن، حيث تمكنت فرنسا في عام 1802 من إبرام معاهدة تفضيلية مع حموده باشا جعلت من تونس الأمة الأكثر أهمية لفرنسا، وقد توالى معاهدات التنازل تبعاً لتزايد الأطماع الفرنسية، فكانت معاهدة 1824 ثم اتفاقية 1830 اللتين منحتا فرنسا امتيازات في شتى الميادين القضائية والاقتصادية والتجارية، وقد زادت وتيرة التدخل الفرنسي في تونس بعد عام 1858، حيث فرضت على الباي ميثاقاً جديداً عرف "بعهد الأمان" الذي مارس الفرنسيون بموجبه الحماية المباشرة على سائر البلاد، وبذلك تحولت تونس تدريجياً إلى بلد شبه مستعمرة فرنسية منذ عام 1860<sup>(3)</sup>.

وخلال المرحلة الانتقالية من الحقبة الاستعمارية، تنازلت إنجلترا وفرنسا بموجب مؤتمر برلين عام 1878 عن تونس لصالح فرنسا، ومن تم تحولت إلى مستعمرة فرنسية خالصة ودخلتها الجيوش الفرنسية بقيادة جول فيري، بتاريخ 12 مايو 1881، وتم التوقيع على معاهدة الحماية المعروفة بـ (معاهدة باردو) التي أمضاها الصادق باي، وفي عام 1883 كانت "معاهدة المرسي" التي أصبحت بموجبها تونس تحت السيطرة الفرنسية المباشرة في كافة المجالات حتى عام 1956 عندما حصلت تونس على الاستقلال<sup>(4)</sup>.

(1) حافظ ستهم، "التحضر في الجمهورية التونسية" في محمد صبحين عبد الحكيم، التحضر في الوطن العربي، الجزء الثاني (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1980)، ص ص 442-443.

(2) محمد أبي القاسم الريعيني، المؤنس في أخبار أفريقية تونس، (بيروت: دار المصير، 1993)، ص 19.

(3) حمة الهمامي، المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية، (تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989) ص ص 23-25.

(4) هناء محمود، معلومات أساسية عن جمهورية تونس، آفاق أفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد رقم 7؛ خريف 2001) ص 159.

## 2 – النضال السياسي التونسي:

اندلعت المقاومة الشعبية، ضد الاحتلال الفرنسي، ودارت معارك المقاومة الشعبية في أغلب مناطق البلاد، ورغم ذلك لم تنتظم الحركة الوطنية في تنظيم ذي محتوى سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي إلا بعد تجارب من النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، حيث تأسست في عام 1907 أول حركة وطنية سياسية منظمة بقيادة علي باشا ويساعده الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وقامت السلطات الفرنسية بنفي وسجن زعماء الحركة الوطنية للخارج من أجل القضاء على المقاومة الشعبية في البلاد، ورغم ذلك اندلعت ثورة مسلحة في عام 1915، واستمرت إلى عام 1918<sup>(1)</sup>.

وفي عام 1920، قام الحزب الحر الدستوري التونسي بالمطالبة بنظام دستوري للبلاد، وتأسيس حكومة وطنية، باعتبار أن تونس أول بلد عربي يتبنى دستوراً في سنة 1865، يمنح نواب الشعب حق المشاركة في الحكم بما في ذلك حق خلع باي البلاد. لقد انبثقت عن الحزب مجموعة "حسن القلاني" التي كونت الحزب الإصلاحية التونسي، كما برز انشقاق آخر يتمثل في الحزب الدستوري الحر في عام 1934، بين تيار يمثله القادة الأوائل على رأسهم عبدالعزیز الثعالبي، وتيار آخر يمثله "محمود الماطري" و "الحبيب بورقيبة" إضافة إلى مجموعة من المحامين والأطباء ذوي التكوين الفرنسي، وشكلت هذه المجموعة الحزب الدستوري الجديد بمؤتمر قصر هلال المنعقد في 2 مارس 1934<sup>(2)</sup>.

وفي عام 1954، عرضت الحكومة الفرنسية على التونسيين منح البلاد الحكم الذاتي مع احتفاظ فرنسا بمسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية، وبدأت المفاوضات مع الفرنسيين لتسفر عن اتفاق نهائي في 2 يوليو 1955، وفي 20 مارس 1956 وقع الطرفان بروتوكولاً أقرت فيه فرنسا رسمياً باستقلال تونس وحققها في تولي الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، وتشكيل جيش وطني، كما تضمن الاتفاق أن القوات الفرنسية تبقى في فرنسا في فترة انتقالية تنسحب بعدها من تونس<sup>(3)</sup>.

---

(1) نورالدين الدقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014، (تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، بالاشتراك مع المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2016) ص ص 83-84.

(2) عائشة عباشي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(3) المرجع السابق، ص 107.

(3) يحي ابوزكريا، مرجع سبق ذكره، ص 23.

## ثالثاً- المراحل التي مرت بها الدولة بعد الاستقلال:

### 1- المرحلة الأولى:

اتسمت هذه المرحلة بالأحداث الوطنية، ففي الفترة التي سبقت الاستقلال كان الشعب يخوض معارك مسلحة ضد المستعمر الفرنسي بقيادة الحزب الحر الدستوري الذي كان يعمل بطريقة سرية، وكانت فرنسا تتابع نشاط زعمائه، فقامت بسجن بعضهم، وقتل البعض الآخر في مقدمتهم فرحات حشاد والهادي شاكر، واستمر البعض الآخر بما فيهم الحبيب بورقيبة بالعمل السري ضد الاستعمار الفرنسي حتى حصول تونس على الاستقلال<sup>(1)</sup>.

وفي 29 ديسمبر 1955 صادق الباي على نصّ يدعو لإحداث مجلس تأسيسي لإعداد دستور للبلاد الذي اقتصر على الإعلان عن "وضع نظام تأسيسي مقام على الانتخابات"، و"إنشاء النظم التأسيسية الكفيلة بضمان الحقوق السياسية والرقي الاجتماعي والرفاهية العامة". وكان ذلك منطلق رئيسي لإحداث تحول سياسي يعمل على تمهيد لنقل السلطة من أيدي المقيم العام والباي إلى طبقة سياسية جديدة بزعامة الرئيس الراحل الرئيس الحبيب بورقيبة<sup>(2)</sup>. وكان المدخل لهذا التحول قانونياً، حيث وضع نظام انتخابي حسب القوائم، وفي دورة واحدة، بما يضمن فوز التنظيم السياسي الأكثر تمثيلاً. وكانت طريقة الانتخابات معروفة النتيجة سلفاً، إذ أسفرت انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 25 مارس 1956 عن فوز قوائم "الجبهة الوطنية" بقيادة الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد الذي تحالف مع الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والاتحاد القومي للفلاحين الذي تم تأسيسه في 2 ديسمبر 1955 إلى جانب عدد قليل من المستقلين<sup>(3)</sup>.

وبعد التوقيع على بروتوكول 20 مارس 1956 الذي منح بموجبه تونس الاستقلال التام، قرر بورقيبة إجراء انتخابات حرة لأول مرة في تاريخ البلاد لانتخاب مجلس تأسيسي في 25 مارس 1956، وإعداد دستور للبلاد، ووقع انتخاب بورقيبة على رأس المجلس، في 8 أبريل 1956، وبعد أسبوع أي 14 أبريل 1956 تكونت أول حكومة لتونس المستقلة، وفي 21 مايو من نفس العام تم تبني النظام الجمهوري في تونس، حيث تم تأسيس الولايات والمعتمديات، وفي 29 مايو تأسست نواة الجيش الوطني التونسي.

(1) عامر قريعة، مراحل الحكم في تونس منذ 1956 إلى ما بعد ثورة 14 يناير 2011، علاقة الوالي بمواطني الجهة رسائل وخواطر (تونس: مطبعة فن الطباعة، 2013)، ص 32.

(2) نور الدين الدقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 209-210.

(3) المرجع السابق، ص 211.

وفي 19 سبتمبر 1958 تأسس البنك المركزي التونسي، وفي 18 أكتوبر 1958 أُصدرت العملة الوطنية التونسية المتمثلة في الدينار التونسي، حيث كان التعامل قبل ذلك بالفرنك الفرنسي، ووقع الإعلان عن الدستور الأول للجمهورية التونسية الذي أنهى العمل بالاتحاد (القمري) مع فرنسا في 20 أغسطس 1959، وهي التي كانت تسيطر على ثروة البلاد في جميع المجالات الداخلية والخارجية<sup>(1)</sup>.

## 2- المرحلة الثانية (فترة حكم الرئيس بورقيبة والتحول إلى الجمهورية):

مثل الدستور أول استجابة للمطالب التي رفعتها الحركة الوطنية، وقد جاء متضمناً 64 فصلاً، ونصّ فصله الأول على أن "تونس دولة حرّة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، كما تضمّن الدستور أحكاماً تتعلق بسيادة الشعب، وحرمة الفرد، وحرية المعتقد، وحرية الفكر والتعبير والصحافة. ورغم أن دستور 1959 أقرّ الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حق التنظيم، وحق الملكية والمساواة بين المواطنين، والفصل بين السلطات، فقد بقي النظام السياسيّ خاضعاً للإرادة الفردية لرئيس الدولة<sup>(2)</sup>. ونص الدستور التونسي لعام 1959 على أن الوزير الأول هو الذي يخلف رئيس الجمهورية في حالة شغور منصب الثاني، وذلك حتى انتهاء مدة المجلس التشريعي، وقد مكّن هذا النص الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة حق تعيين خليفته والتراجع عن ذلك متى أراد<sup>(3)</sup>.

لقد كان لنظام بورقيبة مآثر عديدة، فقد شهدت البلاد في عصره تطوراً وانفتاحاً سريعاً، فقد حرر المرأة ومنحها - إلا في ما يتعلق بالميراث لأن النصّ القرآني جاء واضحاً لا لبس فيه - منزلةً تضاهي ما تتمتع به المرأة في العالم الغربي، ونشر التعليم، وخلق للبلاد الآف من الكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية في مختلف مجالات المعرفة، كما نشر المرافق الصحية في الكثير من مناطق البلاد، ومراكز من المؤسسات الثقافية، وأدخل الاقتصاد الرأسمالي الحر عندما تيقن أنه الأفضل في تلك المرحلة التاريخية التي مرت بها تونس<sup>(4)</sup>.

(1) عامر قريعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-45.

(2) نور الدين الدقي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

(3) الهادي التيمومي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(4) المرجع السابق، ص 25.

لقد زاد الإنتاج وتحسنت الإنتاجية، وأصبحت البلاد تمتلك مؤسسات اقتصادية جيدة ذات قدرة تنافسية عالية عربياً وأفريقياً، وتطورت الصناعة والخدمات كما هو موضح في الجدول الآتي:

#### جدول (1-1)

توزيع السكان النشطين على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال 1962-1984.

القطاع	1962	1984
الفلاحة	%45.8	%28.1
الصناعة	%20.9	%36.7
الخدمات	%33.3	%35.2
المجموع	%100	%100

المصدر: الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، 23 سنة من حكم بن علي، (تونس: دار محمد علي للنشر، 2013)، ص 25

لقد حقق نظام بورقبيية إنجازاً نادراً في الدول النامية، وهو التحكم في النمو الديمغرافي، إذ انخفضت زيادة نسبة نمو السكان من 2.7% عام 1960 إلى 2.3% عام 1984، وتراجعت نسبة الولادات من 48% عام 1956 إلى 31.3% عام 1986، كما تقلصت نسبة الوفيات من 18% عام 1956 إلى 6.5% عام 1984، وهذا يعكس بشكل كبير التحسن في الوعي الثقافي عند المواطنين والخدمات الصحية في البلاد<sup>(1)</sup>.

#### جدول (2-1)

أبواب الإنفاق الأسري في تونس خلال الأعوام 1975-1985

أبواب الإنفاق الأسري	1975	1985
التغذية	%41.7	%39.0
السكن	%27.9	%27.7
اللباس	%8.8	%6.0
الصحة	%5.4	%7.0
التنقل	%4.7	%9.0
الترفيه والتعليم	%8.0	%8.9
نفقات أخرى	%3.5	%2.4
المجموع	%100	%100

المصدر: الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، 23 سنة من حكم بن علي، (تونس: دار محمد علي للنشر، 2013)، ص 26.

(1) المرجع السابق، ص ص 25-26.



كما برّمج النظام البورقوبي لميلاد طبقة وسطى كثيرة العدد، وفرت للبلاد الأمن الاجتماعي الداخلي شبه التام لفترة ثلاثة عقود متتالية. وبالرغم من محدودية موارد البلاد، تحسن مستوى معيشة التونسيين كثيراً، رغم أن عددهم تضاعف منذ 1956، وفي عام 1961 كان كل ثلاثة من التونسيين من أربعة يعيشون تحت خط الفقر، أما عام 1986 فلم يعد يوجد سوى تونسي واحد من خمسة في هذا الوضع، ومر عدد الأسر المتمتعة بالكهرباء في البلاد من 37.7 عام 1975 إلى 63.4% عام 1984، وتحسنت التغذية عند عامة السكان، إذ ازداد نصيب الفرد من اللحوم والألبان والترفيه والصحة في موازنات العائلات كما يبين ذلك الجدول الآتي:

لقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 51.1 عام 1966 إلى 67.4 عام 1984، كما ارتفع عدد السكان من 33% عام 1956 إلى 52.8% في عام 1984، كما ارتفع الدخل الفردي السنوي من 91 دولاراً عام 1956 إلى 1050 دولاراً عام 1987 (بحساب العملة الثابتة)، وفي عام 1984، أصبح عدد الأسر التونسية التي تمتلك مسكناً لها 78.9% كما تطور معدل الغرف التي تعيش بها الأسرة الواحدة من 1.9 سنة 1966 إلى 2.25 سنة 1975 ثم إلى 2.60 سنة 1984، وتغير مفهوم التقاعد، حيث أصبح بمثابة الحياة الثالثة، إذ تحسنت صحة المتقاعدين وازدادت مواردهم وأصبح الكثير منهم يتمتع بمعاش تقاعدي مناسب<sup>(1)</sup>.

#### ● الثوابت السياسية:

كانت سياسة النظام الجديد لها ثلاثة دوافع: تصفية بقايا الاستعمار، وتحديث المجتمع، ومقاومة التخلف. وقد استغرق تحقيق الهدف الأول قرابة عشر سنوات تخللتها مواجهات عسكرية وأزمات سياسية، أما مقاربة الهدف الثاني فقد عارضتها الأوساط المحافظة، فيما ظلت مكافحة التخلف مشروعاً مفتوحاً طويلاً للأمد للحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال<sup>(2)</sup>.

#### ● احتكار الحياة السياسية:

رغم التفوذ الواسع الذي حصلت عليه الدولة وامتداد تأثيرها إلى جميع مكونات المجتمع، شهدت تونس نوعاً من التعددية السياسية الشكلية حتى بداية عام 1963، وهو تاريخ منع الحزب الشيوعي من النشاط، وبذلك تم توطيد نظام الحزب الواحد رسمياً بعد انعقاد مؤتمر الحزب الحاكم ببنزرت في أكتوبر 1964، والذي أعطى شكلاً جديداً للعلاقة بين الحزب والدولة. حيث لم تبقَ في

(1) المرجع السابق، ص 26.

(2) نور الدين الدقي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

بداية الستينيات مؤسسة اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو اقتصادية خارج إشراف الدولة، وكانت أكثر العلاقات تعقيداً تلك التي جمعت الحزب الحاكم بالاتحاد العام التونسي للشغل الذي قبل بالتعاون الوثيق مع الحزب من منطلق وحدة الأهداف، وكان ذلك منطلقاً للحد من استقلاليته وتدخل القيادة السياسية في تعيين أمنائه العاميين<sup>(1)</sup>.

لقد سعى الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة لاستقطاب العناصر الفاعلة على الساحة الوطنية ولو على حساب المنظمات القومية لتقوية مركز الحزب الحاكم والدولة. ومن أجل ذلك خطط بورقيبة لإبعاد أحمد بن صالح عن قيادة الاتحاد، وقد فعل ذلك أيضاً مع عناصر أخرى مناوئة من قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل خشية أن يتغلغل نشاط الاتحاد ويتعزز في جميع مناطق البلاد وخارجها<sup>(2)</sup>.

لقد اتجه النظام البورقيبي للتعایش مع الحركات السياسية المعارضة، فقد كانت لها جرائد ومجلات خاصة بها، ووجهت أحياناً للنظام انتقادات جريئة، كما ترك النظام منظمات المجتمع المدني تتطور وتعمل بشيء من الحرية رغم ما سلطه عليها من تضييقات: رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية الصحفيين، ورابطة المحامين على سبيل المثال. ورغم بعض الإيجابيات التي وصفت بها النظام البورقيبي، فقد كانت له سلبيات كثيرة لعل أهمها الانفراد بالحكم، وهيمنة الحزب الحر الدستوري الجديد (الحزب الاشتراكي الدستوري بداية من 1964)، ومحدودية حرية التعبير، والتجاوزات ضد حقوق الإنسان، واضطهاد اليساريين والإسلاميين السياسيين والعروبين، واستعمال الوسائل غير السلمية أحياناً ضد الاتحاد العام التونسي للشغل، كما اختار النظام البورقيبي التغيير بالاعتماد على الوسائل الفوقية<sup>(3)</sup>.

وكان بورقيبة يقول إن الديمقراطية لم يحن وقتها بعد، كما أنه لم يقدر بورقيبة تقديراً سليماً الانتماء العربي وخاصة الارتباط الإسلامي للشعب التونسي، رغم أن مقارنته للقضية الفلسطينية والقومية العربية كانت مقارنة واقعية، وقائمة على تقدير صحيح لموازن القوى في العالم العربي والعالم، غير أن العرب لم يفهموا ما يرمي إليه في ذلك الوقت من ستينات القرن العشرين، ولم يعيدوا الاعتبار لمواقف بورقيبة إلا في ثمانينيات القرن الماضي بعد أن اصطدموا بالواقع المرير،

(1) المرجع السابق، ص 221.

(2) عامر فريجة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(3) الهادي التيمومي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

كما ارتبط النظام البورقيبي ارتباطاً مفرطاً بالعالم الغربي، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

ومن أهم المآخذ على نظام السياسي في عهد الرئيس الحبيب أوبرقية هو غياب الديمقراطية، إذ لم يعمل الرئيس على تحويل رعاياه التونسيين إلى مواطنين، فكان حكمه حكماً حدثياً وتسلطياً مستنيراً، ولم يعمل على إرساء الديمقراطية في البلاد عندما حان وقتها في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وخلفه رئيس مستبد زين العابدين بن علي الذي سار على نهج بورقية بل أكثر صرامة.

---

(1) المرجع السابق، ص 27.

## المبحث الثاني

### نشأة وتطور الحركة النقابية العمالية في تونس

تعود نشأة الحركة العمالية في تونس إلى بداية القرن العشرين، حيث ارتبط تطورها بالاستغلال الرأسمالي الاستعماري، وبوجود طبقة عمالية ومنظمات نقابية أجنبية سابقة لتكوّن طبقة عمالية محلية في تونس<sup>(1)</sup>. وقد دفعت الحرب العالمية الأولى الوضع الاقتصادي في تونس بشكل ملموس، حيث تضاعفت الاستثمارات ورؤوس الأموال في البلاد، رافقها تكوين شركات جديدة وزيادة في عدد المنشآت من صناعات استخراج المعادن، وقد واكب هذا التطور الصناعي أيضاً زيادة كبيرة في عدد أفراد الطبقة العاملة في البلاد، والتي تعتبر أساس الحركة النقابية، وعليه سوف يتم استعراض نشأة وتطور الحركة النقابية العمالية في تونس.

### أولاً- نشأة الحركة النقابية في تونس وتطورها خلال الحقبة الاستعمارية:

#### أ- جامعة عموم العملة التونسية 1924-1925:

تمثل الحركة النقابية بعداً أساسياً من أبعاد الحركة الوطنية التونسية، وتندرج في نطاق التطور الذي عرفته هذه الحركة أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث اتسع نشاطها جغرافياً واجتماعياً<sup>(2)</sup>. وكانت طبقة العمال التونسية عرضة للاستغلال من طرف الرأسماليين الأجانب، وكذلك منافسة اليد العاملة الأوروبية التي هي علاوة على كونها أكثر دراية بالتقنيات العصرية - تحظى برعاية السلطات الفرنسية التي تفضلها على التونسيين. فكان العامل التونسي عرضة لتناقضين: الأول مع الرأسماليين الأجانب، والثاني مع العمال الأوروبيين المقيمين في تونس الذين يغلقون أمامه آفاق فرص العمل أو على الأقل آفاق الترقية. وتتفاقم هذه التناقضات من جراء سياسة التمييز التي تسلكها سلطات الحماية والشركات الاستعمارية على مستوى الأجور، حيث كان راتب العامل التونسي أدنى من راتب نظيره من الأوروبيين<sup>(3)</sup>.

ومما تفاقم من الأزمة الاقتصادية وغلاء المعيشة منافسة الأيدي العاملة الأجنبية التي استفحلت في البلاد التونسية سنة 1924، حين تم تأسيس أول نقابة وطنية بتونس وهي "جامعة

(1) هالة اليوسفي، الاتحاد العام التونسي للشغل قصة شغف تونسية - نقابيون في الثورة، (صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2016)، ص 28.

(2) نور الدين الدقي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

(3) علي المحجوبي، الحركة النقابية التونسية الشغيلة، بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي، (تونس: منشورات المطبعة المغاربية، 2015)، ص ص 11-12.

عموم العملة التونسية<sup>(1)</sup>، حيث منحت فرنسا خلال فترتي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين حرية نسبية للمثقفين التونسيين، لتأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب، وكان ذلك تماشياً مع مقررات عصبة الأمم التي نادى بالحريات العامة للشعوب<sup>(2)</sup>.

لقد كان للجفاف الذي مرت به تونس في عام 1924 أثره البارز ومردوده السيء على قطاع الزراعة التونسي، الذي كان ضعيفاً إلى حد كبير في الشمال ومنعدماً في الجنوب، وتأثرت على أثر ذلك تربية المواشي من هذا الجفاف، كما انعكست هذه الحالة على الصناعات المحلية، حيث ساد الركود سوقها الداخلية إثر تدهور الطاقة الشرائية للمزارعين ومربي الماشية، كما تأثر هذا القطاع الاقتصادي من المنافسة الأجنبية التي تفاقمت سنة 1924، وكذلك من الانخفاض في الصادرات من هذا القطاع. ومن شأن هذه الأزمة الاقتصادية أن تنعكس على العمال التونسيين الذين هم في هذه الظروف العرضية إلى الانخفاض في الأجور والبطالة، وكذلك المجاعة، ويدفع نحو سوء الأوضاع المعيشية التي استفحلت في تونس سنة 1924، ولقد تفاقم غلاء المعيشة مع ارتفاع التضخم المالي ذلك العام، فانخفضت قيمة العملة أكثر فأكثر، وارتفعت بذلك أسعار المواد الضرورية بشكل كبير<sup>(3)</sup>.

لقد تأثر معظم التونسيين من غلاء المعيشة في ظل قسوة الظروف، وتأثرت أكثر فأكثر الطبقات الكادحة التي تعاني الانخفاض في الأجور والبطالة، والتي شعرت أكثر من ذي قبل بسياسة التمييز ومناصفة اليد العاملة الأجنبية وبحاجة إلى إطار نقابي وطني يدافع على مصالحها، خصوصاً وأن "اتحاد النقابات التونسية" لا تخلو هي الأخرى من العنصرية ومن محاباة العمال الأوروبيين المقيمين بالبلاد التونسية<sup>(4)</sup>.

كان العمال الأوروبيون يمثلون القاعدة العريضة لهذه النقابة التابعة "للكونفدرالية العامة للشغل"<sup>(\*)</sup>، ولذلك كانت تبرز سياسة التمييز في الأجور بدعوى أن حاجات العمال الأوروبيين تفوق حاجات زملائهم التونسيين، ثم إنه ليس لهؤلاء الحق في الاضطلاع بمسؤوليات على مستوى القيادة في هذه النقابات، ومع ذلك كانت تبعية العمال التونسيين للمنظمة العمالية الفرنسية تعتبر "ابتلاعاً

(1) المرجع السابق، ص 12.

(2) نجيب العكرمي، الانتفاضات في تونس، سلسلة: كراس الأنوار، (تونس: دار محمد علي للنشر، 2011)، ص 21.

(3) نور الدين الدقي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

(4) علي المحجوبي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(\*) كانت عبارة عن اتحاد قطاعي تابع لـ CGT الفرنسية ارتبطت بالفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO)، وخضعت إلى تسيير فرنسي في مختلف مستوياتها، وبذلك عاشت المنظمة على إيقاع الصراعات الحزبية داخلها، فقد كانت متجادبة بين الحزب الشيوعي الفرنسي والأممية العمالية.

لهم وهضماً لحقوقهم وإخفاتاً لصوتهم"، وكانت الحاجة أكيدة في تأسيس نقابة عمال وطنية في تونس يستقل بها العمال التونسيون بشؤون أنفسهم، حتى ينالوا، من حيث تساوي الأجور، والحقوق العامة، فهم محرومون منه، ومما لم تحققه لهم "جامعة عموم العمال الفرنسية"، وقد تأكدت هذه الحاجة إلى إطار نقابي وطني إثر الإضرابات التي اندلعت في مدينتي تونس وبنزرت في صيف 1924<sup>(1)</sup>.

لقد طالب عمال الرصيف بمدينة تونس من أجل مجابهة رداءة الوضع الاجتماعي وغلاء المعيشة، "بجعل الأجر اليومي 24 فرنكاً للجميع، لا فرق بينهم وبين عمال رصيف مرسيليا، وزيادة خمسين في المائة في أيام الأعياد، وزيادة ثمانية وثلاثين في المائة أثناء العمل الليلي، ودفع 4.50 فرنك للساعة الواحدة الزائدة على قانون 8 ساعات في اليوم"، ولكن قوبل ذلك برفض شركات الشحن هذه المطالب، باستثناء الزيادة في الأعياد الإسلامية، فقرر عمال الرصيف في 13 أغسطس 1924 مقاطعة العمل وإعلان الإضراب. وانضمت إليهم مجموعة من المثقفين أسست في 15 أغسطس لجنة دعاية لمراقبة سير الإضراب، وتوجيه العمال المضربين، وحث الرأي العام على مساندتهم، وكان على رأس هذه اللجنة محمد علي الحامي الذي قدم من ألمانيا في شهر مارس من ذلك العام بعد ما أقام فيها أكثر من ثلاث سنوات، والذي كان بصدد تأسيس تعاضدية تجارية لتمكين العمال الذين يتألمون من غلاء المعيشة واحتكار أسواق التجارة من اقتناء المواد الأساسية بأسعار معقولة<sup>(2)</sup>.

ولقد اهتمت لجنة الدعاية بهذه الإضرابات، وانتقل البعض من أعضائها من تونس إلى بنزرت لتوجيه العمال المضربين وتأكيد المساندة لهم، وفي غضون ذلك أمر مدير الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين في بنزرت، فقتل أثنان وجرح عدد كبير منهم، وكان الهدف من وراء ذلك القمع إرهاب العمال التونسيين الذين انفصلوا إثر الإضرابات عن اتحاد النقابات الفرنسية ليؤسسوا نقابات مستقلة خاصة بهم<sup>(3)</sup>.

وكان للجنة الدعاية النقابية التي كان يرأسها محمد علي "حق المراقبة والإرشاد في أعمال النقابات بصفة عمومية، حرصاً على هذا المشروع ليصل إلى النجاح بالتعاون والاشتراك في العمل، وقد بذل جهداً كبيراً لبث الروح النقابية في أوساط العمال التونسيين، وذلك بمساعدة أعضاء

(1) علي المحجوبي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) المرجع السابق، ص 15.

(3) نور الدقي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

لجنة الدعاية التي بدأت تشتهر باسم "جامعة عموم العملة التونسية"، فانتهز محمد علي وجماعته فرصة قدوم ليون جوهر (Jouhaux Lean) الكاتب العام للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) إلى تونس لدعوته لحضور اجتماع عام - التأم ببورصة الشغل يوم 1 نوفمبر 1924- والإعلان عن تأسيس جامعة الشغل التونسية<sup>(1)</sup>.

لقد اعترضت هذه النقابة الناشئة منذ ظهورها عراقيل كثيرة تمثلت في معارضة اتحاد النقابات الفرنسية لها، ومناورات سلطات الحماية وتخلي الحزب الدستوري - الذي أسهم في بعثها - عن مساندتها تجنباً للردع الاستعماري، ورغم كل ذلك بقي محمد علي الحامي حياً في أذهان التونسيين عندما أُلقي القبض عليه يوم 5 فبراير 1925، واعتبرت جامعة عموم العملة التونسية النواة الأولى ومنطلق العمل النقابي المنظم في عموم تونس<sup>(2)</sup>.

#### ب- إعادة تكوين جامعة عموم العملة التونسية:

تداخلت مجموعة من العناصر لتجعل من الفترة الممتدة بين فبراير 1925 ويناير 1929، التي شهدت فيها البلاد التونسية ازدهاراً نسبياً على المستوى الاقتصادي، اتسمت ببعض الركود على المستوى السياسي والنقابي، لكن يبدو جلياً أن النضال لم يتوقف تماماً خلال هذه السنوات، رغم السياسة القمعية التي اتخذها المقيم العام منذ أوائل سنة 1926 تجاه الصحافة، وهي أحد المصادر الرئيسية للتعرف على التحركات العمالية<sup>(3)</sup>،

وبعد أن انخفضت حدة التناقضات التونسية الفرنسية الناجمة عن النظام الاستعماري، إلا أن تآزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ثلاثينيات القرن العشرين من جراء الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 تم امتدت بعد ذلك إلى بلدان العالم الأخرى قد زاد من حدة هذه التناقضات، ودفع بالعمال التونسيين إلى إحياء جامعة عموم العملة التونسية<sup>(4)</sup>.

(1) علي المحجوبي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) بلقاسم القناوي، مذكرات نقابي وطني، تحقيق وتعليق: فريد بن سليمان، تقديم: علي المحجوبي، (جامعة تونس الأولى، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998)، ص ص 26-27.

(3) عبد السلام بن حميدة وآخرون، جدلية العلاقة بين النضاليين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل، رؤى عمالية (تونس: منشورات قسم الدراسات والتوثيق، 2004)، ص 20.

(4) علي المحجوبي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

## ج - النشاط النقابي التونسي في إطار الاتحاد النقابي (C.G.T):

لقد كُتفت المنظمة النقابية الفرنسية (C.G.T) جهودها لانخرط تونسيين في عضويتها، فأيدت بعض تحركاتهم مثل إضراب نوفمبر 1927، وتبنت العديد من مطالبهم المهنية، وقامت بتنظيم إضرابات عامة خلال سنة 1928 نفذها عمال الترام، وعمال الرصيف، وتدخل هذه الحملة في إطار التنافس الحاد بين الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T)، وبين الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (C.G.T.U)\*، ذات النزعة الشيوعية لكسب عمال شمال أفريقيا داخل بلدانهم وفي المهجر، وضمهم إلى صفوفهم، وقد تكونت في هذا الإطار في فرنسا منذ سنة 1926 "نجم شمال أفريقيا" التي ضمت كثيراً من الجزائريين، وحظيت بتأييد الحركة الشيوعية، وبرزت نتائج هذا النشاط المكثف خاصة بعد 1930، حيث تسببت أزمة الفلاحة في عملية تفكيك المجتمع الريفي، وازدادت حركة النزوح مما قلص من إمكانيات التشغيل، فأصبح الانتماء إلى النقابة الفرنسية في بعض الحالات نوعاً من الضمان للمحافظة على الشغل، ولئن تكونت نقابات تونسية أثناء صدور مرسوم الباي المؤرخ يوم 16 نوفمبر 1932، الذي يمنح الحق النقابي للتونسيين، فإن نشاطها بقي محدوداً خاصة بين سبتمبر 1934، ومارس 1936 أثناء المدة التي انتهج خلالها المقيم العام Peyrouton سياسة قمعية تجاه الحركة النقابية والأحزاب السياسية<sup>(1)</sup>.

وقد مرت بشهر يونيو من سنة 1936 موجة من الإضرابات معبرة عن الآمال العريضة للعمال بعد انتصار الجبهة الشعبية في انتخابات شهر مايو 1936 بفرنسا، وقد طالب العمال التونسيون بالتمتع بالمكاسب التي تحصل عليها العمال الفرنسيون بمقتضى اتفاقيات Matignon، وتؤكد بعض المعلومات بأن أعداداً كثيرة من العمال التونسيين التحقت بالعمل النقابي المنظم في صلب الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) خلال صيف 1936 وبعده<sup>(2)</sup>.

وقد كانت الكونفدرالية العامة للشغل بمثابة "الغنيمة" النقابية التي تدرّب فيها عدة نقابيين تونسيين، من أولهم وأشهرهم فرحات حشاد الذي تعلم أساسيات العمل النقابي في خلايا CGT، فنجدّه وهو في سن الرابعة والعشرين يتجول بين سوسة، وصفاقس، والمهدية، والمنستير، وقصر هلال، وبوتدي، ومركز اللوز، لتفقد أحوال موظفي وعمال شركة النقل بالساحل (لاستاس)، ثم تطور الأمر وأصبح حشاد يختلط بعمال القطاعات الأخرى بعد أن أصبح كاتباً عاماً مساعداً للاتحاد

(\*) تكونت CGTU في 1892 وكانت تابعة للمركزية الفرنسية تضم بالأساس عمال الترسخانة والسكك الحديدية والبريد والموظفين والشيوعيين أو القريبين من الحزب، وكذلك عمالاً إيطاليين ذوي حساسيات سياسية مختلفة.

(1) عبد السلام بن حميدة وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص ص 21-22.

(2) المرجع السابق، ص 23.



المحلي بسوسة، فقد زار مناخم سيدي عمر بن سالم وسلطنة في تاجروين من جهة الكاف، لتفقد العمال والنقابيين والرفع من معنوياتهم في انتظار نتيجة التحكيم العدلي، وقد منعه مدير المنجم من البقاء في المنطقة وقام بطرده من محيط المنجم ولاذ بمحطة القطار بوصفها فضاء عمومياً لا يتبع إدارة الشركة<sup>(1)</sup>.

ولا يمكن لأحد أن يشكك في نجاح الكونفدرالية العامة للشغل CGT في استقطاب جزء مهم من الأيدي العاملة التونسية، خاصة في قطاعات المناجم والسكك الحديدية والأشغال العامة والوظيفة العمومية، وفي سنة 1938 بلغ عدد المنخرطين التونسيين بالكونفدرالية العامة للشغل حوالي 38 في المائة من عموم المنخرطين، وهو ما جعل القيادة النقابية تعزز صفوفها ببعض العناصر التونسية مثل فرحات حشاد وتمنحه عضوية في هيئتها الإدارية وفي مكتبها التنفيذي المركزي<sup>(2)</sup>.

#### د- جامعة عموم العمّلة التونسية الثانية (1937-1938):

انتهز علي القروي فرصة الاجتماع العام الذي نظمه "التجمع الشعبي الفرنسي" بتونس يوم 14 يونيو 1936 للإعلان عن إحياء جامعة عموم العملة التونسية، وفي 21 يوليو 1936 أسس علي القروي بمعية محمد الغنوشي، والطاهر بن سالم، اللذين أسهما كذلك في تأسيس الجامعة النقابية التونسية الأولى - هيئة مؤقتة عملت على جلب القوى العاملة في تونس خصوصاً في القطاعات التقليدية وغير المنظمة كالزراعة والصناعات المحلية والبناء والموانئ، حيث يكون الشغل غالباً غير قار، وكذلك في المناجم.

وفي السابع من مارس 1937، تأسست هيئة مؤقتة ثانية لوضع قانون أساسي للنقابة التونسية، وتحضير المؤتمر التأسيسي الذي ضمّ إلى جانب جماعة محمد علي الحامي عناصر أخرى من بينها بلقاسم القناوي عضو الحزب الدستوري الجديد الذي أسندت إليه وظيفة الكتابة العامة<sup>(3)</sup>.

وبصرف النظر عن الانتماء الحزبي الذي سيطر على عدد كبير من المنخرطين في التجربة التأسيسية النقابية الثانية، فإنه بالإمكان أيضاً إثارة مسألة حضور النخبة المثقفة في مشاريع

(1) عبد الواحد المكني، فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد، (صفاقس: دار صامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 34.

(2) المرجع السابق، ص 35.

(3) علي المحجوبي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

التأسيس النقابي وتأطير العمال، وهي ميزة مشتركة أيضاً مع التجربة التأسيسية الأولى، مثل الحزب الدستوري القديم، ثم الجديد، منهجاً لهذه النخبة المثقفة والملتزمة في الوقت نفسه بالدفاع عن طبقات الأمة الضعيفة وبالخصوص العمال المعرضين لكل أنواع الاستغلال والتمييز من قبل رأس المال الأجنبي والشركات الاحتكارية الاستعمارية.

وفي يونيو 1937 بدأ التحضير لانتخاب مكتب تنفيذي خلفاً للمكتب المؤقت، حيث عقد اجتماع يوم 12 يونيو 1937 بمحل النقابة التونسية لسائقي العربات، وبإشراف علي القروي نفسه<sup>(1)</sup>، إلا أن علي القروي ومحمد بن سالم رفضا بمعية عناصر أخرى من جماعة محمد علي مساندة إضراب حمالة الحبوب التونسيين العاملين بميناء تونس الناجم عن نزاعهم مع نظرائهم من الجزائريين، والذي أدى في نهاية المطاف إلى تدخل الأمن يوم 18 يونيو 1937 وقتل أربعة من العمال وجرح عدد آخر منهم، ولذلك وقع بمناسبة اجتماع المؤتمر التأسيسي لجامعة عموم العملة التونسية يوم 27 يونيو 1937، ورفض القروي وبن سالم انتخاب مكتب جديد يرأسه بلقاسم القناوي، يتكون من 14 عضواً من بينهم اثنان فقط (محمد الغنوشي ومحمد الصيد) كانا قد برزا في التجربة النقابية الوطنية المبكرة من تاريخ الحركة النقابية<sup>(2)</sup>.

غير أن هذه الجامعة النقابية الفتية التي تضم عند انعقاد مؤتمرها الأول 45 نقابة أساسية التي لم تدم طويلاً، وذلك لمعارضة اتحاد النقابات التابع للكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) لوجودها، وكذلك لدخولها في نزاع مع الحزب الحر الدستوري الجديد<sup>(3)</sup>، "إذ سرعان ما تدهورت العلاقة بين هذه المنظمة النقابية والحزب الحر الدستوري الجديد الذي ساعدها في مرحلة التأسيس، حيث امتنع بلقاسم القناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرره الحزب يوم 20 نوفمبر 1937 احتجاجاً على القمع الاستعماري في الجزائر والمغرب الأقصى. كما حاول هذا التنظيم السياسي الاستيلاء على القيادة المركزية النقابية في "مؤتمرها غير المعتاد" المنعقد يومي 29 و 30 يناير 1938، ولكنه لم ينجح بسبب تدخل البعض من قادة الحزب الحر الدستوري الجديد ومن بينهم الهادي نويرة، وصالح بن يوسف، والمنجي سليم، إلا انقسام بعض النقابات وحلّ البعض الآخر من طرف الإدارة الاستعمارية.

(1) عدنان المنصر، الدر ومعدنه، الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس (1924-1978): جدلية التجانس والصراع، (تونس: المغاربية لطباعة وإشهار الكتب، 2010)، ص 34.

(2) علي المحجوبي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) المرجع السابق، ص 26.

ولم تنته "حرب" البيانات الصادرة عن مجموعتي القناوي ونويرة، إلا وقد صرح فيها كل طرف أنه الممثل الشرعي لجامعة عموم العملة التونسية ومع أحداث أبريل 1938 الدامية التي مثلت انطلاق حملة الردع الاستعماري التي تواصلت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. هكذا لم يتمكن التونسيون من جديد الحفاظ على جامعة عموم العملة التونسية التي اندثرت قبل تعليق كل نشاط نقابي في البلاد عن اندلاع الحرب العالمية الثانية. وأسهمت هذه النهاية في التوفيق بين النضال النقابي والنضال السياسي في غياب هذا التنظيم وكتبه العام من الذاكرة العمالية التونسية<sup>(1)</sup>. وبذلك سقطت جامعة عموم العملة التونسية، ولم تستطع الصمود طويلاً أمام التغييرات والظروف المحيطة في يناير 1938 على يد الحليف الدستوري، وكان هذا السقوط مقدمة للدخول في فترة من الركود النقابي شبيهة بتلك التي دخل فيها العمال التونسيون إثر إسقاط جامعة عموم العمالة الأولى في 1924<sup>(2)</sup>.

#### هـ- نشأة الاتحاد العام التونسي للشغل.

لقد كان لنشأة الاتحاد العام التونسي للشغل عدة عوامل، ومنطلقات، ومراحل لتأسيسه، وسوف يتم التطرق لكل منها على النحو التالي:

#### 1 - عوامل تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل.

- العوامل الموضوعية، وتتجسد في العوامل الثلاثة الآتية:

#### • تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

وارتبط ذلك بزيادة مضطردة في عدد المؤسسات الصناعية والخدمية في بداية أربعينيات القرن العشرين، كما توسعت وتنوعت القطاعات التقليدية، كالمناجم والنقل والوظيفة العمومية، مما سمح بظهور شرائح عمالية جديدة سواء بالجهد، أو بالفكر، تختلف من حيث الكم والكيف عما كانت عليه في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، حيث كادت النقابات في الجامعة الأولى والثانية أن تكون منحصرة في عمال الشحن والرصيف، والقرى الزراعية<sup>(3)</sup>.

(1) عبد السلام بن حميدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

(2) عدنان المنصر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(3) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

## • بداية تشكل المجتمع المدني:

شهد عقد أربعينيات القرن الماضي بداية تشكل المجتمع المدني في تونس، وقد كان مجالاً حديثاً حاولت كل الأحزاب توظيفه لفائدتها<sup>(1)</sup>. فقد عرفت الساحة التونسية تعددية حزبية حقيقية، فبالإضافة إلى فرع الفيدرالي للأمية العمالية (SFIO) والفرع الفيدرالي للأمية الشيوعية (SFIC) واللذين يعتبران إلى حد بعيد امتداداً للحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي في فرنسا، فإن الحزبيين الدستوريين كان لهما حضوراً فاعلاً، فقد ناضلوا من أجل إقرار دستور ينظم علاقات المجتمع، وسلطة تشريعية تكون مصدر القرار تمهيداً لاستقلال البلاد.

لقد توسع نشاط شباب الزيتونية بشكل كبير، فلم تعد تكتفي بمطالبها التقليدية لإصلاح وتطوير البرنامج التربوي في جامع الزيتونة بل إلى تدقيق مكانة الحركة الزيتونية في الحراك النقابي والسياسي الوطني انخرطت في تيار الوحدة العربية الذي بدأ يستقطب الجماهير العربية مع تأسيس جامعة الدول العربية 1945<sup>(2)</sup>. وتعددت فرق الحركة الكشفية التي ناضلت من أجل بعث الروح الوطنية في الشباب التونسي، كما شهدت الساحة الثقافية نشاطات متنوعة أكثر من النشاط السياسي، وكان لكل هذه التيارات والأحزاب صحفها المعبرة عن توجهاتها السياسية أو الفكرية<sup>(3)</sup>.

## • الترويج لمبادئ الحرية:

بدأ الحلفاء يروجون لمبادئ الحرية وحقوق الإنسان، ومبدأ تقرير المصير حتى قيل أن يحققوا الانتصار النهائي على دول المحور، حيث التزمت الأنظمة الديمقراطية في العالم لكل الشعوب المستعمرة بإقرار هذه المبادئ الإنسانية حتى تنتهي الحرب، كل ذلك كان حافزاً مشجعاً لظهور عدة حركات سياسية واجتماعية اتخذت الاستقلال هدفاً يجسد حرية شعوبها ويرفع عنها كل مظاهر الاستغلال.

## - العوامل الذاتية:

بالإضافة إلى العوامل الموضوعية المتمثلة أساساً في النزعة الاستقلالية التي كانت سائدة على الساحة الوطنية نجد العوامل الذاتية التي لعبت دورها في توقيت التأسيس والإسراع بعملية النشأة، ثم في تثبيت أركان المنظمة رغم الظروف الصعبة التي اقترنت بميلادها ومن أهم هذه العوامل:

(1) نور الدين الدقي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(2) محمد لطفي الشابي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية معاً لافتكاك الاستقلال 1944-1956، الجزء الأول، (تونس: كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، 2015) ص 126.

(3) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

## • مشاعر الاحباط لدى حشاد ورفاقه.

لقد استطاع حشاد أن يقيم علاقات حسنة مع الجناح الاشتراكي في الجامعة العامة للشغل، سواءً على مستوى شخصي وخاصة مع (بوزنكي) الكاتب العام للاتحاد الإقليمي، أو على مستوى النضالات النقابية، حيث اكتسب ثقة النقابيين الاشتراكيين وتولى عدة مهام نقابية في سوسة وفي تونس وفي صفاقس<sup>(1)</sup>. ولم تكن انطلاقة حشاد من قبيل الصدفة، فبعد القبض على أغلب زعماء وقادة العمل الوطني قد يكون حشاد شعر بهذا النقص في الكوادر والقيادة الوطنية، وهو ما حثه للعمل على الجبهة النقابية العمالية رغم مبالغات الكونفدرالية في التركيز على عدم العمل النقابي تمسكاً بإملاءات ميثاق أميان الشهيرة (*La charte d.amiens*)، ولقد اكتملت المسيرة النقابية لفرحات حشاد خلال ثلاثينيات القرن الماضي، وكان هذا العقد من الزمن مرحلة تجارب وانصهار ونضال<sup>(2)</sup>.

ونظراً للعلاقة الوثيقة التي ربطت حشاد بالإشتراكيين هي التي جعلت الشيوعيين يتخوفون منه ويحاربونه ولا يتمتع بثقتهم، وهم الذين شكلوا الأغلبية المطلقة في المؤتمر، فمن الطبيعي أن يكون لهذا الفشل دوره في ترك هذه المنظمة التي سيطر عليها الشيوعيون والبحث عن سبل أخرى لإضعافهم.

## • وجود نخبة نقابية واعية:

ليس من السهل أن تتكون منظمة عمالية بحجم الاتحاد العام التونسي للشغل في زمن قياسي وتؤدي دورها النضالي على المستوى الاجتماعي والوطني، ما لم تحظ بقيادة تدرك وتعلم بطبيعة المرحلة وتحدياتها، ومن الصبر على مكابدة النضال العمالي، والقدرة على الاستفادة من المعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية المحلية، بل ومن التناقضات التي عرفت الساحة الوطنية والعالمية<sup>(3)</sup>.

فالتجارب التي مرت بها الحركة النقابية في تونس سواءً في وسط الجامعة العامة للشغل أو من خلال التجربتين الاستقلاليتين - أفرزت نخبة نقابية واعية امتلكت تجربة ثرية وزاداً معرفياً من النضال اليومي أو من الصراعات النظرية بين الاشتراكيين والشيوعيين، غير أن تجربة حشاد كانت أنضج بحكم المسؤوليات التي تقلدها في العديد من المحطات، وكذلك من خلال علاقته

(1) المرجع السابق، ص 48.

(2) عبد الواحد المكني، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-39.

(3) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الوطيدة بالاشتراكيين، لذا نجده يتعامل بمهارة مع الفاعليات السياسية بما في ذلك السلطة، فقد استطاع في البداية أن يستفيد من موقفها المعادي للحركة الشيوعية، فأخذها جانبا ليضع الدعائم الأولى للمنظمة الجديدة في مناخ مناسب، كما كان حليفه التوفيق في استقطاب الشريحة المثقفة وخاصة من أبناء جامع الزيتونة الذين وجدوا في الطبقة العاملة مجالاً رحباً لتوجهاتهم الحضارية والوطنية والقومية، حيث كان حضور الشيخ الفاضل بن عاشور وبروز نجمه في أعمال المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل وتبعاته(1).

فلم تعد القوى العمالية منشغلة بالقضايا المهنية فقط، بل أصبحت تتفاعل مع مستجدات الساحة العربية وخاصة تأسيس الجامعة العربية ونضال الشعب الفلسطيني، وسرعان ما خرج بالاتحاد من المحيط المحلي الضيق إلى المنظمات النقابية العالمية بل كان يوظف علاقته بهذه المنظمات لفائدة القضية الوطنية التي احتلت المرتبة الأولى في سلم نضالات المنظمة(2).

## 2- منطلقات التأسيس:

من أهم المنطلقات التي قامت عليها الحركة النقابية الوطنية الثالثة التي اعتمدها في تأسيسها وفي تشريع أعمالها الآتي:

### - ميثاق أميان:

إن المبدأ الذي استند إليه النقابيون بجهة صفاقس لتبرير انسحابهم من الاتحاد الإقليمي هو انحرافه عن مبدأ أميان، حيث كان هذا المبدأ من صنع الجامعة العامة للشغل نفسها، وضعته سنة 1906 حتى تحمي العمل النقابي من هيمنة الأحزاب السياسية، فالجامعة العامة للشغل تضم كل المناهضين للنظام الرأسمالي بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. لقد أشار فرحات حشاد إلى أن هذا الميثاق يؤكد استقلالية الحركة النقابية عن التدخل السياسي للأحزاب، بل عن أعمال سياسية، وعلى هذا الأساس جاء انضمامنا بالجامعة العامة للشغل(3).

(1) للمزيد أنظر:

- علي الزبيدي، الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945، (صففاص: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007)، ص ص 579-597.

- محمد الحبيب الهيلة، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ومكانته في الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال الوثائق الفرنسية 1946 و1947 في "حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي"، (تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2003)، ص ص 59-109.

(2) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(3) المرجع السابق، ص 51.

وبتدخل الحزب الشيوعي في قيادة الاتحاد الإقليمي في تونس، فإن المنظمة فقدت استقلالها في نظر النقابيين التونسيين المنسحبين نظراً لمعارضتهم تسييس النشاط النقابي<sup>(1)</sup>. والواقع أن علاقة الجامعة العامة للشغل بالأحزاب السياسية لم يكن حدثاً جديداً، فقد أتى قبل احتواء الحزب الشيوعي لها تحت قيادة العناصر الاشتراكية، ولم يجد حشاد في سلوكهم انحرافاً عن المسار النقابي، وإذا كان انحراف الجامعة العامة للشغل مبرراً للانسحاب منها فعلي ماذا استند المؤسسون لبناء منظمة وطنية نقابية<sup>(2)</sup>؟

#### - مرسوم الباي:

باقتراح من المقيم العام الفرنسي أصدر الباي في 16/11/1932 المرسوم التالي: "يمكن للشغيلة الذين يعملون على التراب التونسي منذ عام على الأقل، ويمارسون نفس المهنة أو مهناً متقاربة أن يكونوا نقابات أو جمعيات مهنية بصفة حرة دون الحصول على ترخيص حكومي"، وقد استغل الرواد الاوائل هذا التشريع لتأسيس اتحاد نقابات الجنوب، فالحبيب عاشور يروي: أن حشاد قال له فجأة وهما في خلوة: "لقد وجدت الحل؛ لكنه يتطلب شجاعة كبيرة، ثم توقف قليلاً وأردف قائلاً: إن النقابات تكونت بموجب مرسوم ولا شيء يمنعنا طبقاً لهذا المرسوم من تأسيس منظمة نقابية مستقلة"<sup>(3)</sup>.

#### - استقلالية العمل النقابي:

بعد أيام من تأسيس اتحاد النقابات لعمال الجنوب، بدأ النقابيون بصفاقس يتطلعون إلى مستقبل أفضل، فقد استغل فرحات حشاد علاقته النقابية القديمة في الاتحاد الإقليمي ليخاطب بعض النقابيين. ومن هؤلاء المنجي قوته بسوسة، ومما جاء في رسالته "إن ما يهمنا نحن التونسيون أن نوضح نقطة أساسية؛ لماذا لا تكون لتونس منظماتها النقابية المستقلة تدافع عن الطبقة العاملة في البلاد؟ لماذا يضطر العامل في تونس للانضمام إلى إحدى الجامعات الوطنية الفرنسية؟ على طبقة العمال في تونس أن تنظم نفسها في منظمة خاصة بها ولذلك يمكن لنا أن ننشغل بالقضايا الاجتماعية العالمية"<sup>(4)</sup>.

(1) حفيظ طبابي، الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية، (تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005) ص ص 218-220.

(2) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(3) المرجع السابق، ص 52.

(4) للمزيد انظر:

يبدو أن هذه الرسالة وغيرها قد مرت عبر اتصالات شبة سرية، ثم تحول ما كان مخفياً إلى مشروع علني يبشر به النقابيون، فقد أصدروا نداءً تعبويًا يهينون فيه التونسيين من ناحية، ويطمنون الأوساط الفرنسية من ناحية أخرى، ومما جاء فيه: "إنكم تسمعون لأول مرة مناظرين ليس لهم ما يشدّهم إلى أي طرف سياسي، يعرضون عليكم، بكل وضوح ودون نوايا مسبقة، أهدافهم وبرامج منظّمة تستمد قوتها فقط من العمل النقابي المستقل عن كل تدخل وعن كل تأثير مهما كان، وعن كل تبعية لأي توجه خارج الحركة النقابية لتحقيق غايات غير التي بعث من أجلها العمل النقابي، إن العمل النقابي نشأ مستقلاً، وسيعيش مستقلاً حتى نضمن له التواصل والازدهار، وعلينا أن نعرف كيف ندافع عن هذه الاستقلالية ونحافظ عليها لأنها تمثل الدعامة الأساسية للبناء النقابي والمبرر الضروري لوجوده"<sup>(1)</sup>.

### 3- مراحل التأسيس:

تأسست نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس قفصة المستقلة في مدينة صفاقس في يناير 1944 كرد فعل على السياسة العنصرية، وكان ذلك اعتماداً على العنصر التونسي دون غيره، وانحصرت مهمتها في الدفاع عن المصالح المهنية للعمال<sup>(2)</sup>، فقد نص الفصل الثاني والأربعون من القانون الأساسي للنقابة على عدم التطرق إلى كل المناقشات السياسية والدينية، وهو مطابق لما جاء في القانون الأساسي للاتحاد الإقليمي، غير أنها أهملت الفصل الثاني الذي يسمح للنقابيين بـ"الدفاع عن الديمقراطية بكل الوسائل المتاحة".

نتيجة لما عرفت به هذه النقابة من اعتدال وتجنب الإشكالات السياسية التحق بها بعض الفرنسيين، وكان ذلك سبباً في تغيير اسم النقابة فأصبحت تسمى "النقابة التونسية لموظفي وعمال شركة صفاقس قفصة" عوضاً عن "النقابة التونسية لموظفي شركة صفاقس قفصة التونسيين". لقد استطاعت هذه النقابة بأهدافها المهنية وطابعها السلمي أن تمتد الجسور مع السلطة الفرنسية التي رأت فيها منافساً لعدو خطير، ولعلها بذلك أسهمت في طمأنة الإدارة وسهّلت عملية تأسيس الاتحاد التونسي للشغل، كما قدم فيها الاتحاد أول مبادرة استقلالية ناجحة في الأربعينيات استطاعت ان تتغلب على الجامعة العامة للشغل (C.G.T)، وأن تصمد أمامها رغم إمكانياتها المحدودة، وبالتالي يمكن أن يسيروا على منوالها<sup>(3)</sup>. واتبعت الحماسة لهذه الحركة النقابية الجديدة التي حملت اسم

(1) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(2) للمزيد أنظر: عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، 1924-1956، (تونس: دار محمد علي الحامي، 1984)، ص 66.

(3) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 56.



"اتحاد النقابات المستقلة بصفاقس" منحىً تصاعدياً جمع بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه 22 نقابة تحمل أكثر من 8000 نقابي(1).

#### - اتحاد النقابات المستقلة لعمال الجنوب:

في يوم الأحد 19 نوفمبر 1944، اجتمع في مكتب نقابة عمال السكك الحديدية "الشمينو" وحضر فرحات حشاد وقرابة 17 نقابياً إلى مختلف القطاعات(2)، وبذلك تكونت النواة الأولى في مدينة صفاقس وأسسوا تنظيماً نقابياً لعمال الجنوب، وشكلوا هيئة إدارية مؤقتة تولى أمانتها العامة فرحات حشاد ويسانده في ذلك مسعود علي سعد - الذي سبق أن أسس نقابة مستقلة لشركة صفاقس قفصة، والحبیب عاشور، وعبدالعزيز بوراوي اللذان استقالا من مهامهما لاحقاً.

وقد استطاعت هذه الهيئة أن تؤسس الدعامات الأولى التي أعطت للمبادرة مصداقيتها، فقد أعدت القانون الأساسي للمنظمة الجديدة، وهو في مجمله قانون الاتحاد الإقليمي، وسلمته إلى السلطة المحلية، كما تمكنت من أن تؤطر العديد من النقابات في الجنوب مثل الأشغال العمومية ومعاصر الزيت والحماله والعربات المجرورة(3).

وبعد شهرين من تكوينه، وفي 10 يناير 1945 أصبح يضم 23 نقابة ووزع 3000 بطاقة، غير أن الهيئة - التي أنجزت أعمالها دون صعوبات - تفاجأت بسحب السلطة موافقتها على عقد اجتماع في 24 ديسمبر 1944 تحت ضغط الاتحاد الإقليمي(4).

#### - انضمام جامعة الموظفين التونسيين للحركة النقابية الوطنية:

ظهرت جامعة الموظفين التونسيين على إثر مؤتمر انعقد بالخلدونية في 13 ديسمبر 1936 بعد أن انفصل منخرطوها عن جامعة الموظفين الفرنسية، وقد ضمت ثلاثة قطاعات مهمة: قطاع البريد والبرق والهاتف، قطاع التعليم، وقطاع العدل. وقد صدر أول عدد لجريدتها "الموظف التونسي" في 15 ديسمبر 1936، غير أن هذه الجامعة علقت نشاطها أثناء الحرب العالمية الثانية نظراً لموقف الجامعة الفرنسية المعادي لها، لكنها استعادت دورها بعد أن انتهت الحرب فأعدت

(1) محمد لطفي الشايبی، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(2) عبدالعزيز بوراوي، نضالات نقابية، زوابع وإنفراجات 1943-1988 (صفاقس، الثلاثية الأولى، التفسير الفني، 2013) ص 45.

(3) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

(4) للمزيد انظر:

هيكلية قواعدها الموزعة في القطاعات الثلاثة، ثم تعززت صفوفها بأساتذة جامع الزيتونة ومعلمي المدارس القرآنية العصرية والعدول والأئمة<sup>(1)</sup>.

#### - النقابات المستقلة بالشمال:

بعد أن انهى فرحات حشاد ورفاقه تأطير قسم كبير من عمال الجنوب، ولى وجهه نحو الوسط في مدينة سوسة، فعمل وتحمل أول مسؤولية نقابية، غير أن مجهوداته في الوسط لم تفلح، مما اضطره إلى تأجيل تكوين اتحاد نقابات الوسط، أما في الشمال ونتيجة للعمل النقابي الذي قام به فرحات حشاد زادت قوة النقابات التونسية فعقد مؤتمر تأسيس النقابات المستقلة بالشمال في تونس يوم الأحد 6 مايو 1945 برئاسة فرحات حشاد، الذي قدم في المؤتمر نبذة عن الوضع النقابي وعن برنامج العمل النقابي للنقابات المستقلة<sup>(2)</sup>، وبعد استعراض مواد القانون الأساسي لاتحاد الجنوب انتخبت هيئة إدارية مؤقتة تتكون من 18 عضواً تولى أمانتها العامة الهاشمي ابن القاضي.

#### 4- المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل:

جاء المؤتمر رغم طابعه التأسيسي يحمل مجموعة من الرموز والأبعاد، فقد حرص المؤسسون على أن يكون معبراً عن توجهاتهم الاجتماعية والسياسية والحضارية، وهم بذلك يريدون أن يتمايزوا عن بقية التيارات التي تعج بها الساحة التونسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومن أهم الرموز التي تتميز بها منظمة العمال يمكن أن نذكر:

#### ● التسمية: "الاتحاد" وحدة عمال الساعد والفكر:

فالمنظمة الجديدة هي اتحاد بين عمال الساعد وعمال الفكر، وهي اتحاد بين عمال الجنوب وعمال الشمال في انتظار أن يلتحق بهم عمال الوسط. وهي اتحاد بين العاملين والعاطلين. والاتحاد هو حشد لقوى العمال المستغلة لمجابهة قوة رأس المال المستغلة، وقد أخذت كل التشكيلات النقابية التي تكونت بعد المنظمة النقابية التي تدور في فلك الحركة الوطنية تسمية "الاتحاد"، في حين احتفظت المنظمات التي تدور في فلك الحزب الشيوعي بتسمية "الجامعة".

(1) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) عبد العزيز بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

### • صورة محمد علي: الوفاء للرواد:

لقد نصبت صورة محمد علي الحامي رائد الحركة النقابية بتونس في قاعة الخلدونية قبالة النواب، وهو الذي مات طريداً غريباً شريداً شهيداً فدفع حياته ثمناً للحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة. فأخلاقيات النضال النقابي فرضت على حشاد أن يغرس في الحركة النقابية الفتية قيمة من أنبل القيم الإنسانية، ألا وهي قيمة الوفاء، الوفاء للمناضلين الوفاء للتاريخ، والوفاء للهوية الوطنية، وللعمل النقابي، وهذه كلها من القيم النادرة لدى الطبقة السياسية<sup>(1)</sup>.

### • الإطار الزمني 20 يناير: التواصل:

جاء هذا اليوم تواملاً وامتداداً للتاسع عشر من يناير 1925، وهو آخر أجل حددته الإدارة الفرنسية لمحمد علي لحل جامعة عموم العملة التونسية الأولى، ففي هذا التاريخ رفض العمال التونسيون المجتمعون في هذا الموعد الانصياع لأوامر مدير الأمن بفض الاجتماع الذي انعقد دون ترخيص، وهذا التاريخ وفاء أيضاً من فرحات حشاد ورفاقه لرواد الحركة النقابية الأولى<sup>(2)</sup>.

### • الإطار المكاني - الخلدونية: الاصاله والمعاصرة:

ليس من محض الصدفة أن يقع الاختيار على الخلدونية كمقر لعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل، فالخلدونية مدرسة تربوية ومنتدى سياسي وفكري، فهي مدرسة يستكمل فيها أبناء جامع الزيتونة معارفهم العصرية التي تؤهلهم للإندماج في مؤسسات المجتمع الحديثة. وفيها يستكمل الشباب التونسيون المتخرجون من فرنسا ثقافتهم العربية، وهي منتدى يلتقي فيه رجال الإصلاح والمفكرين من مختلف التيارات الفكرية، فيحاضرون ويتناقسون ويطرحون مشاريعهم فيها<sup>(3)</sup>.

### • الحضور.. لا للسلطة لا للأحزاب نعم للمنظمات:

لم توجه الاستدعاءات إلا لجمعيتين: الجمعية الخلدونية ممثلة في رئيسها ابن عاشور ومدير معهدهما، وكذلك جمعية الشبان المسلمين التي يترأسها محمد صالح النيفر، وهي التي رحبت بالمشروع النقابي الوطني وساندته منذ ظهوره، وفي نفس الوقت لم تُدعِ الأحزاب السياسية بما في ذلك الحزبان الدستوريان حتى وإن كان لهدين الحزبين حضور غير مباشر من خلال عنصرين على الأقل، معروفين بانتمائهما السياسي هما فرحات الصحبي فرحات (الدستور الأول) والحبيب

(1) سالم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) المرجع السابق، ص 59.

(3) المرجع السابق، ص 59.

عاشور (الدستور الثاني)، ومن المسلم به تاريخياً أن كلا الحزبين لم يعطيا تعليماتهما للمناضلين بإحياء الحركة النقابية التي سبق لكل منهما أن استعمل معاوله لهدمها، فالنقابيون بقدر ما كانوا يتحاشون التورط المباشر مع أي طرف سياسي، بقدر ما كانوا يرغبون في توجيه رسالة تؤكد استقلالية منظماتهم وانتمائهم الحضاري<sup>(1)</sup>.

#### • اللغة.. العربية لغة وظيفية:

جاءت كل أدبيات الحركة النقابية قبل تأسيس الاتحاد باللغة الفرنسية، حيث ترعرع المؤسسون الأوائل للحركة النقابية في احضان الوسط النقابي الفرنسي، لذلك أدركوا أن منظماتهم لا يجب أن تكون نسخة من الجامعة العامة للشغل في تونس، بل إنهم يؤسسون لمنظمة جماهيرية متجذرة في هويتها العربية الإسلامية، لذا كان للغة الوطنية حضورها في مداورات المؤتمر والاستدعاءات ومحاضر الجلسات واللوائح والخطاب النقابي والانخرطت، في حين أن هذا الأمر لم يحسم في اتحاد نقابات الجنوب والشمال، كما اتفق المؤتمرين باقتراح من الصحبي فرحات، وبدعم من الفاضل ابن عاشور على إصدار جريدة ناطقة باسم المنظمة باللغة العربية "صوت العمل"<sup>(2)</sup>.

#### • الشعار.. الأبعاد الوطنية:

حرص المؤسسون على أن يكون الشعار مجسماً لثلاثة أبعاد:

- **البعد الوطني:** من خلال العلم التونسي برموزه: الألوان والأشكال، وهو إشارة إلى التزام الاتحاد بالقضية الوطنية.
- **الوحدة الوطنية:** من خلال يدين متصافحتين تتوسطان العلم، رمزاً للتواصل والتعاون والاتحاد، وفي هذا السياق رفع شعار: شعارنا اجتهاد وقوتنا اتحاد.
- **التقدم:** من خلال الشمس المشعة، وهي رسالة التقدم والنهضة التي يبشر بها الاتحاد.

#### • تركيبة الهيئة ودلالاتها:

تعكس تركيبة القيادة في أي تنظيم موازين القوى الموجودة داخله، وما تحمله هذه القوى من توجهات سياسية أو اجتماعية أو فكرية<sup>(3)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص 60.

(2) المرجع السابق، ص 60.

(3) المرجع السابق، ص 61.

فقد شرع المؤتمرين في انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية وأعضاء لجنة الرقابة ثم وزعت المسؤوليات بين المنتخبين فأسفرت عن النتائج الآتية (1):

### جدول (1-3) أعضاء الهيئة الإدارية وأعضاء لجنة الرقابة للاتحاد

فرحات حشاد	الأمين العام
الصحبي فرحات (التعليم) والكيلاني الشريف (الكهرباء) وعضو اتحاد الشمال.	المساعدان
البشير بن إبراهيم (الحبوب والكرارطية) وعضو اتحاد الشمال.	أمين المال
البشير بلاغة (قيس الأراضي) وعضو اتحاد الشمال	المساعد
عبدالواحد دخيل (الاقتصاد العام) وعضو اتحاد الشمال	حافظ الأوراق
الصادق الشايبي (رئيس الجامعة العامة للموظفين ونقابة العدلية)، محمود بن طاهر (التعليم الزيتوني)، الهاشمي بلقاضي (الأشغال العامة وكاتب عام اتحاد الشمال) وعبدالعزیز بوراوي (الصحة وأمين مال اتحاد الجنوب)	الأعضاء
النوري البودالي (الصحة وعضو اتحاد الشمال)، سالم الشفي (الديوانة وعضو اتحاد الشمال) ومحمد (حمادي) الجلولي (النسيج) وعضو اتحاد الشمال.	لجنة الرقابة
عبدالمجيد بن عمر (الفلاحة)، محمد صالح النيفر (التعليم الزيتوني)، محمد الحلواني (البلدية) وعضو اتحاد الجنوب، والطاهر الشعبوني (التعليم - صفاقس).	لجنة الدعاية

وبعد ذلك شرع النظر في اقتراح فرحات حشاد بأن يكون الشيخ محمد الفاضل بن عاشور رئيساً شرفياً للاتحاد، حيث وافق المؤتمرين على هذه الاقتراح وأصبح الشيخ الفاضل بن عاشور رئيساً شرفياً للاتحاد العام التونسي للشغل (2).

ثم تلا فرحات حشاد نداءً موجهاً إلى العمال يدعوهم إلى الالتفاف حول منظماتهم الوطنية المستقلة الكفيلة بالدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية، وبالسهرة على استقرارهم وحمائيتهم من الإقصاء والتهميش. كما صادق المؤتمر على لائحة عامة تعكس العديد من المواضيع العامة التي جاءت في بيان فرحات حشاد، كما وجه المؤتمر إلى الكاتب العام للجامعة النقابية العالمية بباريس تُعَلِّمُهُ بتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل (3).

(1) عبد العزيز بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

(2) محمد لطفي الشايبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-132.

(3) عبد العزيز بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

## - قرارات المؤتمر:

بخصوص قرارات المؤتمر هناك شيان جديران بالذكر الأول هو أن المؤتمرين لم يتفقوا على رسوم الاشتراك في الاتحاد وشارك ذلك للهيئة الإدارية لتقرر ما تراه مناسباً بالخصوص، والأمر الثاني أن عبدالعزيز بوراوي كان الوحيد الذي اقترح إصدار جريدة تكون لسان الاتحاد العام التونسي للشغل، كما تجدر الإشارة إلى أن فرحات حشاد كان قد عرض على المؤتمر القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل، واستعراض الأعمال المستقلة التي يتعين على الاتحاد القيام بها في خصوص قانون عمال الفلاحة والعقود المشتركة وغيرها<sup>(1)</sup>.

الأول يشير إلى تمثيلية الاتحاد العام التونسي للشغل في لجان الأجور وغيرها من اللجان التي تعني بشؤون العمال، بحيث يجب القيام بعمل مكثف، وذلك لشعور فرحات حشاد بأن جماعة C.G.T كانوا يعملون ضد الاتحاد، والثانية موضوع الأجور، أما الثالثة فتتعلق بالشؤون الخارجية فقد أراد فرحات حشاد من خلالها إعلان استقلالية المنظمة النقابية عن النقابات الفرنسية كبداية للاستقلال المنشود في المستوى الوطني، وتتمثل هذه النقطة في طلب انخراط الاتحاد العام التونسي للشغل في الفيدرالية النقابية العالمية FSM، وقد تم إرسال طلب الانضمام يوم 5 فبراير 1946، أي بعد مرور 15 يوماً فقط من تأسيس الاتحاد، وهو ما يبرز أهمية هذا القرار<sup>(2)</sup>.

## • النشاط بعد التأسيس:

بعد انتهاء المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل، قام فرحات حشاد بجولة موسعة في البلاد ينتقل من مكان إلى آخر لمدة ثلاثة أشهر، كان يعود أثناء ذلك أحياناً إلى تونس للاطلاع على المراسلات ولإجراء الاتصالات والدورات، وفي موضوع التمثيلية والأجور كانت المرحلة الأولى من النشاط المكثف التي اكتسب الاتحاد نجاحاً كبيراً جداً، مما جعل الحكومة تشعر بقوة الاتحاد؛ وتتنظر إليه بتخوف، وتحاول عرقلته لأنها أدركت أن الاتحاد بلغ درجة من النجاح لا يمكن السيطرة عليه<sup>(3)</sup>.

وبعد مضي شهرين عن تأسيس "الاتحاد" تؤكد المعلومات الاستخباراتية المؤرخة في 15 أبريل 1946، انضمام فرحات حشاد إلى النقابية الوطنية وتحالف مع الحزب الحر الدستوري الجديد، والتي تفيد "بأن لقاء جمع فرحات حشاد مع المنجي سليم مدير الحزب الحر الدستوري

(1) المرجع السابق، ص 63.

(2) المرجع السابق، ص 63.

(3) المرجع السابق، ص 68.

الجديد، حيث طلب الأخير من مخاطبه عما إذا كانت النقابات التونسية (أي الاتحاد العام التونسي للشغل) مستعدة لتنفيذ أمر صادر عن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد، فكان رد فرحات إيجابياً واتخذ التزاماً رسمياً بالموضوع<sup>(1)</sup>.

وعند وقوع الربط بين النضال الاجتماعي والنضال الوطني، وتبلور هذا الاتجاه السياسي بقوة في المؤتمر الرابع للاتحاد المنعقد في شهر مارس 1951 الذي أكد بوضوح على أن "خدمة القضية القومية هو واجبنا الأول"، ذلك أنه لا سبيل إلى الوصول إلى هدف واحد من الأهداف النقابية إلا إذا قمنا بتغيير النظام السياسي الاستعماري الذي يتنافى مع المصلحة القومية بنظام اقتصادي وسياسي قومي بحت"، وقد تجسّد هذا الاتجاه في الإضرابات التي شارك فيها الاتحاد للتنديد بالاستعمار، ومن ذلك إضراب عام يوم 23 نوفمبر 1950 احتجاجاً على القمع الاستعماري. كما نظّم مع الحزب الحر الدستوري الجديد يوم 10 مارس 1952 إضراباً احتجاجياً على القمع الذي تعرض له الوطنيون بالمغرب الأقصى، وتواصلت الإضرابات بمؤازرة الحزب الدستوري ضد الاستعمار في السنوات الموالية وحتى الاستقلال<sup>(2)</sup>.

### ثانياً- الاتحاد في ظل دولة الاستقلال 1956-1988:

شكلت فترة 1952-1956 تداخلاً غير مسبوق بين الأحداث الداخلية والخارجية المؤثرة لسير حركة التحرير الوطنية والاجتماعية، وتلاحمت في سياق عملية تصفية الاستعمار وتسارع عجلة التاريخ، حيث خاضت كل من الحركة الوطنية التونسية بزعامة الحزب الحر الدستوري الجديد، والحركة النقابية القومية بزعامة الاتحاد العام التونسي للشغل غمار المعركة الفاصلة ضد الاستعمار التي دفعت ثمنها الباهظ من "الدماء والعرق والدموع"، حيث كان الهدف الذي إختاره الحزب الحر الدستوري بزعامة الحبيب بورقيبة، والاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد يهدف إلى توظيف المقاومة والصمود في عملية إدراج تدويل القضية التونسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة، وتحمل الطرف الفرنسي على تقديم تنازلات تفتح باب التفاوض الجدي نحو الاستقلال من جهة أخرى<sup>(3)</sup>.

(1) محمد لطفي الشابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-133.

(2) علي المحجوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

(3) محمد لطفي الشابي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية، معا لافتك الاستقلال (1944-1956)، الجزء الثاني - تونس 2015، ص ص 930-931.

## أ - المؤتمر السادس للاتحاد وتفكك الوحدة النقابية:

جسد الاستقلال التام في 20 مارس 1956 أول حدث تاريخي وطني لتونس، ثم تكونت أول حكومة تونسية مستقلة برئاسة الحبيب بورقيبة، وانعقد غداة الاستقلال المؤتمر السادس للاتحاد العام أيام 21، 22، 23، سبتمبر 1956، وأعيد انتخاب أحمد بن صالح أميناً عاماً، بعد انتخاب في المؤتمر الخامس، على إثر الخلافات بين جناح أحمد بن صالح وجناح الحبيب عاشور، الذي يرجع بالأساس إلى نقص الوعود التي ضربت بين أحمد بن صالح والحبيب عاشور<sup>(1)</sup>. وقد صادق المؤتمر بالإجماع على المشروع الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة العمال، وتم أثر ذلك توحيد الحركة النقابية بقيادة أحمد التليلي الذي كان أحد النقابيين اللذين وقع انتخابهما سنة 1955 من طرف مؤتمر الحزب الحر الدستوري لعضوية الديوان السياسي، وكان ذلك بمثابة الاحتواء للاتحاد العام التونسي للشغل<sup>(2)</sup>.

## ب- العلاقة بين نظام بورقيبة والاتحاد:

استغل الحبيب بورقيبة توليه الحكم بعد هزيمة بن يوسف وخضوع الحزب وقادته لإرادته المطلقة، ووضع كافة أمور الدولة والإدارة تحت تصرفه الكامل ليهتمش كل المنظمات الاجتماعية التي يمكن أن تنافسه على السلطة واخضعها له. وقد توصل إلى ذلك نتيجة حسن استغلاله للصراعات داخل المركزية النقابية من أجل الفوز بمقاييد الأمور فيها، فنجح بالمناورة في مرحلة أولى حكماً وفي مرحلة ثانية ملاذاً أخيراً ومرجعاً أعلى، ولقد أدركت النتيجة النهائية سنة 1965 عندما أبعاد عن الاتحاد كل القادة التاريخيين المعارضين لينصب البشير بلاغة الوالي السابق على رأس الجهاز التنفيذي للاتحاد<sup>(3)</sup>، ويمكن تقسيم هذه الفترة التاريخية الهامة انطلاقاً من طبيعة علاقتها بالنظام إلى ثلاث مراحل: مرحلة الوئام، مرحلة التوتر، ومرحلة القطيعة.

### • مرحلة الوئام:

ساد هذه المرحلة نوع من التناغم على مستوى الأهداف، والتعاون على مستوى العلاقات، فالاستقلالية في أبسط مفاهيمها هي استقلالية القرار الذي تتخذه المنظمة النقابية ديمقراطياً انطلاقاً من قواعدها، وصولاً إلى قيادتها مروراً بهيكلها الوسطى لصالح القوى العاملة، بمعزل عن النظام

(1) عبد العزيز بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

(2) علي المحجوبي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(3) عبد السلام بن أحمدية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.



والقوى السياسية الموجودة على الساحة، وقد تم التحول من التجربة الاشتراكية إلى التجربة الليبرالية بقرارات حاسمة لتصفية التجربة الاشتراكية وهي:

- توقيف التجربة التعاضدية.
- طرد أحمد بن صالح.
- إعادة الاعتبار للسيد الباهي الأدغم كجسر التواصل.
- تعيين الهادي نويرة وهو من أنصار التوجه الليبرالي.

وقد تم الإعلان عن مشروع إصلاح النظام قدمته اللجنة العليا للحزب إلى مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري الذي انعقد بمدينة المنستير بداية من 11 أكتوبر 1971، فالإصلاح يقوم على التقليل من سلطة الرئيس وتوسيع سلطة الدولة ومؤسساتها وفصل السلطات<sup>(1)</sup>. فالمنتبع للأحداث في بداية السبعينيات عن العلاقة بين قيادة الاتحاد والحكومة التونسية خاصة بين الحبيب عاشور والهادي نويرة، يجد أن هذه العلاقة يعود أصلها إلى فترة الكفاح الوطني، وبالتحديد إلى أحداث 5 أغسطس 1947، حيث تولى الهادي نويرة المحامي الدفاع عن الحبيب عاشور النقابي المتهم في أعمال شغب، واستمرت هذه العلاقة عبر عقدين من الزمن على الأقل، حيث انحاز كلاهما إلى بورقيبة في الأزمات السياسية مثل الصراع اليوسفي البورقيبي، كما وقف كل منهما موقفاً نقدياً من التعاضد وتدعم هذا التحالف في بداية السبعينيات، حيث أقنع الهادي نويرة الحبيب بورقيبة بضرورة عودة الحبيب عاشور إلى أمانة المنظمة<sup>(2)</sup>.

ومن مظاهر التوافق بين الاتحاد والحكومة تصريحات الجانبين التي أخذت طابع الانسجام والتفاهم، اعتراف الحكومة بالاتحاد على أساس أنه شريك في ضبط المعايير الاقتصادية، كما أقر الاتحاد في المؤتمر الثالث عشر يوم 28 مارس 1973 بأن "العلاقات بين الحكومة والمنظمة العمالية ليست مؤسسة على العداة والصراع، ولكن على الحوار والنقاش والتفاهم المتبادل، والعمل المشترك أيضاً، إنه عمل تتفاعل فيه المعطيات التي لاقت قبول الجميع، وقائمة على الحقائق الملموسة التي يراعى فيها المصلحة العامة"<sup>(3)</sup>.

(1) سالم الحداد، الحركة النقابية في تونس بين الاستقلالية والتبعية 111، الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام ابورقيبة بين الونام والصدام، الجزء الثاني (تونس: ارتيبو، 2011) ص ص 6-13.

(2) المرجع السابق، ص ص 18-19.

(3) نجيب بن مرعي، أحداث يناير 1978، سلسلة الأنوار، (صفاقس: دار محمد على للنشر، 2011)، ص 12.

## • التوتّر بين الاتحاد والحكومة.

لقد فشلت خطة التنمية الليبرالية المتبعة منذ أن جاءت حكومة الهادي نويرة، ولم يتحقق مشروع "المجتمع الوسط" و"العدالة الاجتماعية"، إذ سرعان ما انقلبت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية عامة تُمّ سياسية، حيث أخرجت مواقف "الاتحاد" الحكومة، مما دفعها إلى العمل على إضعاف العمل النقابي وتشتيت قوته، الأمر الذي أدى إلى انتقال المنظمة من صف التحالف إلى المعارضة، وخصوصاً أنها كانت تسعى في غالب الأحيان إلى استقلالية قرارها، وممارسة نشاطها النقابي دون ضغوط.

وقد أكد الوزير الأول آنذاك الهادي نويرة في خطابه أمام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري على وجود تباين في المواقف بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل بالقول "إننا نجد أنفسنا اليوم أمام محاولة مناهضة لنموذج المجتمع الذي أردناه، ووضعنا معالمه بالتشاور والتحاور مع كافة الأطراف وفي كل المراحل، إنها محاولات بدأت مقنعة وأخذت تكشف شيئاً فشيئاً عن نوايا أصحابها<sup>(1)</sup>.

واتهم الهادي نويرة بعض قياديي الاتحاد العام التونسي للشغل من ذوي النزعة اليسارية الذين اعتبرهم بأنهم يروجون لنظرياتهم ومناهجهم والتنظير "لصراع طبقات"، فنفت المنظمة النقابية في جريدة الشعب هذه الاتهامات وأكدت على أنها تضم أعداداً كبيرة من النقابيين الذين ينتمون لطبقات مختلفة، وبالتالي فإن صراع الطبقات ليس من اجندياتها ولا في صالح منتسبيها.

## • الصدامات بين الاتحاد والسلطة<sup>(2)</sup>:

بدأت هذه المرحلة في منتصف سنة 1977 مع غلاء الأسعار، ومع الزيارة الأولى للأمين العام إلى ليبيا في مايو 1977، وقد تميزت هذه المرحلة بتوتر العلاقات بين قيادة الاتحاد من جهة، وإدارة الحزب الحاكم وجزء من السلطة الحاكمة من جهة أخرى، وحصل خلالها تهديد بتصفية الحبيب عاشور<sup>(3)</sup>. وقد لخص الأمين العام للاتحاد آنذاك الحبيب عاشور هذه المحاولات بقوله: "إن ما حدث هو أمر مثير للاستغراب ولا أدري إن كان ذلك محض صدفة أو نتيجة عمل مدروس، لمدة ثلاث سنوات متتالية، وعندما كنا في الندوة السنوية للمكتب الدولي للشغل بجنيف كانت

(1) المرجع السابق، ص 15.

(2) المرجع السابق، ص 16.

(3) محمد الكحلوي، معركة 26 جانفي 1978، الأسباب-الوقائع-المخلفات والنتائج، (تونس: جميع الحقوق محفوظة للمؤلف، 2011)، ص 90.

الصحف التونسية التابعة للحزب الحاكم والصحف الفرنسية ومن بينها جريدة لوموند *Le Monde* تعلن عن قرب حصول تغيير على رأس الاتحاد، فكانت الأولى سنة 1975 حيث أعلنت جريدة الحزب أنه سيتم استبدال الحبيب عاشور من على رأس الاتحاد، وفي سنة 1976 أعلنت نفس الصحيفة عن استبدال الأمين العام بـ عبدالله فرحات عضو الحكومة، وفي سنة 1977 وخلال أعمال مؤتمر المنظمة الدولية للشغل أعلنت الصحيفة أن تغييراً محققاً سيتم بالاتحاد، وقالت الصحيفة إن فرحات الدشراوي صرح بذلك بعد مقابلة له مع الرئيس الحبيب بورقيبة<sup>(1)</sup>. ونتيجة لهذا حدثت مئات الإضرابات والعديد من التحركات المدعومة من المركزية النقابية انتهت باستقالة الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل من الديوان السياسي، ومن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي بعد فشل المصالحات بينهما<sup>(2)</sup>.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الخلاف بين الأمين العام للاتحاد، وبعض الأطراف والرموز في السلطة قد لعب دوراً ثانوياً في تعقيد الأحداث وتطورها، فهو قد أسهم في تيسير قرار الإضراب العام وعجل بانفجار الوضع، لكن السبب الرئيسي هو العامل الذاتي والموضوعي وهما: تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعمال، وكذلك تطور الوعي النقابي الذي عمق هوة الخلاف بينهم وبين النظام الحاكم، ممثلاً الطبقات الاجتماعية التي تستغلهم وتفرض إرادتهم المتمثلة في اتخاذ مبدأ الإضراب العام دفاعاً عن حقوقهم وتصدياً لهجوم السلطة خلال المجلس القومي للاتحاد<sup>(3)</sup>.

شهدت البلاد حركة إضرابية بشكل تصاعدي، إذ وصلت إلى حد بالغ 150 إضراباً سنة 1972، 301 إضراباً سنة 1975، 372 إضراباً سنة 1976، هذه الإضرابات كانت بصورة عفوية، ولم تكن بموافقة المركزية النقابية في كثير من الأحيان<sup>(4)</sup>. وتعتبر الأزمة النقابية لسنة 1978 نتاجاً لسياسة اقتصادية اجتماعية برزت نتيجة لسياسة التعاضد، وبالرغم من تبني شعار الاشتراكية الدستورية من طرف الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في مؤتمره الثامن المنعقد

(1) للمزيد انظر: الحبيب عاشور، *حياتي السياسية والنقابية: حماسة وخيبات 1944-1981*، (تونس: المطبعة العربية لتونس، 1989)، ص 181.

(2) محمد الكحلوي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(3) عميرة عليّة الصغير، وآخرون، *المحاكمات السياسية في تونس 1956-2011*، الجزء الأول (تونس: جامعة منوبة: المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014)، ص 293.

(4) للمزيد انظر:

Kraiem, Mustafa, "Etat, syndicats et mouvement social lors des evenements du 26 janvier 1978", in, *Les Mouvements) sociaux en Tunisie et dans l immigration*, cahiers du C, E, R, E,S serie histoire n 6 T unis 1996, pp, 213 – 214.

بمدينة المنستير سنة 1971، الذي جاء في أحد لوائحه "إن الاشتراكية الدستورية تهدف إلى الاستفادة من الرأسمالية في مستوى تطوير الإنتاج والاستفادة من الاشتراكية في مستوى التوزيع العادل للثروة" فإن مقولتي الاشتراكية والعدالة الاجتماعية لم تكن سوى مقولات للاستهلاك السياسي المرحلي خاصة وأن تجربة الاشتراكية الدستورية إلى "الخصخصة في قسم كبير من أراضي الدولة ونزع احتكار التجارة الخارجية والإشراف المباشر على التجارة الداخلية وتوسيع مصادر الاقتراض ومساعدة رأس المال الخاص واستغلال صفقات الدولة ومراكز النفوذ ونمو أنشطة المضاربة وتوجيه استثمارات أكبر إلى الأنشطة ذات العائد المرتفع، إلى جانب استخراج الثروات المجمدة خلال الستينيات من أجل استثمارها واللجوء إلى التحايل الجبائي وغيرها من المظاهر التي سمحت بنمو سريع في دخل الملكية، ووسعت أصناف رجال الأعمال والسماسة والمضاربيين، وزادت الفوارق الاجتماعية"<sup>(1)</sup>.

كان ليوم 26 يناير 1978 أثر كبير بالنظر لما حدث فيه من مواجهات دموية بين رجال الأمن والمتظاهرين، وتتعدد نتائج أحداث يناير 1978، وتختلف بين ما هو أمنى وما هو سياسي واقتصادي وقضائي. على الصعيد الأمني أظهرت هذه الأزمة القدرة على المساس من هيبة الدولة، وقد يكون ذلك سبب مهم في وقوع أحداث قفصة سنة 1980، وانتفاضة الخبز سنة 1984، مما جعل السلطات التونسية تتخذ عدة إجراءات في محاولة للتخفيف من حدة الأزمة وتطمئن المستثمر الأجنبي بالبلاد، فقامت بحملة ضد العاطلين من الشباب والناشطين سياسياً، بحيث شملت كل الجهات والمناطق، وتم الزج بأغلبهم في السجون<sup>(2)</sup>.

وانطلقت المحاكمات خلال سنة 1977، وبلغت أوجها سنة 1978 لتشمل عدداً كبيراً من المسؤولين في الاتحاد على المستوى الوطني والجهوي وأحياناً المحلي<sup>(3)</sup>. وقد تراوحت الأحكام في حقهم بين شهر واحد إلى 4 سنوات سجنًا، وتم محاكمة نحو 39 مسؤولاً نقابياً وطنياً أمام محكمة أمن الدولة بثكنة عسكرية (بوشوشة) في 28 سبتمبر 1978. وكان في مقدمة المحاكمين الأمين العام للاتحاد (الحبيب عاشور)، حيث كانوا محتجزين منذ 25 يناير 1978 أي قبل الأحداث الدامية

---

(1) عبد اللطيف، الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس نموذجاً، (تونس: دار سراس للنشر، 1993) ص 89.

(2) نجيب بن مرعي، من سلسلة كراس الأثوار، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

(3) عميرة عليّة الصغير، وآخرون، المحاكمات السياسية في تونس 1956-2011، الجزء الثاني (تونس: جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014) ص 20.

التي قدموا للمحاكمة من أجلها<sup>(1)</sup>. ولئن عرف شهر يناير 1978 إضراباً عمالياً أثبت قدرة القوي العاملة على التأثير الحاد في موازين القوى، وشهد نفس الشهر سنة 1980 عملية قفصة المسلحة، إلا أن بداية يناير 1984 مثلت الحدث الأهم من حيث الاتساع والتأثير<sup>(2)</sup>. لقد أشرفت العلاقة بين الحكومة والاتحاد على القطيعة في مارس 1984، فقد واجهت مطالب الحركة وتهديداتها بالإضراب؛ تعنت الحكومة الذي تمثل في رفض التفاوض والإيقافات بأعداد كبيرة للمسؤولين النقابيين والطرده التعسفي للعمال، والمحاكمات ورفض التشاور مع الاتحاد حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وفي 13 أبريل 1984، تم التوقيع على ميثاق بين الحكومة والاتحاد يقضي بإيقاف الإضرابات واستئناف سياسة الحوار ودراسة الملفات الكبرى.

وفي خريف 1985 شن هجوم حاد على الاتحاد العام التونسي للشغل عقب فشل مفاوضات أبريل حول الأجور الذي أعده محمد مزالي، ولم يشهر الاتحاد العام سلاح الإضراب إلا بعد مضي عدة أشهر رغم عدم استجابة الحكومة. وفي 4 ديسمبر 1985 كان الاتفاق الذي تم التوقيع عليه ينص على أن الحكومة تلتزم بالحفاظ على المركزية باعتبارها هيكلًا مستقلاً، وتقدم ضمانات بتطبيع الوضع بإعادة مقار الاتحاد إلى الإدارة الشرعية. إلا أن الوزير الأول علق هذا الاتفاق، مما دعا الهيئة الإدارية للاتحاد العام للمجتمع في بداية يناير 1986 إلى إعادة عاشور إلى مهامه أميناً عاماً للاتحاد.

لقد كان وضع البلاد في بداية سنة 1986 لا يختلف عن ذلك الوضع بعد يناير 1978، إذ إنسدت الأفاق السياسية انسداداً كاملاً. فأصبح الوزير الأول الفاعل الوحيد في الحياة الوطنية وأصبح متحكماً في كل المواقع<sup>(3)</sup>، وعليه فإن أزمة الشرعية اتضحت في تونس بكل أبعادها ومعاييرها من خلال فقدان التأييد الجماهيري وزيادة حدة المعارضة السياسية، وبالتالي زعزعة استقرار النظام السياسي، لأن هذا الأخير لا يعتمد على التنمية الاقتصادية فحسب مثلما يرى المفكر ليبست (Seymour Martin Lipset)، بل على فعالية وشرعية النظام السياسي التي تؤديها، كما تقررها ردود أفعال معظم أفراد المجتمع بما فيه من جماعات قوية ومؤثرة<sup>(4)</sup>. وبدا

(1) عبد السلام بن حميدة، "التجاوزات في حق النقابيين 1965-1978"، ضمن ندوة التنسيق الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية حول: انتهاكات حقوق الإنسان بتونس (1956-2013): بين الذاكرة والتاريخ، (تونس: المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، 2014) ص ص 223-228.

(2) رمزي تاج، انتفاضة الخبز جانفي 1984، سلسلة كراس الأنوار، (تونس: دار محمد علي للنشر، 2011) ص ص 8-9.

(3) عبد السلام بن حميدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-203.

(4) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة رقم 44 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) ص 254.

الإعداد للمؤتمر الاستثنائي الذي انعقد في 20 يناير 1987 وتم التوحيد ورجع القياديان إلى صفوف الاتحاد، وتواصل العمل بعد التوحيد إلى إن جاء حدث 7 نوفمبر 1987<sup>(1)</sup>.

---

(1) عبدالعزيز بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 395.

## خلاصة:

توصلت الدراسة في هذا الفصل إلى أن النقابة مثلت أول شكل من أشكال التنظيم المعاصر للجماهير في تونس، حيث ناضل العمال في هياكل نقابية أجنبية قبل أن يقوموا بتأسيس تنظيمات إجتماعية وطنية في مطلع العشرينات تماشياً مع تنامي مشاعر الإستقلالية التي ترجمت أيضاً في تأسيس أول الأحزاب الوطنية، وبدأ بذلك مسار من التعايش والتداخل بين الساحتين النضاليتين، الوطنية والنقابية، وبدأ معها مسار من محاولات الهيمنة على الفضاء النقابي، وتطورت تلك المحاولات بصفة دراماتيكية غداة حصول البلاد على استقلالها السياسي وتولي الدستوريين مقاليد الأمور.

كما بينت الدراسة أن الإتحاد قد لعب دوراً مركزياً في النضال الإجتماعي والسياسي إلى جانب الحزب الحر الدستوري الجديد مما جعله في موقع متقدم عندما حصلت البلاد على الاستقلال، وكانت تجربة الإتحاد العام التونسي للشغل في علاقته بالنظام تجربة الخطأ والصواب، تراوحت بين المد والجزر، بين النجاح والفشل، فغالبا ما تستهل كل مرحلة بالصفاء والوئام، ولكن سرعان ما يتصاعد التوتر لأسباب موضوعية أو لأغراض سياسية ذاتية، وينتهي بالصدام والقطيعة بينهما.

## الفصل الثاني

الأوضاع السائدة في تونس خلال المدة (1987-2010)

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: أوضاع النقابات العمالية.



## تمهيد:

المنظمات العمالية هي منظمات للدفاع عن حقوق أعضائها، وحماية أجور منتسبيها، والسعي المستمر لتحسين أوضاعهم سواءً من حيث ظروف العمل، أو غير ذلك، كما تسعى لوضع اتفاقيات جماعية، وتحسين ظروف المعيشة لأفرادها. وجاء تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 يناير 1946 كتتويج لنضال القوى العاملة التونسية منذ مطلع القرن الماضي من أجل تحرير البلاد، وبناء منظمة نقابية حرة ومستقلة قادرة على تأهيل القوى العمالية وتنظيمهم، وقيادة نضالهم وطنياً واجتماعياً، والمساهمة في بناء الوطن وازدهاره، بدءاً من محمد علي الحامي، مروراً بفرحات حشاد، وأحمد التليلي، والحبيب عاشور، وغيرهم من الرموز. لقد شكل الاتحاد قوة وطنية واجتماعية أصبحت من خلال تجربتها الطويلة وجماهيريتها عنصر توازن أساسي في المجتمع التونسي، وعاملاً رئيساً من عوامل التقدم والتنمية. ومنذ الاستقلال وجد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه مسلحاً بأدوات المعرفة والتسيير، ومعززاً بثقافة اجتماعية أهله لمجابهة المراحل اللاحقة بتمعن، فأسهم بشكل مباشر وفعال في تشييد أركان الدولة التونسية الحديثة، وتوضيح مفاهيم التنمية وملاحم المجتمع الجديد، وترك منذ ذلك الوقت بصماته على نموذج المجتمع التونسي.

لقد دأب الاتحاد العام التونسي للشغل على الدفاع عن حقوق العمال، ودفع بذلك ثمناً غالياً من أجل التمسك بهذا الدور، وبذل تضحيات جبارة من أجل استقلاليته، إذ مثلت العلاقة بين الاتحاد والسلطة في تونس، ومنذ بداية الاستقلال، إشكالية كبرى كثيراً ما آلت إلى صراعات وأزمات حادة نتج عنها فقدان الاتحاد بعض استقلاليته خاصة خلال السنوات 1956 و1965 و1978 و1985. فما هي الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية خلال الفترة 1987-2010؟ وما هو تأثيرها على بنية النظام السياسي، وعلاقته بالنقابات العمالية عامة والاتحاد العام التونسي للشغل خاصة؟ وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

المبحث الثاني: أوضاع النقابات العمالية.

## المبحث الأول

### الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في يوم السابع من نوفمبر 1987 أعلن الوزير الأول يومئذ زين العابدين بن علي الإطاحة بالرئيس الراحل الحبيب بورقيبة لأسباب صحية طبقاً للفصل (57) من الدستور التونسي، وأعلن توليه رئاسة الدولة. وقد أطلق المحللون السياسيون على هذا الحدث "الانقلاب الصحي"، وأضاف إلى ذلك إعلان بيان سياسي، تضمن أهم المواضيع والقضايا التي كانت جميع القوى الوطنية بدون استثناء تناضل من أجلها وتطالب بتحقيقها، وبهذا أكد تعهده بتحقيق مطامع الشعب التونسي في الديمقراطية والتعددية، واحترام الحريات العامة والحقوق الأساسية. وسوف يتطرق الجزء التالي من الدراسة إلى الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، السائدة وتطورها في هذه الفترة الزمنية.

#### أولاً- الأوضاع السياسية:

##### 1- البناء السياسي والمؤسساتي:

##### أ- الإطار الدستوري.

يشير الدستور إلى مجموعة الإحكام التي تبين شكل الدولة ونظام حكمها، وسلطاتها، وطريقة توزيع هذه السلطات، وبيان اختصاصاتها، وحقوق المواطنين وواجباتهم، وبذلك يُعد أهم قوانين الدولة السارية الذي يجمع الحاكمين والمحكومين على مجموعة من المبادئ والقيم التي لا يمكن تجاوزها حتى تستقيم الحياة بين كل الأطراف الفاعلة في المجتمع، وتؤدي كل منها وظيفتها في إطار تلك المبادئ والقيم المشتركة، وهي: قواعد تُضبط مسبقاً، ولا يجوز تغييرها بصورة تعسفية. هذه القواعد تشكل الدستور الذي يلزم الحكام بما يضبطه من قواعد تتعلق بممارسة الحكم في الدولة وما يضمنه من حقوق للأفراد<sup>(1)</sup>، ولا يُعد الدستور التونسي استثناءً فهو من الدساتير المكتوبة الحديثة في المنطقة العربية.

##### – المميزات التي يتمتع بها الدستور الصادر في يونيو 1959<sup>(2)</sup>:

- الميزة الأولى: تم إعداد الدستور الوطني من طرف مجلس تأسيسي منتخب لهذا الشأن في 8 أبريل 1956.

(1) زهير المظفر، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، (تونس: مركز الدراسات والبحوث الإدارية، المدرسة الوطنية للإدارة، 1992).

(2) سالم كزير المرزوقي، التنظيم السياسي والإداري التونسي في جمهورية الغد، (تونس: مكتبة المنار، 2010)، ص 70.

● **الميزة الثانية:** إبراز الشخصية الوطنية التي كانت محل أخذٍ ورد، فنصَّ الفصل الأول من الدستور على أن: "تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، العربية لغتها، والجمهورية نظامها".

● **الميزة الثالثة (سيادة الشعب):** أقر الدستور التونسي مبدأ "سيادة الشعب"، فأعلن صراحة في فصله الثالث: "الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه الدستور".

● **الميزة الرابعة (التحررية):** حيث امتاز هذا الدستور بالتحريية، وحافظ عليها في مختلف التعديلات التي أدخلت عليه، فضمّن حرمة الفرد، وحرية العقيدة، وحرية القيام بالشعائر الدينية، وأكد بالخصوص في التعديلات الدستورية لسنة 2002 أن الجمهورية التونسية تقوم على "مبادئ دولة القانون والتعددية"، وأنها تضمن "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في كونيتها وشمولها وتكاملها وترابطها".

● **الميزة الخامسة (الكيفية التي يباشر بها الشعب السلطة):** انطلاقاً من المبدأ الدستوري الذي تم الإعلان عنه "الشعب هو صاحب السيادة"، فإن هناك عدة إمكانيات لمباشرة هذه السيادة، اختار منها الدستور الوطني الطريقة النيابية والتمثيلية<sup>(1)</sup>، وهي تعني تفويض الشعب لسلطاته لمدة معينة لممثليه لمباشرتها نيابة عنه<sup>(1)</sup>.

وأضافت التعديلات التي أدخلت على الدستور سنة 1976، (القانون الدستوري رقم 37 المؤرخ في 8 أبريل 1976)، وسنة 1997 (القانون الدستوري رقم 65 المؤرخ في 27 أكتوبر 1997)، و(القانون الدستوري رقم 51 لسنة 2002 المؤرخ في يونيو 2002) إمكانية ثانية لمباشرة الشعب لسلطاته مباشرة بواسطة الاستفتاء وذلك في حالتين هما:

**الأولى واجبة:** "المعاهدات المبرمة في هذا الغرض أي وحدة المغرب العربي، والتي قد يترتب عنها تعديل ما لهذا الدستور يعرضها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي بعد أن يوافق عليها مجلس النواب حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور – الفصل 2 جديد.

**الثانية اختيارية:** "الرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب مباشرة في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية أو المسائل المهمة التي تتصل بالمصلحة العليا للبلاد دون أن يكون كل ذلك مخالفاً للدستور، الفصل 47 من القانون الدستوري رقم 65 لسنة 1997<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص 71.

(2) المرجع السابق، ص 72.

● **الميزة السادسة (نظام الحكم):** بعد إلغاء الملكية في 25 يوليو 1957، اختار المجلس القومي التأسيسي النظام الجمهوري الذي يقوم على أساس انتخاب رئيس الدولة، بعكس النظام الملكي الذي يقوم على أساس الوراثة، كما أن الجمهورية تعني تحديد مدة تولى منصب الرئاسة بالرجوع بصفة دورية ومنتظمة لهيئة الناخبين، فنص الفصل 39 الجديد على أن "رئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد"<sup>(1)</sup>.

وبإلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، وبصدور دستور ديمقراطي يعترف بحرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع والتجمع، والذي عدل في 22 ديسمبر 1988؛ لجأت النخبة الحاكمة في تونس بعد الاستقلال إلى تطبيق الأنماط الغربية في تسيير شؤون الدولة والمجتمع، وكان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يتفاخر بالعلمانية، كما كان يتمنى لو كان موقع تونس الجغرافي على مقربة من الدول الاسكندنافية.

لقد حاول الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة الذي يتمتع بثقافة فرنسية بناء دولة تونسية علمانية على غرار ما فعله مصطفى أتاتورك في تركيا. ولجأ في بداية حكمه إلى تجميد دور جامع الزيتونة الذي لعب دوراً كبيراً في تاريخ تونس المعاصر، واحتضن رواد حركات التحرير من كل دول المغرب العربي<sup>(2)</sup>.

● **الميزة السابعة (نظام رئاسي ذو صفة برلمانية):** إذ كان النظام الذي أقره المؤسسون في صيغته الأولى نظاماً رئاسياً خالصاً، فإنه منذ التعديلات التي أدخلت عليه بمقتضى القانون الدستوري رقم 37 لسنة 1976 المؤرخ في 8 أبريل 1976 أصبح نظاماً شبه رئاسي أو مختلطاً<sup>(3)</sup>.

#### – أبعاد استفتاء 26 مايو 2002:

يشكل التعديل الدستوري الذي صادق عليه الشعب في استفتاء 26 مايو 2002 أهم التعديلات التي أدخلت على الدستور الوطني منذ إصداره في يونيو 1959 سواء من حيث الشكل أو المضمون، فمن حيث الشكل؛ فإن هذه التعديلات تم إقرارها باستفتاء شعبي - خلافاً للتعديلات السابقة التي تمت المصادقة عليها بقوانين دستورية - وافق عليها مجلس النواب حسب الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالة، إلا أنه من باب التأكيد على أهميتها وأبعادها السياسية والقانونية، فقد

(1) المرجع السابق، ص 72.

(2) اليحيوي المختار، مشروع الأزمة الدستورية في تونس، من الموقع الإلكتروني: 2010-2-14،

http.wordpress.com: "kalimathak verrision conytitutes"

(3) سالم كزير المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

وقع الالتجاء إلى الشعب لاستفتاءه في هذا الغرض، وأهمية هذه التعديلات تبرز من حيث الشكل أيضاً من ناحية عدد الفصول التي شملتها 39 فصلاً من إجمالي 78 فصلاً، وهي إجمالي فصول الدستور الوطني<sup>(1)</sup>.

ومن حيث المضمون؛ فقد وقع التأكيد صراحة على أهم مبادئ حقوق الإنسان ودولة القانون والمؤسسات وقيام الجمهورية التونسية وهي: دولة القانون، والتعددية السياسية، وترسيخ قيم التضامن والتسامح، وأيضاً؛ تم إحداث هيكل دستوري جديد هو مجلس المستشارين لتمثيل المنظمات المهنية والمناطق في مجال التشريع، كما تم أيضاً توسيع ما يشمل المجلس الدستوري، وأخيراً، أدخلت تعديلات جوهرية في مجال السلطة التنفيذية<sup>(2)</sup>.

#### ب- المؤسسات الدستورية:

المؤسسة هي مجموعة البني والقواعد القانونية، التي تتعلق بتنظيم موضوع أو مجال معين، من أجل تحقيق الوظيفة التي أنشأت من أجلها<sup>(3)</sup>. ويرى رافع بن عاشور بأنها "من فعل أسس البناء أي جعل له أساساً، فالمؤسسة هي الشيء الذي جُعل له أساس، وبالتدرج أكثر يمكن القول من الناحية الاصطلاحية إن المؤسسات تدل على مجموع الشكليات والهياكل الاجتماعية المنبثقة عن التشريع والعادات، فالمؤسسة إذاً هي هيكل قائم على قواعد، تتضمن هذه القواعد كل ما يتعلق بأحداث المؤسسة؛ تركيبها وصلحياتها ونشاطها وتنظيمها<sup>(4)</sup>، وسوف نتناول بإيجاز خصائص كل من السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، وأهم التوازنات التي يقوم عليها النظام السياسي في تونس.

#### – السلطة التنفيذية:

تمثل اختيار المجلس القومي التأسيسي سنة 1959 في إقامة نظام سياسي يقوم على سلطة تنفيذية قوية، وقد أدى هذا الخيار إلى جعل السلطة التنفيذية السلطة الأهم في النظام السياسي التونسي رغم وضعها ضمن الباب الثالث من الدستور بعد السلطة التشريعية، وقد كرّس النص

(1) المرجع السابق، ص 73.

(2) المرجع السابق، ص 74.

(3) موريس دوفر جيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص 16.

(4) رافع بن عاشور، المؤسسات السياسية والنظام السياسي بتونس (الإطار التاريخي والنظام الحالي)، (تونس: مركز النشر الجامعي، 2009)، ص ص 7-8.

الأصلي للدستور أحادية السلطة التنفيذية أي وجود رئيس يرأس الدولة والحكومة في نفس الوقت، ويساعده مجموعة من كتاب دولة، فلم يكن يوجد وزير أول، أو حكومة بالمعنى الدقيق للكلمة<sup>(1)</sup>.

وفي سنة 1969، استحدث منصب الوزير الأول لرئاسة الحكومة، فأصبحت السلطة التنفيذية ثنائية، أي إنها تتكون من رئيس الدولة من جهة، والوزير الأول يرأس الحكومة من جهة أخرى، وقد جاء تعديل الدستور سنة 1988 لإعادة تنظيم السلطة التنفيذية كما يلي<sup>(2)</sup>:

#### • رئيس الجمهورية:

ينتخب الرئيس في تونس لمدة خمس سنوات خلال الثلاثين يوماً الأخيرة من المدة الرئاسية انتخاباً عاماً، حُرّاً، مباشراً، سرياً وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها<sup>(3)</sup>. وإذا كان الفصل 39 في صيغته السابقة على تنقيح 2002 تناول نمط الاقتراع بنوع من العمومية، حيث لم يتطرق لنسبة الأصوات اللازمة لنجاح المرشح في الانتخابات الرئاسية، فإن الفصل 70 من القانون الانتخابي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية قد حاول إزاحة ذلك الغموض بنصه على ما يلي: "تعلن اللجنة المنصوص عليها بالفصل 66 من هذا القانون عن انتخاب المترشح الذي تحصل على عدد أكثر من الأصوات، وهذا يعني أن نسبة الأصوات المطلوبة للفوز بالرئاسة هي أغلبية بسيطة، وإذا كان الوضع السياسي في تونس المتميز بالمكانة الخاصة التي كان يحظى بها الرئيس الحبيب بورقيبة (الذي تم تعيينه لرئاسة الدولة مدى الحياة)، وبالسيطرة التي كان يتمتع بها الحزب الاشتراكي قد حال دون إقرار نظام الدوريتين لانتخاب رئيس الجمهورية<sup>(4)</sup>.

لقد شكل المبدأ الانتخابي ثورة على التقاليد السياسية التونسية ليتمتع إثر ذلك رئيس الجمهورية المنتخب بالمشروعية الشعبية التي لا تضاهيها إلا تلك التي يتمتع بها أعضاء المجلس النيابي<sup>(5)</sup>، مما يجعله مستقلاً عن البرلمان، وصاحب سلطة فعلية لا كما هو الحال في النظام البرلماني الذي يمارس فيه الرئيس صلاحيات شرفية، أما في النظام التونسي يمارس الرئيس العديد من الصلاحيات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث كالاتي:

(1) محمد شفيق صرصار، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، (محاضرات بالمدرسة الوطنية للإدارة، تونس، 2007)، ص 48.

(2) المرجع السابق، ص 48.

(3) سالم كيرير المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(4) عبد الفتاح عمر، الوجيز في القانون الدستوري، الدولة، الدستور، السيادة، الأنظمة السياسية والمؤسسات التونسية، (تونس: مركز الدراسات والبحوث للنشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1987)، ص ص 425-426.

(5) سلسيل القلبي، "السلطة التنفيذية في الدستور التونسي"، في: الدستور التونسي في الذكرى الأربعين لإصداره، 1959-1999، (تونس: الجمعية التونسية للقانون الدستوري، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2000)، ص 110.

**في المجال التنفيذي:** نص الدستور في الفصل (38) على أن الرئيس "يمارس السلطة التنفيذية"، وهو الذي يوجه السياسة العامة للدولة ويضبط اختياراتها الأساسية، وهو القائد العام للقوات المسلحة، وهو الذي يعتمد الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج، ويقبل اعتماد ممثلي الدولة الأجنبية لديه، وهو الذي يبرم المعاهدات ويشهر الحرب ويبرم السلم بموافقة مجلس النواب، وله حق العفو الخاص، وهو الذي يعين الوزير الأول وباقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول. كما يسند باقتراح من الحكومة الوظائف المدنية والعسكرية، ويعين رئيس وبعض أعضاء المجلس الدستوري، ويسهر على تنفيذ القوانين ويمارس السلطة العامة، كما إنه يرأس مجلس الوزراء، ويتمتع رئيس الجمهورية أثناء ممارسة مهامه بحصانة قضائية. كما ينتفع بهذه الحصانة بعد انتهاء مهامه (الفصل 41 من الدستور)<sup>(1)</sup>.

**في المجال التشريعي:** حوّل الدستور التونسي لرئيس الجمهورية التدخل في المجال التشريعي، فله حق تقديم مشاريع القوانين للبرلمان ولمشاريعه أولوية النظر ويختم القوانين ويعمل على نشرها، وله أن يرفض ختمها ويرجعها إلى البرلمان لتلاوة ثانية بأغلبية البرلمان، كما يحق للرئيس أن يتخذ مراسيم في حالة العطلة البرلمانية، أو في حالة تفويض من البرلمان أو في حالة حل مجلس النواب، ويمكن للرئيس دعوة البرلمان للانعقاد في دورة استثنائية، وفي حالة عدم المصادقة على مشروع الميزانية من قبل البرلمان قبل أجل 31 ديسمبر يمكن لرئيس الجمهورية إدخال أحكام مشاريع قوانين الميزانية حيز التنفيذ بأقساط ذات ثلاثة أشهر قابلة للتجديد وذلك بمقتضى أمر رئاسي<sup>(2)</sup>.

ويتولى رئيس الجمهورية وفق الفصل (19) من الدستور تعيين ثلث أعضاء مجلس المستشارين من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية، كما حوّل الفصل (63) من الدستور لرئيس الجمهورية حق حل مجلس النواب، ويلاحظ ان صلاحيات رئيس الدولة في هذا المجال مهمة جداً إذ تمكنه من توجيه العمل التشريعي.

**صلاحيات الرئيس في الحالات الاستثنائية<sup>(3)</sup>:** نص الفصل 46 على أنه لرئيس الجمهورية في حالة وجود خطر داهم يهدد كيان الجمهورية وأمنها واستقلالها، بحيث يتعذر تسيير أمور الدولة بشكل اعتيادي، اتخاذ ما تحتمه الظروف من تدابير استثنائية بعد استشارة الوزير الأول، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، وقد استقر الفقه الفرنسي على صلاحيات الرئيس في هذه الحالة تكون واسعة جداً إذ تسمح بتعطيل أحكام الدستور إلى أن تزول أسباب التدابير.

(1) سالم كيرير المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

(2) محمد شفيق صرصار، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(3) المرجع السابق، ص 49.

## • الحكومة:

منذ إعلان الجمهورية في 25 يوليو 1957، وحتى 7 نوفمبر 1969، لم يكن للحكومة أي كيان دستوري ولا قانوني، تتألف من مساعدين لرئيس الجمهورية إلى أن تم إحداث وزارة أولى على رأسها وزير أول للبلاد<sup>(1)</sup>.

جرت العادة في الأنظمة التي تتولى فيها الحكومة معظم اختصاصات السلطة التنفيذية أن تعمل كوحدة متجانسة أي أن يكون الوزراء مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم السياسية، وعلى جميع الوزراء الدفاع عن الحكومة أمام البرلمان وأمام الرأي العام. فلا يجوز أن يتصل من مسؤوليته عن أعمال الحكومة حتى وإن لم يكن موافقاً عليها<sup>(2)</sup>.

لا تحتل الحكومة في النظام السياسي التونسي ذات المكانة التي تحتلها في النظام البرلماني، فتتمثل وظيفة الحكومة كما نص الفصل 37 من الدستور مساعدة رئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التنفيذية، ويبين الفصل 58 بأن تعمل الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقاً للتوجيهات والقرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية.

ويتم تعيين رئيس الحكومة بكامل الحرية من طرف رئيس الدولة، فيما يعين أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، فالحكومة مسؤولة عن تصرفها لدى رئيس الدولة، كما أنها مسؤولة عن تنفيذها لسياسة الدولة أمام مجلس النواب الذي يستطيع أن يصوّت على لائحة لوم ضدها فيجبرها على الاستقالة<sup>(3)</sup>.

### – السلطة التشريعية:

نص الفصل 18 من الدستور التونسي على أن "يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء"، وبما أن اللجوء إلى الاستفتاء في تونس أمر استثنائي، يصبح البرلمان كياناً أساسياً يضطلع بالسلطة التشريعية، وهو ما يتطلب إبراز خصائصه الهيكلية مع دراسة جوانبه الوظيفية.

(1) سالم كيرير المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(2) منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، (تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014)، ص 135.

(3) محمد شفيق صرصار، مرجع سبق ذكره، ص 49.



## • الخصائص الهيكلية للبرلمان التونسي:

تتجسد السلطة التشريعية من الناحية الهيكلية من خلال المجالس السياسية في نطاق البرلمان<sup>(1)</sup>، ويمكن للسلطة التشريعية أن تقوم على نظام المجلس الواحد أو نظام المجلسين، حيث يحمل كل منهما اسماً مختلفاً<sup>(2)</sup>. وفي تونس اختار المجلس القومي التأسيسي سنة 1959 نظام الغرفة الواحدة أو المجلس الواحد، فكان مجلس النواب في تونس هو البرلمان، وظل الأمر كذلك إلى أن جاء تعديل أول يونيو 2002، الذي أصبح بمقتضاه البرلمان التونسي برلماناً ذا مجلسين، وبهذا دخل النظام التونسي في دائرة البرلمانات التي تتكون من غرفتين.

لقد وقع تبرير هذا الانتقال في تركيبة المجلس بكونه "جاء لتوسيع مجال تمثيل الشعب في المجالس النيابية"، بحيث يحصل التمثيل العام المباشر لكل المواطنين في الغرفة الأولى، ويحصل تمثيل غير مباشر لهم من خلال مختلف مكونات المجتمع في الغرفة الثانية"، ويبقى مجلس النواب صاحب الاختصاص التشريعي العام، في حين يكون مجلس المستشارين ذا اختصاص مسند.

يضم مجلس النواب بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2004م 189 نائباً، من ضمنهم 37 نائباً من أحزاب المعارضة، في حين حدد القرار رقم 836 لسنة 2005 المؤرخ في 24 مارس 2005 العدد الاجمالي لأعضاء مجلس المستشارين بـ 126 مستشاراً، 43 منهم يمثلون الولايات بحساب عضو أو اثنين عن كل ولاية حسب عدد السكان، و42 ينتخبون على المستوى الوطني من بين الأعراف (الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة)، والفلاحين والأحرار، وذلك بترشيح من المنظمات المهنية المعنية ضمن قوائم لا يقل عدد الأسماء بها عن ضعف عدد المقاعد الراجعة إلى كل صنف، أخيراً؛ 41 مستشاراً يعينهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية<sup>(3)</sup>.

## • الخصائص الوظيفية للبرلمان التونسي<sup>(4)</sup>:

أسند الدستور التونسي إلى البرلمان عدة وظائف منها سن القوانين بأنواعها (العادية والأساسية والدستورية)، ومن صلاحيته مراقبه الحكومة، والموافقة على مخططات التنمية وصلاحيات متعلقة بالمحكمة العليا. ثم لا بدّ من الإشارة إلى أن صلاحيات مجلس النواب تبقى أوسع

(1) محمد رضا بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، (تونس: مركز النشر الجامعي، 2006)، ص 407.

(2) منعم برهومي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(3) محمد شفيق صرصار، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(4) المرجع السابق، ص 51.

وأهم من صلاحيات مجلس المستشارين خاصة في مجال رقابة العمل الحكومي وتعديل الدستور، وسوف يتم التركيز في هذا الجانب على الوظيفتين الأساسيتين وهما:

### الوظيفة التشريعية:

من الوظائف التشريعية الخاصة بمجلس النواب: حق المبادرة التشريعية، وحق التمديد في المدة الرئاسية، وحق التمديد في المدة النيابية<sup>(1)</sup>. وبسبب حالة الحرب أو أي خطر داهم، يحق له المطالبة بدورة استثنائية وتكون إما بطلب الرئيس أو بطلب من أغلبية أعضاء مجلس النواب، حيث تعتبر هذه الوظيفة أهم وظائف البرلمان، إذ أنها تبقى ركيزة النشاط البرلماني، ولا بد أيضاً من الإشارة إلى الملاحظات الثلاث الآتية<sup>(2)</sup>:

- **الأولى:** بمقتضى تعديل 27 أكتوبر 1997، أصبح مجال التشريع مجالاً محدداً، أي لا يحق للبرلمان أن يشرع خارج المجال الذي حدده الفصلان 28 و 34، فكل ما خرج عن التعداد يعتبر مجال السلطة الترتيبية التي يمارسها رئيس الدولة عبر الأوامر.

- **الثانية:** إن المصادقة على مشاريع القوانين أصبحت اختصاصاً مشتركاً بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، باستثناء القوانين الدستورية التي لا يتدخل مجلس المستشارين في سنها، لكن لا يحق لأعضاء مجلس المستشارين المبادرة بمشاريع القوانين، فحق المبادرة يبقى حقا محصوراً في يد رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس النواب.

- **الثالثة:** يشارك رئيس الجمهورية بشكل فعال في ممارسة وظيفة التشريع، هذا علاوة على أن أغلب مشاريع القوانين في تونس تكون من إعداد السلطة التنفيذية، وقد أسهمت الفقرة الثالثة من الفصل 28 في دعم هذه النزعة إذ نصت على أن مشاريع القوانين المقدمة من قبل أعضاء مجلس النواب مقبولة إذا كان إقرارها يؤدي إلى تخفيض في الموارد العامة، أو إضافة مصاريف جديدة، وهذا الشرط يقيد بشكل كبير إمكانية النواب في المبادرة بمشاريع القوانين.

### وظيفة مراقبة الحكومة:

عرفت هذه الوظيفة تطوراً كبيراً مع تعديل الدستور في 8 أبريل 1976، إذ تم إدخال تقنيات ترتبط أكثر بالأنظمة البرلمانية منها الأسئلة الكتابية والشفاهية ولائحة اللوم، هذا بالإضافة إلى لجان البحث التي نجدها سواء في الأنظمة البرلمانية أو في النظام الرئاسي. وقد تواصل

(1) سالم كزير المرزوقي، مرجع سبق ذكره ص 92.

(2) محمد شفيق صرصار، مرجع سبق ذكره، ص 51.

تطوير هذه الوسائل مع تعديل الدستور في 1988 و 2002، لكن تبقى هذه الوسائل من صلاحيات مجلس النواب وليس من مجلس المستشارين<sup>(1)</sup>.

### الأسئلة الكتابية والشفاهية<sup>(2)</sup>:

يعد توجيه الأسئلة للحكومة من وسائل رقابة البرلمان على الحكومة في ظل الأنظمة البرلمانية، ولعل الغرض من هذه الأسئلة توضيح أمر من الأمور أو مسألة من المسائل تتعلق بالسياسة العامة أو بالمستجدات من الأحداث، وقد ظهر هذا الأسلوب لأول مرة في بريطانيا العظمى سنة 1721، وقد نص الفصل 61 من الدستور التونسي على "كل عضو بمجلس النواب أن يتقدم إلى الحكومة بأسئلة كتابية أو شفاهية"، وأضافت الفقرة الثالثة من نفس الفصل "تخصص جلسة دورية للأسئلة الشفاهية لأعضاء مجلس النواب وجواب الحكومة، ويمكن أن تخصص الجلسة الدورية لحوار بين مجلس النواب والحكومة حول السياسة القطاعية، كما يمكن تخصيص حصة من الجلسة العامة للإجابة على الأسئلة الشفاهية بشأن مواضيع الساعة".

### لائحة اللوم:

وسيلة تم تكريسها في الدستور التونسي بموجب التعديل الدستوري لعام 1976، وهي تقنية مرتبطة أشد الارتباط بالنظام البرلماني، وتتمثل في مشروع عريضة يتقدم به مجموعة من النواب يعبرون فيه عن معارضتهم لمواصلة الحكومة ممارسة مهامها، والتصويت عليها بالأغلبية المطلوبة يؤدي إلى استقالة الحكومة<sup>(3)</sup>.

وقد حدد الدستور التونسي مجموعة شروط لإصدار لائحة اللوم، الشرط الأول منها موضوعي يتمثل في مبرر توجيه لائحة اللوم، وقد بينت الفقرة (أ) من الفصل 62 ما يلي: "يمكن لمجلس النواب أن يعارض الحكومة في مواصلة تحمل مسؤولياتها إن تبين له أنها تخالف السياسة العامة للدولة والاختيارات الأساسية المنصوص عليها بالفصلين 49 و58، ويكون ذلك بالاقتراع على لائحة اللوم<sup>(4)</sup>".

أما الشروط الإجرائية فجاءت بها الفقرة 2 من الفصل 62، على أن تكون لائحة اللوم مبررة وتم التوقيع عليها من قبل ثلث أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يقع الاقتراع عليها إلا بعد مضي ثمانٍ وأربعين ساعة على تقديمها، "ويجب المصادقة عليها بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس

(1) المرجع السابق، ص 52.

(2) سالم كزير المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

(3) محمد شفيق صرصار، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(4) سالم كزير المرزوقي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

النواب، أما نتائج التصويت على لائحة اللوم، فهي استقالة الحكومة عند تقديم لائحة اللوم الأولى، وإذا صادق البرلمان على لائحة اللوم ثانية أثناء نفس المدة النيابية، وبذلك إما أن يقبل رئيس الجمهورية استقالة الحكومة أو أن يحل مجلس النواب<sup>(1)</sup>.

### لجان التحقيق والمراقبة:

هي لجان يكوّنها البرلمان من بين أعضائه لإجراء تحقيقات لكشف مسألة من المسائل أو أزمة معينة من الأزمات أو فضيحة ما، وتتمتع لجان البحث سواءً في الأنظمة البرلمانية أو الرئاسية بعدة صلاحيات كسماع شهادة، وطلب تقارير الخبراء، ودعوة كل شخص يمكن أن يساعدها على استقصاء الحقائق، وتعد اللجنة المكلفة بالتحقيق في ختام عملها تقريراً بمجموعة من التوصيات.

لم يتطرق الدستور التونسي إلى هذه اللجان، كما لم يشر النظام الداخلي لمجلس النواب صراحة إلى هذه الإمكانية، وذلك إلى غاية تعديله في 22 يونيو 1999، حيث أدرجت ضمن الفصل 36 من الدستور كإشارة غير مباشرة وذلك بإمكانية إحداث "لجان أخرى مؤقتة لدراسة شؤون خاصة كتنتيخ الدستور أو النظام الداخلي"<sup>(2)</sup>.

على مستوى الممارسة، أحدث مجلس النواب بعض لجان التحقيق لعل أهمها اللجنة التي تم تكوينها بمساعدة من الحكومة، واهتمت بالتحقيق في تصرفات كاتب الدولة للاقتصاد والتخطيط والمالية السيد أحمد بن صالح في سنة 1969، إلى جانب اللجنة التي تم إحداثها في ظروف متقاربة سنة 1984 للتحقيق في تصرف وزير الداخلية السابق السيد إدريس قيقة خلال أحداث الخبز، وبرزت بعد هذا لجان التحقيق للتعرف على أوضاع المنشآت والمؤسسات العامة<sup>(3)</sup>.

### 2- القوى السياسية والاجتماعية:

#### أ- الأحزاب والتنظيمات السياسية"

يرى صامويل هنتغتون (Samuel Huntington) أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعّالة، أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية، ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، ويسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعّالة<sup>(4)</sup>. و"حرية الفكر

(1) المرجع السابق، ص 130.

(2) محمد شفيق صرصار، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(3) المرجع السابق، ص 53.

(4) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص 15.

والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون، والحق النقابي " الفصل الثاني من الدستور(1).

#### - حزب التجمع الدستوري الديمقراطي:

تأسس هذا الحزب عام 1920 باسم الحزب الحر الدستوري التونسي أو حزب الدستور، وفي سنة 1934، وعلى إثر انشقاق داخل هذا الحزب، اتخذ له اسم الحزب الدستوري الجديد، وبقرار في مؤتمر بنزرت المنعقد في أكتوبر 1964 أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري، وبعد التحول في السابع من نوفمبر 1987، وتجسيدا لتوجهات العهد الجديد، صادقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري في اجتماعها المنعقد يوم 27 فبراير 1988 على تسميته باسم التجمع الدستوري الديمقراطي(2). لقد تطلب بناء الدولة في تونس منذ البداية إلى تكميم أفواه جميع أفراد المجتمع بصفة عامة، والأحزاب السياسية بصفة خاصة، ذلك لأن بورقوية والحزب الدستوري الجديد الحاكم، وانطلاقاً من الاعتقاد بأنهما أصحاب الفضل في تأسيس الدولة، وجدا فيما شهدته البلاد من صراع دموي بين أنصار الأمانة العامة وجماعة الديوان السياسي قبل أن تؤول الأمور إلى الفريق الأخير، خير مبرر لبسط نفوذهما وشرعيتها في البداية، ثم التدرج بالبلاد نحو القضاء النهائي على التعددية السياسية، وبناء تجربة الحزب الواحد وإعطائه الشرعية في مؤتمر الحزب الدستوري في المنستير عام 1964، وبذلك شكل ذلك المؤتمر المحطة التاريخية التي وضعت أسس الأحادية الحزبية ونظام الحزب الواحد في البلاد(3).

لقد تحول الحزب الحاكم، الذي أصبح يحمل اسم الحزب الاشتراكي الدستوري من حزب يمثل الشعب باعتباره رمزاً لتجربة نضالية طويلة، إلى حزب يمثل الحكومة، وينزع إلى تصفية المنافسين والخصوم، الحاضرين منهم أو المحتملين، ومن ثم ظهرت الثنائية الشهيرة الحزب – الدولة، فأصبحت كواد الحزب الدستوري كواد الدولة، والعكس صحيح، وأصبحت قواعد الحزب وأطره لا تفرق بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الحزب؛ فالإدارة تدير شؤون الدولة، ولكنها لا تتأخر في تقديم خدمة يطلبها الحزب. وسوف نستعرض بعض نماذج أحزاب المعارضة القانونية وهي(4):

(1) دستور الجمهورية التونسية 1996.

(2) اليحيوي المختار، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(3) سالم لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية.. أية علاقة؟"، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ص 16.

(4) المرجع السابق، ص 17.

## - حركة الديمقراطيين الاشتراكيين:

هي حركة دستورية المنشأ، بمعنى أنها وليدة الصراع والانقسام داخل الحزب الدستوري الحاكم، تعود جذورها إلى بداية السبعينيات خاصة زمن مؤتمر المنستير (1974) للحزب الذي شهد مطالبة بعض الأعضاء بضرورة "احترام الفردية والعامّة"، ووجوب تمكين التيارات السياسية في البلاد من حرية التعبير".

لقد أدى ذلك الانقسام إلى انشقاق مجموعة من الدستوريين وبعثهم للتيار الليبرالي الذي جعل من جريدة الرأي منبراً له يعبر من خلالها عن مواقفه تجاه مختلف القضايا السياسية إبان فترة نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وقد أفضى ذلك العمل إلى بروز تيار سياسي جديد أطلق على نفسه اسم التيار الديمقراطي الاشتراكي الذي سرعان ما تحوّل إلى حركة سياسية أعلن تأسيسها يوم 10 يونيو 1978، وقد استفادت حركة الاشتراكيين من قرار التعددية عام 1981، حيث تمكنت الحركة من منبر إعلامي "المستقبل" يصدر باللغتين الفرنسية والعربية، وتحصلت على الاعتماد القانوني عام 1983<sup>(1)</sup>.

## - حركة الوحدة الشعبية:

أسس هذه الحركة أحمد بن صالح، الشخصية السياسية والنقابية المعروفة، فهو مهندس الشراكة بين الحركة النقابية، مجسدة في الاتحاد العام التونسي للشغل مع الدولة، وتجربة التعاقد، التي عرفتها تونس في عشرينيات الستينيات من القرن العشرين، وانتهت بالفشل ومحاكمة القائمين عليها، والحكم على بعضهم بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة، ومنهم بن صالح نفسه<sup>(2)</sup>.

لقد تأسست حركة الديمقراطيين الاشتراكيين الدستورية المنشأ عام 1973 تحت اسم حركة الوحدة الشعبية، وذلك بعد فرار مؤسسها من السجن. وضمت كوادراً وتكنوقراطيين وأساتذة جامعات، إضافة إلى أعضاء سابقين في الحزب الاشتراكي الدستوري. وأعلنت في العام 1975 برنامجها، وقد حددت انتماءها العقائدي والسياسي كما يلي: "حركة الوحدة الشعبية حركة اشتراكية تناضل من أجل تحقيق أهداف تتجاوب مع الجماهير الشعبية التونسية ومع الشباب التونسي. والغرض من ذلك تحقيق نهضة حضارية، وتصفية الاستعمار في مجتمعها، وضمان استقلالها وكرامتها الوطنية، وإرساء الأسس الهيكلية الاقتصادية والثقافية وما يرتبط بالمؤسسات السياسية لإقامة مجتمع اشتراكي طبقاً لما يقتضيه تدرج ديمقراطي نحو الاشتراكية"<sup>(3)</sup>.

(1) عز الدين شكري، "التغير السياسي في تونس وأزمة النظام" السياسية والدولية، العدد 92، لسنة 1988، ص 210.

(2) سالم أبيض، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3) فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس، 1932-1984، (دمشق: المؤلف، 1986)، ص 74.

وعرفت بحزب حركة الوحدة الشعبية، حيث تقدمت بمطلب الموافقة على ممارسة النشاط قانوناً، وتمكنت من الحصول عليها بعد أن قبلت الشروط التي حددتها السلطة لإمكانية إنشاء تنظيم سياسي، كما تم تمكينها من إصدار جريدة ناطقة باسمها وهي جريدة الوحدة، وقد خاضت مختلف المعارك السياسية التي عرفتها تونس، وكانت برئاسة بلحاج عمر، الذي تنحى إثر انتخابات عام 1999 ليفسح المجال أمام محمد بوشيخة لخلافته على رأس هذه الحركة<sup>(1)</sup>.

#### - الحزب الاجتماعي التحرري:

تحت اسم الحزب الاجتماعي للتقدم، أسس المحامي منير الباجي في عام 1988 هذا الحزب، تم جرى تغيير الاسم في المؤتمر الأول للحزب إلى الحزب الاجتماعي التحرري. ويفتقد هذا الحزب إلى تنظيرات فكرية وأيديولوجية، رغم تصنيف نفسه ضمن الأحزاب الليبرالية، ومشاركته وعضويته في ما يعرف "بالأممية الليبرالية"<sup>(2)</sup>، بحيث تمكن من الحصول على الإذن بالعمل القانوني منذ تأسيسه، مستفيداً من التحولات السياسية التي عرفتها تونس بسبب نهاية الحكم البورقيبي، ولكنه بقي يفتقد إلى قاعدة شعبية حقيقية، رغم مشاركته في أغلب المناسبات الانتخابية، البلدية منها والتشريعية وحتى الرئاسية، بعد ترشيح رئيسه لهذا المنصب في انتخابات عام 2004.

إن عجز الحزب في اكتساب شعبية كبيرة يرجع إلى منافسة الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، ذلك أن القاعدة البشرية التي يسعى هذا الحزب إلى استقطابها تتكون من منظمة الأعراف، (اتحاد التجارة والصناعة) وأصحاب الأعمال، والمتقنين الليبراليين. وقد فشل على هذا المستوى وبات مجالاً للانقسامات السياسية وللأزمات التي عصفت به، وهو ما أدى إلى حرق مقره بعد إعلان رئيسه الترشيح للانتخابات الرئاسية لعام 2004، وتجاوز تلك الأزمات بعد أن شهد تغييراً في هرمه، تولى بموجبه منذر ثابت قيادة الحزب<sup>(3)</sup>.

#### - الاتحاد الديمقراطي الموحدوي:

استجابة لرغبة المجموعات القومية العربية في الانتظام القانوني، نشأ الاتحاد الديمقراطي الموحدوي عام 1988، وقد حاول إدماج ثلاث مجموعات قومية هي: التجمع القومي العربي بقيادة البشير الصيد، وطلائع الوحدة العربية بقيادة عبدالرحمن الهاني، وحركة البعث بقيادة المرحوم فوزي السنوسي، غير أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل. وبذلك تم إنشاء الحزب عن طريق تجميع مجموعة من الشخصيات ذات التوجه العروبي، من بعثيين وماركسيين عرب ويوسفيين.

(1) سالم لبيض، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) لطفي حجي، "الاجتماعي التحرري حزب في مهب الريح"، حقائق، العدد 644 (10 أبريل، 1998)، ص 8.

(3) سالم لبيض، مرجع سبق ذكره، ص 14.

لكن في أثناء المُدة ما بين تأسيس الحزب وإنجاز المؤتمر الرابع في جربة في مارس 2006، لم يبق في المكتب السياسي للحزب من التشكيلة القديمة سوى المنصف الشابي<sup>(1)</sup>، الأمر الذي يعكس تحولاً جوهرياً في مستويات الانتماء السياسي من الاتجاهات العروبية إلى الانتماء القومي العربي ذي الاتجاه الناصري، وهو ما يبرز من خلال المقارنة بين التركيبتين المشار إليهما سابقاً.

### - الحزب الشيوعي (التجديد).

نشأ الحزب الشيوعي التونسي، الذي أصبح اسمه لاحقاً يعرف بحركة التجديد، في بداية عشرينيات القرن الماضي باعتباره فرعاً من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي. وتبنت سياسة الحزب الشيوعي التونسي طوال المُدة الاستعمارية على تبني مقولة الاتحاد بين فرنسا ومستعمراتها، ومن ثم ضرورة ربط مستقبل الشعب التونسي بالشعب الفرنسي، وكانت تلك المواقف بمثابة الأرضية التي سيؤسس عليها الحزب موقفه من حركات المقاومة الوطنية، السلمية منها والمسلحة، واصفاً إياها بالأعمال الإرهابية، وحصر مطالبه في إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية<sup>(2)</sup>.

وقد انعكست تلك التجربة على مواقف الحزب من الكثير من القضايا العامة مثل تشكيل منظمة نقابية خاصة به (وهي اتحاد نقابات القطر التونسي) موازية للاتحاد العام التونسي للشغل، والمنظمة النقابية الشعبية، ليتم حلها بداية من عام 1955، ودعوة المنخرطين فيها إلى الالتحاق بالاتحاد العام، وتغيرت مواقف الحزب إبان فترة الاستقلال بما ينسجم مع الخطة العامة التي رسمتها الحكومة التونسية آنذاك<sup>(3)</sup>.

### أحزاب المعارضة القانونية والدولة بعد عام 1987:

بدأت هذه المُدة مع نهاية حكم بورقيبة عام 1987، وتولى الوزير الأول آنذاك زين العابدين بن علي مقاليد الأمور، وفق طريقة دستورية خالية من أية ممارسة عنف - وبدأت تلك المرحلة بتمكين الكثير من الأحزاب التقليدية أو الناشئة حديثاً من العمل وممارسة النشاط الحزبي علناً، ومن تلك الأحزاب الحزب الاشتراكي التقدمي، الذي سمي لاحقاً الحزب الديمقراطي التقدمي (يساري)،

(1) توفيق المدني، "الحزب الشيوعي التونسي من صيغة الحزب الشيوعي إلى صيغة حركة التجديد" في: الأحزاب والحركات اليسارية: مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصانره في الوطن العربي في القرن العشرين، إشراف علي ناصر محمد وتوفيق المدني، وآخرون: تنسيق وتحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2002)، ص 65.

(2) سالم لبيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثال تونس (1987-1957)، في ابتسام الكتي، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص ص 229-230.

(3) سالم لبيض، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية... أية علاقة؟ مرجع سبق ذكره، ص 15.



والاتحاد الديمقراطي الوجودي (قومي)، والحزب الاجتماعي التحرري (ليبرالي)، كما عرفت المرحلة الجديدة تمكين أحزاب أخرى من ممارسة النشاط والعمل الحزبي، هي في الأصل من تأسيس أفراد أو مجموعات منشقة أو منقلبة على أحزاب تقليدية، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي أسسه مصطفى بن جعفر، القيادي السابق في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين عام 1994، ونال الموافقة في أكتوبر 2002، ثم الخضرت للتقدم، الذي أسسه المنجي الخماسي، القيادي السابق في الحزب الاجتماعي التحرري، في 14 نوفمبر 2005، وتم الاعتراف به قانونياً في 3 مارس 2006<sup>(1)</sup>.

لم يفلح المسار الذي انتهجته مؤسسة الحكم في تونس مع كثير من التنظيمات السياسية في التعامل مع الحركة الإسلامية، أي الاتجاه الإسلامي الذي غير اسمه عام 1989 إلى حركة النهضة، ولقد كانت مشاركة تلك الحركة في انتخابات 1989، وهي الأولى بعد تغير هرم الحكم في تونس عام 1987، عن طريق قوائم مستقلة سرعان ما كشفت للسلطة والحزب الحاكم الحجم الحقيقي لتلك الحركة، ومدى تأثيرها في الشارع السياسي التونسي، مما ولد بين الطرفين صراعاً دامياً وخروج حركة النهضة من دائرة الفعل السياسي منذ عام 1991<sup>(2)</sup>. وتشكل الأحزاب السياسية مؤسسة أساسية في الأنظمة التي تعتمد النظام الديمقراطي<sup>(3)</sup>، كما أنها المحرك الأساسي للعبة السياسية في جميع الأنظمة مع الاعتراف باختلاف دورها حسب المعتقدات السائدة في كل مجتمع ودرجة تقدمه<sup>(4)</sup>. إلى جانب هذه الأحزاب السياسية توجد ثلاث جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان في تونس وهي<sup>(5)</sup>:

- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (7 مايو 1977).
- الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة (5 مايو 1987).
- فرع تونس لمنظمة العفو الدولية (12 أبريل 1988).
- الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (7 يناير 1991) تابعة لرئيس الجمهورية.

---

(1) المرجع السابق، ص 19.

(2) المرجع السابق، ص 19.

(3) موريس دوفرجيه، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(4) سعاد الشرفاوي، *النظم السياسية في العالم المعاصر*، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982)، ص 93.

(5) هدى حافظ ميتكيس، "النخبة السياسية في تونس"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1981، ص 55.

## ب- المنظمات الوطنية (النقابات):

وتشمل الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، والاتحاد العام لطلبة تونس<sup>(1)</sup>.

### - الاتحاد العام التونسي للشغل:

هو اتحاد نقابات عمال تونس، وقد تمتع الاتحاد منذ الاستقلال بدرجة عالية من حرية الحركة والنفوذ اللذين أتاحا له نوعاً من القدرة على التعبير عن مصالح العمال، كما أسهم في تنشئة وتجنيد عدد من الكوادر السياسية وشكل قناة مزدوجة للاتصال بين العمال من جانب والنخبة السياسية من جانب آخر، إلا أن الحبيب بورقيبة عمل على استقطاب قادة الاتحاد شيئاً فشيئاً، واتبع في ذلك أسلوب إزاحة أي زعيم عمالي يحاول الحفاظ على استقلال الاتحاد وإحلال أحد الموالين له حتى إذا ما تنامت قوته قام بأبعاده وإحلال آخر محله وهكذا<sup>(2)</sup>.

لقد ساهم نضال الاتحاد العام التونسي للشغل ضد المستعمر الفرنسي في نيل استقلال تونس وبناء الدولة الحديثة، غير أنه تعرض لاحقاً لتدخل السلطة السياسية في اختيار قياداته مما زاد من حدة الصراع مع كل من بورقيبة وزين العابدين بن علي من أجل المحافظة على استقلاليته كمنظمة نقابية. كما تجدر الإشارة بأن النقابات التونسية لم يقتصر نضالها على المستوى الوطني، بل أيضاً على المستوى المغربي والعربي، فقد أكد فرحات حشاد مراراً على ضرورة تأسيس مشروع رابطة نقابة تضم نقابات المغرب العربي<sup>(3)</sup>.

– اتحاد الطلبة التونسيين: تعود جذور النشاط الطلابي إلى سنة 1910، حيث طالبوا بإصلاح التعليم بجامعة الزيتونة، وقاموا بإضراب عن الدراسة عام 1943، وشاركوا في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل عام 1946. كما عملت على تأطير التعاطف الشعبي مع القضية الوطنية والقضايا القومية (فلسطين 1948)<sup>(4)</sup>. ويُعد اتحاد الطلبة التونسيين من أقوى المنظمات غير الحكومية بعد الاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبه قبل الاستقلال وزيادة نسبة المتعلمين إضافة إلى ارتفاع نسبة الشباب، وقد استمر الاتحاد في التأكيد على دوره في

(1) اليحيوي المختار، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

(2) عز الدين شكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 210-211.

(3) عبد السلام بن حميدة، "النقابات والوعي القومي: مثال تونس، في مصطفى الفيلاي وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص 244-245.

(4) محمد بشوش، "الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي: مثال تونس"، في مصطفى الفيلاي وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-297.

التعبير عن مصالح الطلبة، ورغم ذلك تمكّن الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة في النهاية من إخضاعه وتجريده من وظائفه السياسية من خلال إحكام سيطرته على قادة الاتحاد مثل "محمد الصباح"، وإنشاء تنظيم حزبي طلابي مواز، ومنظمة طلابية أخرى، إضافة إلى تجزئة الاتحاد إلى اتحادات مستقلة في كل كلية.

وبخضوع الاتحاد العام للطلبة التونسيين للحزب والحكومة وتوقفه عن أدائه لوظائفه لجأ الطلبة إلى التعبير عن مصالحهم بشكل عفوي أحياناً، ومن خلال أطرٍ غير قانونية أحياناً أخرى، حيث إنفجرت أحداث عنف في الجامعة في عام 1977، وكانت تقع بكاملها خارج سيطرة الاتحاد.

### 3- آليات الحكم في تونس في هذه الفترة:

#### أ- ربط الحكم بشخص الحاكم (ثقافة الخضوع والطاعة):

إن التطرق إلى آليات الحكم في تونس في فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي يرتبط بنمط السلطة وطريقة الحكم المبنية على ثقافة خضوع المحكوم للحاكم، وعلى نمط علاقات التبعية الشخصية السائدة عامة داخل ما يسمى بالمجتمعات "الباتريمونيالية"<sup>(\*)</sup>، وهي العلاقة التي تتجسد في أنماط الحكم على أسس محددة أبرزها السلطة الأبوية<sup>(1)</sup>. ومن الناحية التاريخية، فقد تكونت هذه النظرة للسلطة في المجتمعات العربية منذ زمن بعيد، فالى جانب "تفرد بن علي بالسلطة، انفرد بالرأي واستحوذ على جميع السلطات، فاستعلى وترقّع على رعاياه، المطالبين بالطاعة والخضوع والامتثال"<sup>(2)</sup>. لقد أدى ذلك إلى تكوين علاقة مبنية أساساً على الطاعة والامتثال والخضوع المطلق لشخص الحاكم. وتطورت هذه السياسة في تونس منذ فترة النظام البورقيبي الذي كان لا يسمح لأي مواطن معارضة الحكومة وإلا يعتبر خائناً، وما يتطلبه هذا الشكل من الحكم هو الطاعة العمياء للحكومة<sup>(3)</sup>.

(\*) "الباتريمونيالية" كما يرى ماكس فيبر هي النمط المثالي للسلطة التقليدية القائمة على غياب التمييز بين المجال العام والمجال الخاص، وتقوم على الجمع بين جانب الإتياد الشخصي والمعايير الاقتصادية المتعلقة بالهيمنة البطريركية تحت مسمى الأبوية، للمزيد انظر، كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقي: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة مقدمة إلى جامعة ابوبكر بلقايد الجزائر، 2012.

(1) المنصف باني، "آليات الحكم في تونس بين 1987 و2011"، أعمال الملتقى العلمي الخامس عشر حول ثورات مقاربات ومقارنات، القرن التاسع عشر - القرن الواحد والعشرون منوية، 17-19 يناير 2013، (تونس: جامعة منوية، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014)، ص 67.

(2) صالح المازقي، دعوة إلى فهم ثورة الكرامة، (تونس: الدار المتوسطة للنشر، 2011)، ص 44.

(3) عبد اللطيف الحناشي، "الديمقراطية مفهوماً وممارسة عند الحبيب بورقيبة بين عهدين"، أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول: دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية وفي المغرب العربي (2005-1955)، ص 76.

## ب- حكم الفرد المستبد:

كان الاستبداد السياسي منذ القدم محل اهتمام المفكرين والفلاسفة وعلماء السياسة، ففي حين يتحدث الكواكبي عن الحكم الاستبدادي، يتعرض ابن أبي الضياف إليه أيضاً من خلال الحكم المطلق في حين أصبحت الدكتاتورية المفهوم السائد الاستخدام. والدليل على معنى الاستبداد تستعمل عدة مصطلحات مثل التسلط والتحكم في وصف الحكم الاستبدادي وتذكر الكلمات المرادفة مثل الجبار والطاغية والحاكم بأمره والحاكم المطلق<sup>(1)</sup>. وللاستبداد السياسي رموز وقوانين وتشريعات التي تعتمد مؤسسات الدولة القضائية والأمنية والتربوية والسياسية التي يعتبر الحزب الحاكم من بينها، وقد دعمت مسألة احتكار السلطة من قبل شخص واحد وحزب واحد منذ بداية الاستقلال حيث ترسخت خلال عهد بورقيبة فكرة دولة الزعيم الأوحد والحزب الواحد<sup>(2)</sup>.

## ج- الاعتماد على الدستور لبسط هيمنة مؤسسة الرئاسة:

لقد تم التأكيد على الأهمية التي يحتلها رئيس الجمهورية على رأس السلطة التنفيذية عبر المؤسسات الرسمية أي عبر الآلية الدستورية والقانونية، وبما أن الرئيس ينتخب مباشرة من الشعب، فهو يستمد شرعيته من الشعب مباشرة وليس من مجلس الأمة، مما يؤكد من استقلاليته ودعم نفوذه، وذلك حسب الفصل 37 من دستور 1 يونيو سنة 1976، حيث مكّن رئيس الجمهورية من صلاحيات عديدة من خلال توليه ممارسة السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول.

وعملاً بأحكام الفصل 50 من الدستور المنقّح سنة 1976، يعين الوزير الأول من قبل رئيس الجمهورية وباقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول<sup>(3)</sup>، وبذلك ترتبط سلطة الوزير الأول بشخص الرئيس بورقيبة، ومن ثم فإن هذا النموذج من الحكم لا يكمن في المؤسسات أو في قاعدته الشرعية، السياسية والتاريخية، وإنما في القوة الرمزية لشخص بورقيبة نفسه<sup>(4)</sup>. وقد أسهم ذلك في تواصل ظاهرة شخصنة السلطة، ومن مظاهرها الزعيم الحبيب بورقيبة والمجاهد الأكبر الذي أسنده القانون الدستوري رقم 13 لسنة 1975 بتاريخ 19 مارس من ذلك العام رئاسة الجمهورية مدى الحياة.

(1) عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 437.

(2) المنصف باتي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(3) دستور الجمهورية التونسية، طبعة معدلة حسب آخر التنقيحات التي أدخلت على الدستور بموجب الإصلاح الدستوري موضوع الاستفتاء الشعبي الذي جرى يوم 26 مايو 2002، دار الميزان للنشر، اغسطس 2002.

(4) توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 19.

وبعد توليه رئاسة الجمهورية، استمر الرئيس السابق زين العابدين بن علي العمل بدستور 1959 لكنه قام بتعديله خدمة لمصلحته، فالقانون الدستوري رقم 51 المؤرخ في 1 يونيو 2002 يتيح لرئيس الجمهورية توجيه السياسة العامة للدولة وضبط اختياراتها الأساسية<sup>(1)</sup>. وشملت التعديلات أيضاً عدم مسؤولية الرئيس الجنائية والسياسية، ومكنته من الحصانة القضائية الوظيفية وأعطته مزيداً من الضمانات حتى بعد انتهاء مباشرته للحكم بالنسبة إلى الأعمال التي قام بها أثناء أدائه لمهامه<sup>(2)</sup>.

● الإصلاحات السياسية والإجراءات "الإيجابية" التي اتخذها بن علي بعد استيلائه على الحكم، منها على سبيل المثال لا الحصر<sup>(3)</sup>:

- تعديل الدستور وإلغاء الرئاسة مدى الحياة وتعويضها بدورتين رئاسيتين، كل دورة مدتها خمس سنوات.

- إلغاء الخلافة الآلية التي يتمتع بها الوزير الأول.

- إصدار "العفو العام" في عام 1988 الذي شمل سجناء الرأي والسياسة<sup>(4)</sup> ومكن آلاف المساجين من استرداد حقوقهم وإعادة اعتبارهم.

- السماح لرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان وللاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام التونسي للشغل بالعمل بحرية (عقد المؤتمر الثامن عشر للمنظمة الطلابية يوم 4 مايو 1988 بعد تعطيل استمر منذ 1972، والسماح للاتحاد العام التونسي للشغل بعقد مؤتمره في مدينة سوسة عام 1989).

- إصدار قانون حول التعددية السياسية يوم 29 أبريل 1988، حيث أصبحت هناك ستة أحزاب معترف بها، بالإضافة إلى الحزب الحاكم وهي: الحزب الشيوعي التونسي وهو أقدم حزب في تاريخ تونس المعاصر، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية والحزب الاجتماعي التحريري والتجمع الاشتراكي التقدمي والاتحاد الديمقراطي الموحد، إلا أنه لم يتم الاعتراف بالحركة الإسلامية ولا بالحزب العمالي الشيوعي التونسي، لكن تم السماح للحركة الإسلامية السياسية بإصدار جريدة اسمها "الفجر" ولحزب العمال الشيوعي بإصدار جريدة "البديل"<sup>(4)</sup>.

(1) دستور الجمهورية التونسية المعدل بالتنقيحات المصادق عليها بالاستفتاء الذي جرى في 26 مايو 2002، (تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، 2002)، ص 18.

(2) المرجع السابق، الفصل 41.

(3) الهادي التيمومي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(4) المرجع السابق، ص 40.

في يوم السابع من نوفمبر 1988 تم التوقيع من قبل سبعة أحزاب ومن بينها الحركة الإسلامية وخمس عشرة منظمة مهنية واجتماعية على "ميثاق وطني" اتفقت بموجبه هذه الأطراف العديد من المبادئ التي يجب أن تحكم العملية السياسية في تونس: الالتزام بالهوية العربية الإسلامية في تونس، التمسك بمجلة الأحوال الشخصية (1956) وبحقوق المرأة، احترام حقوق الإنسان، الفصل بين الدين والسياسة، والتداول السلمي على السلطة السياسية.

- في يوم السابع من يناير 1991، تم إحداث الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي هيئة استشارية الهدف منها المزايدة على رابطة حقوق الإنسان اليسارية، لكن الرأي العام في تونس كان يتأمل أن يأتي بن علي بالخير وقال "زيادة الخير ما فيها ندامة"، كما أكد بن علي تدريس مادة حقوق الإنسان في الجامعات، وقام بتشكيل لجان تهتم بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية والعدل والخارجية والشؤون الاجتماعية.

#### ● مظاهر الاستبداد السياسي<sup>(1)</sup>:

#### غياب الحريات العامة وعدم احترام حقوق الإنسان:

على المستوى السياسي لم يدم الانفتاح الديمقراطي النسبي طويلاً، فمنذ 1989 اتخذت الأحزاب الديمقراطية المعارضة مواقف تنقد من خلالها نظام الحكم الذي يرفض اقتسام السلطة<sup>(2)</sup>. وفي ظل غياب معارضة ذات فاعلية، من شأنها أن تطرح مشروعاً سياسياً ومجتمعياً بديلاً للنظام الحاكم، فالسلطة تحالفت مع أحزاب المعارضة الإصلاحية التي ليست لديها قواعد شعبية، الأمر الذي جعل نشاطها في مجال ضيق لا يتضمن أي برنامج سياسي واقتصادي وثقافي واضح<sup>(3)</sup>.

لقد نتج عن ذلك هيمنة حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الذي أصبح حزب الدولة في خدمة شخص بن علي الذي عُرف بالازدواجية بين الخطاب والممارسة. ويعتبر التجمع بداية مرحلة الوصول لكل من يرغب في النفوذ أو السلطة في تونس. لذلك من الطبيعي أن تحتل شخصيات النظام مواقع في مختلف أماكن صنع القرار في الحزب، ومكلفة رسمياً بالعمل على تطبيق توجهات الحزب وسياسته<sup>(4)</sup>. وقد أدى ذلك إلى انغلاق الحياة السياسية واحتكار الحزب الحاكم للشأن العام وهيمنته على عجلة الدولة وسيطرة المجتمع السياسي على مؤسسات المجتمع المدني ومحاصرتها<sup>(5)</sup>. لقد تضمن الدستور حقوق المواطن التونسي الأساسية، كما أسس بن علي

(1) المرجع السابق، ص 45.

(2) هالة اليوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

(3) توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

(4) نيكولاي وكاترين غراسيبي، حاكمة قرطاج، الاستيلاء على تونس، (المغربية: المغاربية للطباعة، 2011) ص 72.

(5) زهير الخويلدي، الثورة العربية وإرادة الحياة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

عام 1999 وزارة كاملة لحقوق الإنسان، لكن هناك اختلافاً بين النظرية والتطبيق، رغم التقدم البسيط في فترة بن علي في مجال احترام بعض الحقوق مقارنة بعهد بورقيبة؛ فإن الوضع لم يتغير جوهرياً بما قبل السابع من نوفمبر 1987 رغم أن بن علي أصدر الكثير من النصوص القانونية التقدمية جداً لكنه كان يوقف العمل بها عند التطبيق<sup>(1)</sup>:

### - قمع الحريات واضطهاد المعارضين.

لم يعمل حزب التجمع الحاكم على تحقيق المبادئ التي تضمنها بيان السابع من نوفمبر، حول الديمقراطية وحرية التعبير والصحافة، بل تم مهاجمة الصحافة المستقلة، وبدأت السلطة تحد من حق الاجتماع وتكوين الجمعيات لتجريد الجماهير من سلاحها وإعلان حالة الحصار. ونتيجة لسياسة القمع أصبحت كلمة "حاكم" في عهد بن علي تعني "شرطي" نظراً إلى تحول الشرطي إلى "الفاثق الناطق المسلط على البلاد والعباد"<sup>(2)</sup>. وقام بن علي بتبني إستراتيجية قائمة على توظيف الاستقطاب الثنائي بين السلطة والإسلاميين لإضفاء الشرعية على حكمه غير المشروطة، حيث تمكن من البقاء في السلطة لفترة معلومة وكسب المساندة من القوى الدولية<sup>(3)</sup>.

لقد طال القمع في بداية الأمر حركة الإسلاميين، ثم امتد إلى جميع أطراف المعارضة السياسية. وبذلك تراجعت الهيمنة الدستورية التقليدية التي تستمد شرعيتها من الميثاق الاجتماعي والسياسي الذي تم إعتاده فترة الاستقلال، والتي تزعزت بفعل التحولات الاجتماعية وفتحت المجال أمام النظام ويتمكن من النجاح في التغلغل في المجتمع<sup>(4)</sup>.

كان زين العابدين بن علي يعتبر كل من ليس معه من التونسيين معارضاً له وواجب مراقبته، حتى ولو كان بعيداً عن السياسة مُسالماً، وقد مارس النظام ضد المعارضين أو المعارضين المحتملين أنواعاً مختلفة من الترغيب والترهيب، وحتى القتل إن لزم الأمر، فهناك المكالمات الهاتفية للتهديد بالاعتداء على أبناء المعارضين، وهناك إحراق سيارة المعارض أو تحطيم أثاث مكتبه، وهناك إرسال مرتزقة للاعتداء بالعنف الشديد على المعارض أمام الناس، وهناك الاتهام بقضايا أخلاقية أو غيرها ضد المعارض وإصدار أحكام بالسجن عليه، وهناك التعذيب في السجن بطرق تصل حد القتل أحياناً<sup>(5)</sup>. وفي نفس الوقت كان نصيب الأحزاب، التي

(1) الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(2) الهادي التيمومي، تونس في التاريخ من جديد 14 جانفي 2011، (صفاقس: دار محمد علي الحامي للنشر، 2011)، ص 19.

(3) هالة اليوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

(4) المرجع السابق، ص 55.

(5) الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

تتمسك بمبادئها وترفض إقامة علاقة غير صحيحة مع النظام، القمع، والعزلة والتهميش، وقد أجبرت على الصمت وأجبرت على نمط الحياة التي يسودها الركود باعتبارها محرومة من القدر الأدنى من الوسائل اللازمة لتسيير أعمالها.

فكان النظام السياسي فترة حكم زين العابدين بن علي قد أغلق كل المنافذ التي يقوم الناس من خلالها بالتعبير عن آرائهم وعن مواقفهم وتطلعاتهم، فضلاً عن معارضتهم<sup>(1)</sup>. وكانت النتيجة أن بن علي قد حول "الأجهزة الأمنية والاستخباراتية إلى شرطة حماية للسلطة"<sup>(2)</sup>. مما أدى إلى انتشار ظاهرة الظلم والفساد وتم استعمال مفهوم هيبة الدولة لفرض الهيمنة المطلقة على مختلف مظاهر الحياة، والذي زاد من سلطة بن علي المطلقة هي "عزلة مؤسسة الرئاسة، وتحويلها إلى أداة لمشاريع رئاسية، وتهييش الحكومة وجعلها أداة تنفيذ لقراراته والقضاء على دور القضاء"<sup>(3)</sup>.

## ثانياً- الأوضاع الاقتصادية:

### 1- التبعية الاقتصادية:

بدأ العمل في تونس ببرنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي عام 1986 نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها تونس وأدت سنة 1984 إلى اندلاع انتفاضة الخبز، والصدام مع الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1985 بعد أن رفض العمال وأغلبية الاطيان الشعبية تحميلهم نتائج فشل السياسات الاقتصادية المتبعة. كان النظام في ذلك الوقت في قمة أزمته السياسية، ولم يكن هناك أي مخرج لهذا النظام الذي كان يتفكك من الداخل بفعل الصراع على خلافة بورقيبة غير المزيد من إغراق البلاد في الديون ورهينة للبنوك العالمية لعقود من الزمن.

وفي واقع الأمر فإن علاقة الاقتصاد التونسي بالمؤسسات المالية الدولية وبالذول الصناعية المتقدمة لم تبدأ في الثمانينات، بل تعود إلى فترة طويلة سابقة؛ فالدولة التونسية التي تأسست سنة 1956 لم تكن لها سياسات اقتصادية مستقلة عن الرأسمال العالمي بل كانت سياساتها جزءاً من سياساته. سياسة احتكار رأس المال المبنية على المزيد من الهيمنة والاستغلال كانت نتائجها سيئة على كافة الطبقات الفقيرة، فقد ضاعفت من الاستغلال والفقر والبطالة وأغرقت البلاد في الديون وكانت السبب الذي أنتج كل الأزمات والصراعات الاجتماعية التي وقعت خلال تلك الفترة<sup>(4)</sup>.

(1) عبد المجيد الشرفي، الثورة والحداثة والإسلام، (تونس: دار الجنوب للنشر، 2011)، ص 21.

(2) فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 43.

(3) صالح المازقي، دعوة إلى فهم ثورة الكرامة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(4) بشير الحامدي، الحق في السلطة والثروة والديمقراطية قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة، (تونس: سبتمبر 2011) على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298601>



وعند انقلاب السابع من نوفمبر 1987 لم يكن أمام بن علي القدرة غير مواصلة السياسة الاقتصادية المتبعة، لا بل تعميق نهج التبعية. فقد التزم منذ توليه السلطة في 1987 بالانفتاح على السوق العالمية وخصخصة مؤسسات القطاع العام ورفع القيود الجمركية في وجه الرأسمال العالمي. وفي عام 1994 أصبحت تونس عضواً في منظمة التجارة العالمية، ووقعت في عام 1995 اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر وتكثيف العلاقات الاقتصادية وتفكيك القيود الجمركية بين تونس وبلدان الإتحاد الأوروبي لمدة 12 سنة.

لقد وضعت خطط التكيف الهيكلي أصلاً لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة الأمد، وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذي تواجه أغلب الدول خلال فترة الركود العام في التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع. فقد وضعت إجراءات التكيف في جوهرها لتخفيض الطلب الكلي ولتحسين الموازين التجارية في إطار تقوية السوق وفتح المجال للمشروعات الخاصة. وهكذا فهي تتكون من تقليص لنفقات الحكومة خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية، وتقليص أو إلغاء الدعم وزيادة في عائدات الضرائب، وتقييد عرض النقود والائتمان المصرفي، وزيادة في سعر الفائدة الحقيقي.

ومن الأهداف الهامة في اجراءات التكيف الهيكلي تحرير التجارة وتشجيع الصادرات. وهي تتحقق من خلال عدة وسائل، مثل التخفيض في قيمة العملة وتخفيض أو إلغاء الضرائب على الصادرات، وإلغاء اعتمادات الواردات والحصص والقيود الكمية وإدخال معدل التعريف الجمركية بالتساوي. وتشمل العناصر الأخرى من الاجراءات زيادة أسعار الانتاج والتخفيض في قيمة فاتورة الأجور، والتقليل في المرتبات والأجور الحقيقية وتخفيض أو إلغاء الميزات المضافة للأجور ورفاهية العمال وإجراءات الحماية. وأخيراً التأكيد على خصخصة الأنشطة الاقتصادية التي تضمنت إغلاق أو بيع مؤسسات الدولة في القطاعات المنتجة و المالية، وتقليص أو إلغاء وكالات التسويق الحكومية وإضافة مجموعة من الحوافز للاستثمار الأجنبي؛ وأصبحت إعادة جدولة الديون وخدماتها بالإضافة إلى تقديم قروض جديدة والمساعدات الأجنبية والتسهيلات التجارية مقترنة بشرط قبول هذه الإجراءات وهي بذلك تفتح الطريق أمام التدخل الأجنبي في صنع السياسات الوطنية غير مسبوقه في فترة ما بعد الحرب"<sup>(1)</sup>.

هكذا انضمت الدولة التونسية منذ أواخر الثمانينات سريعا في الاقتصاد المعولم، فبالإضافة لقبولها بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، بدأت بتطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فأضمت عليها قبل حتى أن تصادق عليها جميع البرلمانات الأوروبية؛ هذه المصادقة التي لم تتم إلا

(1) أنظر بالخصوص: صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1993)، ص47.

سنة 1998. وللدفع بعملية الخصخصة وتشجيع الرأسماليين على ذلك منحت الدولة إعفاءات وامتيازات جبائية للمستثمرين فتم حتى شهر مارس 2000 الشروع في 147 شركة منها 136 حسب العمليات التالية:

- 66 شركة عن طريق بيع عناصر الأصول أي خصخصة كاملة.
- 27 شركة عن طريق بيع أسهم إي خصخصة جزئية.
- شركة واحدة تم فتح رأس مالها للعامة.
- 31 شركة تمت تصفيتها.

فمنذ البداية نجح نظام بن علي في تنفيذ مخططات البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي على منهاج الرأسمالية الليبرالية. فوصل عدد الشركات التي تمت خصخصتها من 147 عام 2000 إلى 217 شركة عام 2008؛ وكان للرأسمال الأجنبي الحصة الأكبر منها، حيث تشير الدراسات إلى أن حصته بلغت من إجمالي قيمة الخصخصة نسبة 87%، وهو ما يشير إلى مزيد من تبعية الاقتصاد المحلي للسوق العالمية لتبلغ نسبة اندماجه فيها 123%. وقد بلغ هذا المنهاج قمته بداية من يناير 2008 بعد استكمال إقامة منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>.

هكذا إذن وقع تفكيك نظام رأسمالية الدولة الذي ساد طيلة فترة بورقيبة لتثبيت نظام اقتصادي رأسمالي ليبرالي تابع مرتبط بنظام العولمة الليبرالية هش وشديد التأثر بتقلبات اقتصاد السوق وأزماته وعدم استقراره. وقد ثبت ذلك أثناء الأزمة الرأسمالية الأخيرة، حيث جاء في دورية البنك المركزي التونسي لشهر سبتمبر 2008 مخاوف الحكومة من تأثر الاقتصاد التونسي بالأزمة الاقتصادية العالمية، وورد في هذه الدورية "احتمال حول تأثر الاقتصاد التونسي جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة نتيجة انكماش الطلب الخارجي خاصة منه المتأتي من الاتحاد الأوروبي الذي سيشهد انكماشاً اقتصادياً خلال 2009. أما القطاعات التي سوف تطالها هذه التأثيرات فهي الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس والنشاط السياحي والنقل الجوي، مع احتمال أن تطال أيضاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التصديرية وبعنوان المشاريع الكبرى"<sup>(2)</sup>.

(1) بشير الحامدي، مرجع سبق ذكره.

(2) أنظر في هذا الشأن: دورية البنك المركزي التونسي عن شهر سبتمبر 2008، مخاوف الحكومة من تأثر الاقتصاد التونسي بالأزمة الاقتصادية العالمية.

لقد كانت مخاوف الحكومة التونسية، والرأسماليين من تأثر الاقتصاد المحلي بالأزمة نتيجة معرفتهم بمدى هشاشة هذا الاقتصاد، فالمستثمر الأجنبي يتحكم في نسبة 54% من إجمالي صادرات الدولة، وارتفعت هذه النسبة في القطاعات الصناعية الدافعة للنمو الاقتصادي كقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية التي شهدت زيادة في النمو وهي تمثل 27% من القيمة الإجمالية للصادرات التي بلغت فيها حصة المستثمر الأجنبي من القيمة الإجمالية لصادرات هذا القطاع 87% مثل قطاع النسيج والملابس والأحذية الذي يحقق بمفرده حوالي 31% من الصادرات التونسية. لقد تمكن المستثمر الأجنبي من السيطرة على القطاعات الاقتصادية الأكثر نشاطاً. فهيكلة الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس بوضوح تبعية الاقتصاد التونسي للرأسمال العالمي وبالتحديد للرأسمال الفرنسي الذي يحتكر وحده ربع الاستثمارات الأجنبية و يتحكم في 1180 شركة يشتغل فيها أكثر من 106 آلاف موظف. أما إجمالي الرأسمال الأجنبي المستثمر في تونس فإنه يتحكم في حوالي 3000 شركة يشتغل بها حوالي 300000 عامل يتركزون بشكل خاص في قطاع التنقيب واستغلال النفط والغاز الطبيعي و في قطاع الصناعات المعملية وفي قطاعي السياحة والخدمات المصرفية.

إن اندماج الاقتصاد التونسي باقتصاد السوق ونجاح السلطة الحاكمة في خصخصة أغلب شركات القطاع العام وفتح السوق المحلية للاستثمارات الأجنبية كانت له نتائج اجتماعية سيئة على العمال وعلى أغلب الشرائح الإجتماعية الفقيرة، كما اقترن بسياسة قمعية واستبداد سياسي وانتشار للفساد والتضييق على الحريات أدى إلى سوء المعيشة لدى الملايين. لقد أدى تنفيذ مخطط الإصلاح الهيكلي إلى إنهاء خدمات عشرات الآلاف من العمال كما وقع تغيير تشريعات الشغل لصالح أرباب الأعمال والتضييق على الحق النقابي، وانتشرت ظاهرة العمل غير المنظم والعمل بالمناولة وعممت عقود العمل محددة المدة وعقود العمل المؤقت في جميع الأنشطة (السياحة- النسيج - الصناعات الغذائية التعليم...) ووقع هبوط في القدرة الشرائية للعمال بسبب الزيادة في الأسعار وهبوط مستوى الخدمات الاجتماعية إلى أدنى مستوى له منذ عقود<sup>(1)</sup>.

هذا "ويعدّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن المآل المنطقي للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية الجديدة المعتمدة منذ عقدين...ومن طبيعة هذا النظام بالخصوص أن يلحق أضرارا بالاقتصاد الوطني وبمستوى عيش الطبقات الشعبية. والأدلة على ذلك تؤكد كل المؤشرات..."، وبالإضافة إلى بعض المؤشرات تزيد الأزمة الداخلية للبلاد ونتائج ذلك على الفئات الشعبية.."<sup>(2)</sup>، مما لا شك فيه أن تفكيك الحماية الجمركية يعني تعرض الاقتصاد والسوق المحلية

(1) بشير الحامدي، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع السابق.

للدولة إلى أخطار مدمرة. فالاندماج ضمن السوق العالمية والتبعية المتنامية التي تنجم عن هذا الاندماج تفضي إلى تنامي ثقل المنافسة العالمية داخل السوق المحلية إذ يصاحب انفتاح الاقتصاد على الخارج، منافسة متزايدة تلقي بظلالها على قطاعات اقتصادية أساسية، وتشكل ثقلاً على مستوى ميزانية الدولة بحكم ضرورة تمويل "برنامج تأهيل" الشركات وتجهيزات البنية الأساسية والموارد البشرية فبفضل هذا البرنامج الذي انطلق سنة 1996 تلقت 2711 شركة خاصة إلى حدود شهر مارس 2008 مبلغ 0.609 مليار دينار في شكل منح عمومية.

وقد واكب ذلك ارتفاع حاد لأسعار أغلب المواد الأساسية منذ سنة 2005 وهو ما أثر بشكل كبير على السوق المحلية التي رفعت عنها الحماية الجمركية بشكل تام بالإضافة إلى كونها تشهد تلبية متزايدة للسوق العالمية بالنسبة لجزء هام من احتياجاتها من المواد الأولية ومواد التجهيز ومن المواد الغذائية والطاقة<sup>(1)</sup>.

وظهرت نتائج ذلك على القدرة الشرائية للمواطن التي تدهورت في ظل هذه السياسات فقد سجلت أسعار مفصلة لغالبية المواد الأساسية في السوق المحلية ارتفاعاً ملحوظاً خاصة خلال السداسي الأول من سنة 2008 حيث بلغت الزيادة نسبة 7,8% لأسعار المواد الغذائية و4,17% للمحروقات و4,6% لمصروفات التعليم. الآثار السلبية والتكلفة الاجتماعية الباهظة للخصخصة والتفويت في مؤسسات القطاع العام، وفتح الحدود للاستثمارات الأجنبية تضرر منها بشدة سكان المناطق الداخلية التي كانت ومنذ 1956 تعاني من مشكلة انعدام التوازن في التنمية حيث ركزت كل المشاريع سواء التي قام بها النظام في عهد (ابورقيبة) أو التي أقيمت في عهد بن علي على الجهات الساحلية وقرب المدن الكبرى كالعاصمة وسوسة و صفاقس<sup>(2)</sup>.

وفشلت السياسات الاقتصادية والتي وضعت من أجل التخفيض من حدة انعدام التوازن في التنمية بين الجهات الداخلية والجهات الساحلية. لقد بقيت الاستثمارات موجهة أساساً للجهات الساحلية وللقطاعات الخدمية وعلى رأسها السياحة ليبقى النشاط الفلاحي تقريباً هو النشاط الوحيد لسكان المناطق الداخلية والذين كانت أوضاعهم تزداد سوءاً. وتشير دراسات عديدة إلى أن تحرير الاقتصاد التونسي أدى إلى ازدياد وضعية قطاع الخدمات حيث بلغت النسبة من 40% سنة 1993 إلى 54% أي بنمو قدره 14% أثناء عشر سنوات كما أن فتح السوق التونسية للاستثمارات وللبياعة الأجنبية قد أدى إلى إشهار إفلاس الآلاف من الفلاحين ودفعهم إلى الهجرة نحو المدن

(1) للمزيد أنظر: دراسة فتحي الشامخي، بعنوان تونس: المديونية أو التنمية؟ قسم الجغرافيا بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بتونس.

(2) بشير الحامدي، مرجع سبق ذكره.

وهو ما ساهم في ازدياد عدد العاطلين الذين تركزوا في الأحياء المتاخمة للمدن الكبيرة وشكل جيشاً احتياطياً للعمل خصوصاً بعد أن وقعت مراجعة قوانين الشغل لصالح المستثمرين، وساد وضع جديد في العلاقات العمالية قائم على هشاشة التشغيل.

وهكذا لم يكن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي وتطبيق الاختيارات الليبرالية إلا في صالح أصحاب رؤوس الأموال محليين وأجانب فجميع الإحصائيات تشير إلى ارتفاع نسبة الدخل لديهم في حين أن نصيب العمال من الناتج الداخلي الخام ظل دائماً في تراجع مستمر. إن السياسة الاقتصادية التي طبقها نظام بن علي التي انبنت على التقويت في مؤسسات القطاع العام، وعلى فتح السوق المحلية للبضاعة والاستثمارات الأجنبية، والاستمرار في سياسة التداين مع انتشار ظاهرة الفساد، قد كلفت المجتمع التونسي الكثير على مستوى المقدرة الشرائية والشغل ومستوى المعيشة<sup>(1)</sup>.

## 2- البطالة والتشغيل:

تراجع دور الدولة والارتباط السريع للاقتصاد التونسي منذ 1987 باقتصاد السوق وخصخصة مؤسسات القطاع العام، وفتح السوق التونسية للبضاعة الأجنبية الذي حصل نتيجة تطبيق البرنامج الإصلاح الهيكلي واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كانت له تكلفة اجتماعية عالية على العمال وفئات المجتمع الفقيرة. فبالإضافة إلى تفاقم وضع انعدام التوازن في التنمية بين الجهات وحالة الفقر العام. ظهرت تداعيات هذه السياسة أيضاً في تعميق معضلي البطالة والتهميش. حيث كان المجتمع التونسي في فترة حكم بورقيبة قد عانى من هاتين المعضلتين خصوصاً في العقدين الأخيرين من حكم بورقيبة بحكم تبعية الاقتصاد التونسي لرأس المال العالمي وقبوله بمخططاته فإن معضلي البطالة والتهميش قد أصبحتا في عهد بن علي أحد أبرز مظاهر التدهور الاجتماعي الدال على فشل السياسة الاقتصادية المتبعة<sup>(2)</sup>.

لقد أصبح الحصول على وظيفة في عهد بن علي صعبة المنال بالنسبة لأكثر من 520000 عاطل عن العمل حسب الإحصائيات الرسمية حيث إن الرقم الحقيقي يتجاوز بكثير الأرقام المصرح بها وهي مغالطة يعتمدها نظام بن علي للإيهام بأن سياساته الاقتصادية ناجحة. ومعضلتا البطالة والتهميش، كانت لهما تأثيرات اجتماعية ونفسية على شريحة الشباب، فقد وصل مستوى

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

اليأس والإحباط إلى ذروته لدى الكثير منهم، حيث سجلت العديد من الأمراض العصبية في صفوف هذه الفئة من العاطلين بسبب البطالة والتهميش والإقصاء<sup>(1)</sup>.

وقد جاء في التقرير الصادر عن البنك الدولي في مارس 2008، أن البطالة في تونس بدأت تنتشر في صفوف الأشخاص الحاصلين على مستويات تعليمية عالية حيث تضاعف عددهم تقريبا في عقد من الزمن فبلغ 336 ألفاً خلال فترة 2006/2007 مقابل 121.800 في فترة 1996/1997 وتعتبر الخصخصة من أهم الأسباب التي فاقت معضلة البطالة في تونس. فالخصخصة التدريجية في القطاع العام، مَسَّ في البداية القطاعات غير الإستراتيجية ليشمل في مرحلة متقدّمة القطاعات ذات الدور الهام في التنمية الذي تمَّ في حالات كثيرة بشكل غير صحيح، وكان لعصابات المال والمدعومة من أعلى هرم في السلطة دور كبير في تنفيذه والاستفادة منه فأدى إلى تعزيز جيش العاطلين بأعداد كبيرة من العمال الذين تمَّ الاستغناء عنهم بالطرد أو بالتشجيع على الخروج الإرادي وهو قطع العلاقة الشغلية باتفاق المشغل والمشغَّل أو بالإحالة على التقاعد المُبكر الذي يعتبر من أشكال الطرد المُفتَّع .

تشير دراسة قام بها فريق بحث في قسم الدراسات والتشريعات في الإتحاد العام التونسي للشغل سنة 2001 أنه "يرافق عمليات الخصخصة في المنشآت العامة عمليات طرد للعمال، إلا أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد العمال الذين تم الاستغناء عنهم غير أنه حسب هذه الاستمارة (التي قام بها فريق هذه الدراسة) تتراوح هذه النسبة حسب المؤسسات إذ تبلغ ما بين 35% و60%، وتتم عمليات التسريح إما بصفة فردية أو جماعية لأسباب اقتصادية وهو ما يسمى بالتطهير الاجتماعي للمنشآت العامة قبل الشروع في الخصخصة وعادة يتم تسريحهم حسب آليات ثلاث وهي الخروج الإداري والتقاعد المبكر والطرد"<sup>(2)</sup>.

وتظهر الإحصائيات أن الوظائف أصبحت فيما يقارب 52 ألف وظيفة عمل سنويا كما أن خلق وظائف جديدة قد تراجعت من 70 ألفاً سنويا بين سنة 2005 و2008 إلى 49 ألف وظيفة عمل سنة 2009. لقد كان لتطبيق السياسات الليبرالية منذ أواخر الثمانينات تأثير سلبي على أوضاع العمل كما على مستوى التشغيل، تسبب في زيادة البطالة وفي تخفيض شروط العمل وشروط الحياة، كما أدى إلى تراجع عن الحقوق المكتسبة للعمال؛ ويجمع أغلب الدارسين لظاهرة البطالة في تونس، على أن سلطة بن علي كانت تتعمد عدم نشر الإحصائيات الدقيقة حول هذه

(1) المرجع السابق.

(2) أنظر إلى: الدراسة التي أنجزها الإتحاد العام التونسي للشغل، إشكالية التخصيص والتنمية - التجربة التونسية نموذجا تونس، 2001.

الظاهرة وتتلاعب بالأرقام والمفاهيم والمصطلحات، وتغيّر المقاييس للحد من حجم البطالة ونسبتها من جهة، وأيضاً من أجل استخدام هذه المعلومات سياسياً لتبرير قراراتها وإبراز مدى نجاح سياساتها(1).

إن ما كان يصدر رسمياً موجهاً إلى الشريك الأوروبي وللمؤسسات المالية العالمية المانحة للمساعدات والقروض. وحتى إن توفرت بعض الإحصائيات القريبة من الموضوعية، فهي عادة ما تنشر بعد مرور زمن عليها، وبالتالي لا تعكس صورة الأوضاع وحقيقتها عند نشرها. وتعتبر فئة الشباب أكثر الفئات المتضررة من معضلة البطالة وخصوصاً أصحاب الشهادات. لقد ارتفع عدد العاطلين من هذه الفئة من 113800 عاطل سنة 2008 إلى 131500 سنة 2009 أي بزيادة 18% تقريباً في سنة واحدة، لقد أدت الخصخصة في القطاع العام وبرامج التأهيل التي سبقت عمليات الخصخصة وكل الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي في تونس، إلى مراجعة القوانين المتعلقة بالعمل التي كانت سائدة لصالح أرباب العمل وفرض أنماط جديدة من التشغيل والعلاقات العمالية تنسم كلها بالهشاشة وهي إحدى الإجراءات التي اتخذها الرأسماليون للحد من انخفاض معدلات الربح وذلك بالتقليص من تكاليف اليد العاملة(2).

لقد أدى ذلك إلى القضاء على بعض المكتسبات الجزئية للعمال كالاستقرار في العمل وتحديد الأجور والحماية الاجتماعية والحق النقابي.. إلخ. على مستوى الاستقرار في العمل، تشير دراسة أجراها الاتحاد العام التونسي للشغل إلى أن الدولة قد عملت على تقليص عدد العمال بنسبة تصل 12,5% من عمال المؤسسات العامة كافة أي 57% من عمال المؤسسات المعدة للخصخصة التي تعتبر نسبة التشغيل بها أكبر من قدرتها الحقيقية، وهو ما يقارب 20000 عامل بحوالي 205 مؤسسة عامة، وقد مررت الدولة ذلك عبر عدة حلول وآليات أهمها الإحالة على التقاعد المبكر وشمل هذا الحل حوالي 10% من اليد العاملة المسرححة، والإحالة على ما قبل التقاعد المبكر وساهم ذلك في امتصاص حوالي 50% من المسرححين في المؤسسات العامة، وكذلك الإحالة على التقاعد وساهم بامتصاص حوالي 3% من العمال المسرححين عند تطهير المؤسسات العامة، وكذلك الانصراف الاختياري الطوعي وشمل 25% من العمال بالمؤسسات كما التشغيل بمؤسسات أخرى وشمل 2% من العمال المسرححين. واستعملت الدولة أيضاً الطرد التعسفي وشمل 10% من

(1) بشير الحامدي، مرجع سبق ذكره.

(2) المرجع السابق.

العاملين بالمؤسسات العامة. وقد مثل معدل تكلفة امتصاص موطن الشغل الواحد حوالي 8000 دينار<sup>(1)</sup>.

لقد صاحب الخصخصة في مؤسسات القطاع العام عملية تسريح كبيرة للعمال تجاوزت الأرقام المقدمة بكثير لأن هذه الأرقام لا تشمل إلا فترة محددة وهي الممتدة من بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي إلى سنة 2000، ولكن العقد الأخير من حكم بن علي شهد أيضا عمليات تسريح وطردها كثيرة، إلا أن السلطة كانت تخفي ذلك ولا تنشر الأرقام الحقيقية حول عدد المطرودين والمسرحين. أمام هذا الوضع قام العمال بكثير من النضالات للتصدي للطردها التعسفي والتسريح، وهناك من الاعتصامات التي امتدت أسابيع ولكنها لم تحقق مكاسب نظراً لأنها لم تتحول إلى حركة شاملة بحيث كانت هذه النضالات متفرقة ولم تحظ بالمساندة اللازمة، كما أن البيروقراطية الاتحاد العام التونسي للشغل لعبت دوراً لم يكن في مصلحة العمال، حيث أجبرتهم في حالات كثيرة إلى القبول بحلول كانت في الأساس لصالح منظمة الصناعة والتجارة "رجال الأعمال"، كما فرضت عليهم في غالب الأحيان حل اعتصاماتهم دون تحقيق نتائج وهي سياسة اعتمدتها البيروقراطية النقابية طيلة فترة حكم بن علي بعد أن جعلها تدفع الإتحاد العام التونسي للشغل لتبني سياسة المشاركة لتتحول هذه الفئة التي تتحكم بكل أمور المنظمة إلى حارس على العمال لصالح الرأسماليين والدولة<sup>(2)</sup>.

توجّه سلطة بن علي في الجانب الاقتصادي القائم على قاعدة تشغيلية غير سليمة، أفرز العمل بالمناولة، وهو نوع من العلاقات العمالية سمحت بها الدولة لما سنتت تشريعات تقرّ مبدأ التعاقد المؤقت بين المؤسسات والعمال بواسطة شركات المناولة. هكذا أقرّ نظام بن علي المتاجرة باليد العاملة، فانتشرت هذه الشركات والتي يقدر عددها في السنوات الأخيرة من حكمه بـ: 300 مؤسسة توسطت لتشغيل ما لا يقل عن 150000 ألف عامل وطالت مختلف الأنشطة من الانتداب للعمل في المصانع والمعامل إلى انتداب العمال للحراسة والتنظيف في الإدارات العامة كما في الشركات الخاصة، الحصول على عمل عن طريق هذه الشركات كان يحرم العامل أو العاملة من الأجر الأدنى القانوني ومن جميع المنح المنصوص عليها في قانون الشغل وخاصة الضمان الاجتماعي، كما يتيح العقد للمؤجر إمكانية فسخه دون تقديم تعويضات، وإضافة إلى ذلك يحرم العامل من الحصول على نسخة من عقد التشغيل ومن شهادة المرتب الشهري التي يقع التلاعب فيها بعدم التصريح بالعدد الحقيقي لساعات العمل، وهو ما يمكن شركة المناولة من توفير أرباح

(1) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: الدراسة التي أنجزها الإتحاد العام التونسي للشغل عنوان: إشكالية التخصيص والتنمية، مرجع سبق ذكره.

(2) بشير الحامدي، مرجع سبق ذكره.



طائفة على كاهل العمال الذين توسطت لهم في الشغل تبلغ أحياناً أكثر مما يتقاضاه مجموع هؤلاء العمال أنفسهم<sup>(1)</sup>.

إن تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي لم يرفع نسبة البطالة والتهميش وهشاشة الشغل والفقير فحسب، بل أنتج كذلك قطاع التجارة الموازية، وهو قطاع نشأ نتيجة أعمال التهريب. هكذا يتضح أن سياسة بن على الاقتصادية لم تجلب للبلاد وللشعب التونسي غير الإبعاد الاجتماعي.

### 3- المديونية:

تشير الدراسات أن حجم المديونية كان كبيراً في ظل نظام ابورقبيّة وبعد السابع من نوفمبر 1987؛ ازداد حجمه في عهد بن علي، ولو نظرنا لمؤشر الدين نجد أنه قد ارتفع هذا المؤشر من 90 ديناراً سنة 1986 إلى 383 ديناراً سنة 2006، وهو ما يعني أن عبء خدمة الدين تضاعف بالنسبة للثابت 4.2 مرة خلال عقدين. حسب إحصائيات البنك المركزي التونسي بلغ إجمالي الدين العام 57.8 ملياراً سنة 2006 وهو ما يمثل 140.4% من الناتج المحلي الخام. وتبرز الدراسات أن تونس تعتبر من أهم الدول في مجال المديونية الخارجية، حيث تختص الإدارة العامة بنسبة 67.5% من إجمالي الديون والشركات العامة بنسبة 24.4% في حين تقتصر حصة الشركات الخاصة على 8.1%<sup>(2)</sup>.

من ناحية أخرى يُبين تطوّر قائمة الدين الخارجي حسب طبيعة الدائنين خلال العقدين الأخيرين تدعّم مكانة الدائنين الخاصين، حيث ارتفعت حصة أسواق رأس المال الدوليّة من 36% سنة 1986 إلى 43% سنة 2006، كما تراجعت في الوقت نفسه حصة مصادر الدين العموميّة من قائمة الدين الخارجي الإجمالي من 64% إلى 57%، كما يضاف إلى ذلك التقدّم الملحوظ لحصة القروض قصيرة الأمد التي ارتفعت من 3.7% سنة 1986 إلى 18.1% سنة 2006. بالإضافة إلى ذلك، يُودى تدعيم مكانة الأسواق الماليّة في إجمالي قائم الدين إلى الزيادة الهامة في حصتها في خدمة الدين من 4.7% سنة 1997 وإلى 31.2% خلال سنة 2006، ممّا يؤكد بدوره نزعة شروط المديونيّة الخارجيّة التونسيّة نحو التدهور. وأخيراً يتحكّم أربعة دائنين وحدهم بما يقارب 66% من قائمة الدين متوسّط وطويل الأجل سنة 2006، وهم على التوالي: الأسواق الماليّة بنسبة 30.2%

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

والدولة الفرنسية بنسبة 13.8% والبنك الإفريقي للتنمية بنسبة 11.8% وأخيرا البنك العالمي بنسبة 10%<sup>(1)</sup>.

وتؤكد تقارير البنك المركزي التونسي وتقارير المؤسسات الدولية حول المديونية أن قيمة القروض في تونس قد بلغت من سنة 1986 إلى سنة 2006 مبلغ 32.4 مليار دولار، في حين أنها سددت وفي نفس الفترة وبعنوان خدمة الدين مبلغ 36.2 مليار دولار، وهو ما يعني أنها سددت أكثر مما تلقت وهذا ليس له إلا حقيقة واحدة، وهي أن تونس كانت هي التي تمّول المؤسسات والأسواق المالية الدولية المانحة للقروض، فهي ولعدم قدرتها على سداد ديونها من التحصيلات الجبائية تلجأ للاقتراض دوما من جديد لتسديد هذه الديون التي يزداد حجمها باستمرار. لقد دفع ذلك نظام بن على إلى الرفع في دخل الدولة عبر إعادة هيكلة نظام الجباية وزيادة قيمة الضرائب وتحميل العمال والطبقات الشعبية أعباء جبائية كانت دائما في زيادة.

وقد مكنت هذه السياسة من مضاعفة قيمة إيرادات الجباية بعنوان الأداء المباشر 2.6 مرة، لترتفع بذلك من 1109 مليون دينار إلى 3107 مليون دينار ما بين 1997 و2006، كما تطوّرت أيضا الضريبة الوسطى على الأجور التي ارتفعت من 8.2% سنة 1995 إلى 10.1% سنة 2000 ثم إلى 11.1% سنة 2004. لقد أدت سياسة التداين ومراجعة نظام الجباية إلى تدهور مستمر للمقدرة الشرائية للعمال وفئات الشعب الفقيرة، وإلى حالة من انتشار الفقر بلغت أعلى درجاتها خصوصا في الجهات الداخلية التي تعاني من انعدام التوازن في التنمية ومن البطالة والفقر منذ العهد السابق. وتدحض كل الأرقام والنسب المتعلقة بالدين المزاعم الذي ظلت سلطة بن على ترددها من أن الاقتراض موجه لتفادي النقص الهيكلي للدّخار المحلي، ومن أجل تمويل المشاريع التنموية والنهوض بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية وفي القطاعات التي تحظى بأولوية مثل قطاع الصحة وقطاع التعليم... إلخ<sup>(2)</sup>.

لقد تبين أن سياسة التداين لم تسهم إلا في تعميق الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد التونسي الناتجة عن ارتباطه باقتصاد السوق وبناظم العولمة الليبرالية حيث إن خدمة الدين قد اخذت الأولوية وطيلة حكم بن علي على حساب تنمية المجتمع. وتواصل ذلك حتى خلال الثلث الأول من سنة 2011، حيث دفعت تونس مبلغ 135 مليون دولار "وفاء بالتزاماتها الخارجية". إن ذلك تؤكد المقارنة لما يتطلبه تسديد خدمة الدين مع تكلفة الاستثمار العام. لقد ارتفعت خدمة الدين

(1) أنظر في هذا الشأن: دراسة فتحي الشامخي، بعنوان تونس: المديونية أو التنمية؟ قسم الجغرافيا بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بتونس.

(2) بشير الحامدي، مرجع سبق ذكره.

مقارنةً بمبلغ الاستثمار العام من 2.5 سنة 1986 إلى 4.2 سنة 2006 وهو ما يعني أن خدمة الدين تكلف أربعة أضعاف قيمة الاستثمار العام. وهو ما يوضح إلى أي مدى يقع استنزاف الإيرادات المالية العامة لصالح خدمة الدين وتحويل إتجاه هذه الإيرادات نحو المستثمر الخارجي<sup>(1)</sup>.

وأخيراً يمكن القول إن سياسات نظام بن علي التي تبنت برنامج الإصلاح الهيكلي ونفذته وفتحت الأبواب للاستثمار الأجنبي إضافة إلى إغراق البلد في الديون وترك المجال واسعاً لمافيا المال والفساد للتحكم في التوجهات الاقتصادية من أجل تراكم الثروات الخاصة بكل الطرق، يضاف إلى ذلك تصاعد النفقات على الأجهزة الأمنية كانت السبب الموضوعي الذي هباً للاحتجاجات والانتفاضات التي تواترت في نهاية حكمه التي وصلت إلى الإطاحة به يوم 14 يناير 2011<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً- الأوضاع الاجتماعية -

#### 1-زيادة الاحتجاجات الاجتماعية:

لم تمنع سياسة القمع التي سادت طيلة فترة حكم بن علي، الحركة الشعبية بمكوناتها السياسية والنقابية والشبابية والمهنية والجمعيات الأهلية من معارضة السياسات القائمة، وقد خضع هذا النضال بالطبع إلى موازين القوى بين المعارضة بصفة عامة والسلطة. كما تعرضت المعارضة الإسلامية للقمع، فإن كل فصائل المعارضة الديمقراطية واليسارية قد تعامل معها بن علي بنفس الأسلوب والوسائل. لقد قمع نظام بن علي منظمات اليسار الثورية (منظمة الشيعيين الثوريين. حزب العمال الشيوعي التونسي، حيث شهد هذان التنظيمان محاكمات متعددة لمناضليهما تواصلت مع حزب العمال الشيوعي التونسي حتى الفترة الأخيرة من حكم بن علي. كما منع نظام بن علي النشاط على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في فترات متعددة وكذلك الإتحاد العام لطلبة تونس<sup>(3)</sup>.

إزداد قمع نظام بن علي ليشمل العديد من الشخصيات اليسارية والديمقراطية الناشطة في المجال السياسي والحقوقى والنقابي الذين وجهت لهم الاتهامات أحالتهم إلى المحاكم مع محاصرتهم في آرائهم ونشاطهم وكذلك أيضاً في معيشتهم، قد يبدو الحديث عن مقاومة الحركة الشعبية لسياسة بن علي خصوصاً أثناء العقد الأول من فترة حكمه وإعطاء دور للحركة الشعبية من الأمور المبالغ فيها. إلا أن هذا الرأي تفننه الوقائع، فمقاومة العمال للخصخصة وللنفويت في مؤسسات القطاع

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

العام، وحتى لو لم تتخذ الطابع الشمولي ولم تتسع ولم تنضم إليها الطبقة العاملة كلها، فإن العديد من الممارك قد سجلت في مواجهة برنامج الخصخصة وضد التسريح، وهي ممارك كانت متقدمة من حيث الأشكال النضالية، لقد لجأ العمال في العديد من المؤسسات والمصانع إلى الاعتصام داخل معاملهم يرفضون عملية التفويت فيها ومن أجل الدفاع عن حقهم في العمل، كما لجأ العمال في المصانع الأخرى إلى الإضراب وقد إستمرت هذه الأنواع من المقاومة فترة طويلة، إلا أنها وبالرغم من أصالتها، فهي لم تتسع ولم تتحول إلى حركة شاملة قادرة على تحقيق النجاح وإسقاط مشروع الإصلاح الهيكلي<sup>(1)</sup>.

وقد لعبت بيروقراطية الاتحاد العام التونسي للشغل دوراً كبيراً لإخفاق هذا التوجه النضالي لصالح السلطة التي استخدمت كل الوسائل بما فيها القمع لفض هذه الاعتصامات وفرض الحلول التي خططت لها. أما العمال في القطاع العام، ومن خلال نقاباتهم وعلى وجه الخصوص في قطاع البريد والمواصلات وفي قطاع التعليم وقطاع الصحة وقطاع الضمان الاجتماعي فكان لهم أيضاً دور كبير في خوض النضالات والإضرابات على امتداد فترة نظام بن علي، دفاعاً عن أوضاعهم في مواجهة التدهور الحاصل في قدرتهم الشرائية والناتج عن الارتفاع في الأسعار وارتفاع نسبة الضرائب على مرتباتهم. أيضاً على سياسة الخصخصة المتبعة في هذه القطاعات وتدهور الخدمات بها. قطاع الشباب أيضاً بإعتباره أحد مكونات الحركة الشعبية كان له دور منذ زيادة نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات والمستويات العليا من التعليم وفشل كل مشاريع السلطة للحدّ من ارتفاع نسبة البطالة بين هذه الفئة<sup>(2)</sup>.

لقد شهدت تونس وخاصة في العقد الأخير لنظام زين العابدين بن علي نضالات متنوعة للعاطلين عن العمل تحت شعار العمل استحقاق والعمل حق لا بد من أخذه، كما تمكنوا من تأسيس منظمة اتحاد أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل سنة 2006، وهو اتحاد لم تمكنه السلطات الحكومية من العمل القانوني، وبالرغم من ذلك نظم أكثر من 206 احتجاجاً ضد البطالة والتهميش وقمع الحريات، تعاملت معها السلطات الحكومية بالقمع والتنكيل. ان مقاومة سياسة القمع والاستغلال وتقييد الحريات التي فرضها بن علي لم تقتصر على هذه المكونات فحسب، لقد كان أيضاً للشباب الطلبة والعديد من الجمعيات المهنية والحقوقية دور مهم في الدفاع عن حق التعبير والتنظيم<sup>(3)</sup>.

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

## \* أحداث الحوض المنجمي بمدينة قفصة (يناير – يونيو 2008):

اعتبرت الانتفاضة الشعبية بمنطقة الحوض المنجمي الفسفاطي بقفصة أول هزة في نظام بن علي، وأهم تحرك نقابي عرفته تونس منذ انتفاضة الخبز في 1984<sup>(1)</sup>. وقد استمرت لمدة ستة أشهر تقريباً، وبذلك تحولت العلاقة المتوترة بين بن علي والمعارضة من حرب باردة إلى حرب ساخنة، تمثلت أحداث منطقة قفصة التي انطلقت من مدينة الرديف في 5 يناير 2008 مثلاً حياً عن تحديات التشغيل بالمناطق النائية. وقد كان الدافع سهلاً في الظاهر، ويتمثل في رفض جزء من السكان لنتائج المسابقة التي أجريت لتوظيف كوادر عمالية بشركة فسفاط قفصة، ما أدى إلى الطعن في شفافيتها وطلب إلغائها باعتبار أن التوظيف بالشركة يخضع، وفقاً للمحتجين، لمنطق الوساطة و المحسوبية<sup>(2)</sup>.

فاندلعت انتفاضة شملت كل التجمعات السكنية بمنطقة (قفصة، أم العرائس، المظيلة، الرديف، زوش، تبديت والناظور)، استمرت بالعصيان والتمرد. حيث مثلت هذه الانتفاضة تحولاً نوعياً في طرق مقاومة نظام بن علي ويعود ذلك إلى: المشاركة العامة في الاحتجاجات باستثناء أقلية من الذين تعتبر أوضاعهم الاجتماعية جيدة ومن الموالين للسلطة السياسية، وإغلاق الطرق وكذلك السكة الحديدية لمنع مرور القطارات التي تنقل الفسفاط والعمال والإداريين، والاعتصامات داخل الخيام ليلاً ونهاراً، وقد نفذت ذلك أحياناً بكل أفرادها وفي مقدمتهم النساء، واعتصامات لأرامل العمال والعاطلين عن العمل من أبناء المعاقين بسبب حوادث الشغل، وتم إطلاق النار من قبل الشرطة على المتظاهرين<sup>(3)</sup>.

ويشرح عمّار عمروسية وهو عضو في حزب العمال الشيوعي التونسي حصيلة انتفاضة الحوض المنجمي قائلاً: "من المرجح أنها كانت المرة الأولى التي يتجه فيها الغضب الشعبي تجاه الاتحاد العام التونسي للشغل، وتحديداً نحو الاتحاد الجهوي والنقابات المنجمية. في الواقع لم يعبر الناس عن استيائهم (عبر تنظيم المسيرات وكتابة البيانات والنقاشات) ضد النظام فقط، بل أيضاً ضد رموز الفساد من النقابيين. هذه الرموز علاوة على قبولها بنتائج المسابقة التي نظمتها شركة الفسفاط وتورطها بالعلاقات الشخصية غير الصحيحة التي تتميز بالفساد والإستغلال المباشر للعمال بواسطة شركات المناولة، تتحمل مسؤولية تدهور الأوضاع في المنطقة. ولم يلتزم الاتحاد

(1) هالة اليوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) نور الدين الدقي، مرجع سبق ذكره، ص 279.

(3) الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

العام التونسي للشغل ونقابات المناجم الصمت فقط بل رفضوا أيضاً تناول مسألة احتجاجات سكان المنطقة عند انعقاد آخر مجلس محلي"<sup>(1)</sup>.

وقد استطاع بن علي إخماد هذه الانتفاضة، ومنع انتشارها في أنحاء تونس، حيث لم تنجح القيادات المحلية للانتفاضة في التواصل مع قيادات المعارضة خارج قفصة، وهو تقصير قد ساهم في القضاء على الانتفاضة<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر: CHOUIKHA Larbi, GEISSER Vineent, 2010, "Retour sur la revolte du bassin minier. Les cinq lecons politiques d un conflit soeial inedit", L Annee du Maghreb, vol. VI, 419.

(2) هالة اليوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

## المبحث الثاني أوضاع النقابات العمالية

مع زيادة تكاليف المعيشة خاصة بالنسبة للموظفين والعمال الذين جمّدت رواتبهم نتيجة إلى تراجع الوضع الاقتصادي العام الذي بدأ يتدرج نحو التأزم؛ وكذلك تدهور الأوضاع الاجتماعية أدى إلى عودة الاحتجاجات العمالية، ومن ثم عودة المواجهة وظهور بوادر التصادم بين النظام واتحاد الشغل، الذي طالب بالتعويض عن تراجع القدرة الشرائية التي طالها غلاء الأسعار سنة 1985 بعد أن رفض العمال وأغلبية الاطيفاف الشعبية تحميلهم نتائج فشل السياسات الاقتصادية المتبعة<sup>(1)</sup>.

### أولاً- تداعيات الأزمة الإجتماعية:

لقد أسهمت الأزمة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والسلطة في تونس عام 1985 إلى تفكيك المنظمة العمالية، فأنتجت وضعاً اجتماعياً ونقابياً لم تعرف الحركة النقابية التونسية مثله عبر تاريخها الطويل، فلقد تأثرت هياكل المنظمة بدءاً بقيادتها الوطنية وهياكلها المنطقية والقطاعية، امتدت حتى الهياكل الأساسية منها، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل سرى التأثير إلى أملاك الاتحاد ومؤسساته، فأحيلت بأكملها إلى آخرين بعد أن سُلّبت من مالكيها الشرعيين<sup>(2)</sup>.

ورافقت ذلك كله إجراءات انتقامية انتهت بوضع الكثير من القياديين والمناضلين في السجون، ودُفع العديد من الكوادر والعمال إلى البطالة فضلاً عما اتخذ من قرارات لا تقل تعسفاً قضت بالتضييق على الحق النقابي وحرية ممارسته، وقد أدت كل هذه الإجراءات في النهاية إلى فراغ في الساحة النقابية، كان العمال أبرز المتضررين منه لتركه المجال واسعاً لتميرير العديد من القرارات الظالمة في حق طبقة العمال. كما اضرتّ بالدولة حيث فتحت الباب أمام قوى التطرف لتفعل ما تشاء في الساحة الاجتماعية وتعمل على سدّ الفراغ حيث نشرت عناصرها والمتعاطفين معها في هذا الفضاء الذي كان دائماً محصناً ضد الأفكار والدعوات التي تروّج لها<sup>(3)</sup>.

(1) نور الدين الدقي، مرجع سبق ذكره، ص 251-253.

(2) المنجي غمامي، وآخرون، الاتحاد العام التونسي للشغل، 1989-1999 عشرية النضال على درب الحداثة (تونس: طباعة شركة قراقيماد، 1999)، ص 6.

(3) المرجع السابق، ص 7.

حيث نشأت ظاهرة التطرف الديني التي تزامنت مع نهاية فترة حكم بورقيبة و"سارعت في زواله في خريف 1987"<sup>(1)</sup>. وقد كانت حركة الاتجاه الإسلامي "تعتبر نفسها بديلاً سياسياً ومجتمعياً للنظام القائم. وبذلك فهي لا ترضى أن تكون طرفاً توظفه بعض مراكز القوى التي دخل العديد منها في مطلع السبعينيات في صراع من أجل الفوز بخلافة بورقيبة"<sup>(2)</sup>. لقد كشفت هذه الأزمة أن رصيد المكاسب والقيم الذي تراكم عبر تاريخ الحركة النقابية التونسية منذ بداية القرن العشرين أصبح مهدداً ولم يعد في وضع آمن بسبب تدخلات الأفكار الليبرالية والأصولية، ووجد النقابيون الشرعيون المؤمنون بدور الاتحاد العام التونسي للشغل أنفسهم أمام مسؤولينين هما: الصمود أمام قوى التخريب للمحافظة على مقومات التوازن الاجتماعي من ناحية، واستكمال شروط التحديث الفكري والتنظيمي الكفيل بمواجهة تحديات العولمة من ناحية ثانية.

### ثانياً- مرتكزات الوفاق الوطني:

كان الجميع يخشى على الوطن لعدم وجود سلطة سياسية قادرة على ملاءمة أوضاع البلاد مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات مفاجئة ومكثفة وسريعة<sup>(3)</sup>. وعلى إثر الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الحبيب بورقيبة، واعتلاء بن علي السلطة في البلاد تحول الانقلاب عن طريق الدعاية والإعلام إلى عملية إنقاذ البلاد من المجهول<sup>(4)</sup>. "في الفترة ما بعد 1987، بالنسبة لنا دخلنا في اتفاق عام مع السلطة القائمة آنذاك، وبن علي من الأولويات التي جاء بها هو تركيز السلم الاجتماعي، عبر الميثاق الوطني، ثم مع الأحزاب، ثم تحديد دور الاتحاد في إطار العلاقة بالسياسة التعاقدية والمفاوضات. وقد بنى بن علي علاقة شراكة بينه، وبين القيادة النقابية، وبمقتضاه عمل الاتحاد سبع جولات مفاوضات التي فيها تم تحسين الأجور، وتم رفع الأسعار مقابل ذلك"<sup>(5)</sup>.

ووفقاً لهذا الإتجاه الذي يتسم بالواقعية، حاول الاتحاد التفاعل مع الأزمة التي فرضت عليه منذ مطلع الثمانينات، وأدت إلى الكثير من الانقسامات، وتمكن من الاستفادة من التغيير السياسي

---

(1) عادل بن يوسف، "المرأة والسلطة في تونس خلال فترة الحكم البورقيبي: وسيلة بورقيبة نموذجاً"، أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار، (تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2005)، ص 58.

(2) أعلىة العلاني، "الحركة الإسلامية التونسية ومسألة البحث عن الذات"، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس (تونس: مركز المسير للدراسات والبحوث، 2011)، ص 215.

(3) المنجي غمامي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(4) الأزهر الماجري، الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء، (تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011)، ص 29.

(5) مقابلة أجراها الباحث مع المنصف بن حامد، الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بصفافس، ومسؤول عن التكوين النقابي والتنقيف العمالي والعلاقات الخارجية في مقر الاتحاد بصفافس، تونس، بتاريخ 2. 11. 2015.



الذي حصل في أعلى هرم السلطة، ومن المصالحة الوطنية التي أعلنت عنها الحكومة سنة 1988 في إطار الميثاق الوطني الذي كان الاتحاد من بين الموقعين عليه<sup>(1)</sup>.

لقد نجح بن علي في التفاوض مع المعارضة التي قبلت بالتوقيع على الميثاق الوطني، وكان الهدف من الميثاق هو توحيد المجموعة الوطنية حول قيم عليا تخدم المصلحة الوطنية التي تمحورت حول أربعة مسائل ألا وهي الهوية والنظام السياسي والتنمية والعلاقات الخارجية. وتعهد الموقعون على هذا الميثاق باحترام المساواة بين المواطنين من الجنسين، ومكاسب الأحوال الشخصية، ومبادئ الجمهورية ورفض استخدام الدين في خدمة أغراض سياسية<sup>(2)</sup>. كما حدد الميثاق أهدافاً أخرى تتمثل في التوزيع العادل للثروات بين المناطق وبين مختلف الفئات الاجتماعية، وكذلك تحسين مستوى معيشة العمال بإعطائهم نصيبهم العادل من إيرادات التنمية. واشترط كذلك ضرورة تجاوز الخلافات السياسية والتوفيق بين مختلف الأطراف الاجتماعية لتحقيق التنمية<sup>(3)</sup>. لا شك أن نتائج الإلتقاء بين الإرادتين جعل الجانب الاجتماعي إحدى الرهانات المحورية في سياسة العهد الجديد، ولقد كان لهذا الحدث أثر كبير لدى الشعب التونسي، فقد غير التحول الكثير من المعطيات وطنياً ومغربياً وعربياً ودولياً، والسماح بإدخال البلاد والشعب التونسي في مرحلة سياسية واجتماعية جديدة تتميز بالوفاق والوئام<sup>(4)</sup>.

"وكانت الحركة النقابية ممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، قد سارعت إلى التفاعل مع هذا الحدث وعملت إلى مساندة الرئيس بن علي الذي بادر بدوره في إطار المصالحة الوطنية الشاملة، إلى رفع الظلم والقهر والعنف الذي سلط على الاتحاد، فأطلق سراح القادة والمناضلين النقابيين، وأمر بإرجاع النقابيين المطرودين إلى سابق عملهم، وبحث أحسن الطرق لإعادة الاعتبار للاتحاد العام التونسي للشغل، وكانت هذه الإجراءات فاتحة لعقد مؤتمر سوسة الذي أعاد الشرعية للعمل النقابي، وفتح صفحة جديدة في تاريخ النضال العمالي المجيد"<sup>(5)</sup>.

#### مؤتمر الاتحاد الاستثنائي المنعقد بمدينة سوسة:

سجل مؤتمر سوسة التاريخي المنعقد في 17 و 18 و 19 من أبريل 1989 نجاحاً كبيراً، بفضل المناضلين النقابيين وتنشأتهم على السلوك الديمقراطي وتمتعهم بالروح الوطنية. وكانت نتيجة ذلك أن انبثقت عن المؤتمر قيادة ممثلة أعادت الشرعية للعمل النقابي وتصالح النقابيين

(1) عبد السلام بن حميدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 226.

(2) هالة اليوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(3) المرجع السابق، ص 52.

(4) المنجي غمامي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(5) المرجع السابق، ص 7-8.

والعمال مع منظماتهم، وقد باشرت القيادة الجديدة مهامها وسط ظروف معقدة إذ كان عليها تصفية نتائج عدة سنوات من الفراغ النقابي وإصلاح الفساد الذي خلّفته الانقسامات التي عاشتها الحركة النقابية في بداية الثمانينات من القرن الماضي..

تحرك الاتحاد على عدة جبهات وفق خطة كان هدفها الأساسي إعادة الاعتبار للاتحاد كطرف اجتماعي مسؤول، وفاعل وقادر على تعبئة العمال في تونس ومؤهل للقيام بالتزاماته من جهة ولرفع الظلم الذي وقع على العمال خلال فترة الأزمة من جهة أخرى، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار للعمل كقيمة حضارية في المجتمع. وهذه المهام وغيرها لم تكن سهلة؛ فمن الواجب تحقيق الكثير من نضالات عظيمة وجهود كبيرة وتهيئة مكثفة للكوادر النقابية والعمال وتوظيفاً ذا بصيرة عالية لقوة الاتحاد ورصيده المعنوي<sup>(1)</sup>.

لقد كان مؤتمر سوسة الاستثنائي الذي انعقد تحت شعار "الوفاق والديمقراطية والاستقلالية" الخطوة الأولى لإعادة ترتيب البيت النقابي، واستطاع الاتحاد شيئاً فشيئاً أن يسترجع دوره كممثل وحيد لطبقة العمال التونسية سواءً على الصعيد الوطني أو في مستوى المؤسسة الإنتاجية" كفضاء يتيح تعايش كل التيارات والاتجاهات والأفكار" (التقرير العام – المؤتمر الثامن عشر – 1993). وكانت القيادة المنبثقة عن مؤتمر سوسة الاستثنائي واعية وعلى قدر من المسؤولية التي تنتظرها نظراً للفساد الذي أصاب الساحة الاجتماعية، فبادرت بالتصدي للمشروع الذي حاول دعاة الليبرالية تمريره في غياب المنظمة العمالية والمتعلق بمراجعة مجلة الشغل والاتفاقيات الجماعية والقوانين الأساسية بهدف إكسابها المزيد من المرونة خصوصاً في مجالي التأجير والتأديب<sup>(2)</sup>.

#### أ- مرحلة الصداقة في علاقات الاتحاد:

"لقد كان الاتحاد مع الحرية والظالمين ضد ذلك، وكان مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وهم أعداؤها، وكان مع المساواة بين المرأة والرجل وهم عل النقيض من ذلك، كان الظالمون يسعون إلى بناء الدولة الثيوقراطية، وكان الاتحاد يعمل على نشر مقومات المدنية والحداثة.. كانوا يسعون إلى تقييد المجتمع وكان يسعى إلى تحريره وانعتاقه. كانوا يدعون إلى العنف والقتل، وكان يدعو إلى الحوار والتفاوض. لقد كان الاتحاد قوة دفع إلى الأمام وكانوا قوة جذب إلى الخلف"<sup>(3)</sup>.

تجسدت التوجهات السياسية الجديدة في تسريع تطبيق برنامج التأهيل الهيكلي الذي تبنته الدولة التونسية في 1986 تحت ضغوط المؤسسات العالمية المانحة، وتمثل ذلك في تحرير كامل

(1) المرجع السابق، ص 8.

(2) عبد السلام بن حميدة وآخرون، مرجع سبق ذكره ص ص 226-227.

(3) المنجي غمامي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

للاقتصاد الذي لم يكن محرراً منذ إقالة أحمد بن صالح<sup>(1)</sup>. وقد واكب هذا التوجه تقليص لتدخل الدولة الذي يعتبر معرقلاً لآليات السوق عبر اتخاذ إجراءات اقتصادية كبرى تمثلت في تحرير جلّ الأسعار، وإصلاح المؤسسات شبه العمومية، وخصخصة البعض منها، وتحرير الواردات وإصدار التشريعات لتشجيع المنافسة. ولأن الدولة لم تتخلّ تماماً عن الاعتبارات الاجتماعية، فإنها باتت تولي اهتماماً كبيراً لمتطلبات السوق، وبصورة أدق لتعليمات الجهات المانحة التي تهدف إلى إدماج أكبر للاقتصاد التونسي في إطار العولمة<sup>(2)</sup>. وقد أدرك الاتحاد خطر سياسات المؤسسات المالية الدولية، ومن يمثلها ويدافع عنها على الصعيد الوطني وخطرهما على التوازنات الاجتماعية، وعلى حفظ الانسجام الاجتماعي، وحفظ التماسك والتعاون بين فئات المجتمع<sup>(3)</sup>.

لقد وجد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه بين المطرقة والسندان وحيداً لا خيار له سوى المواجهة، إذ لم يكن يضاهي صمود النقابيين ووعي طبقة العمال، وتمسك القيادة النقابية الصاعدة باسترجاع ممتلكات المنظمة واستعادة شرعيتها سوى نبيل قيادة التغيير وواقعتها وتقديرها للاتحاد العام التونسي للشغل كمكسب وطني لعامة الشعب التونسي. وهكذا تكاثفت الإيرادات لإعادة الأمور إلى نصابها برفع الظلم على كل المطرودين وإعادة الاعتبار للقوى العاملة والنقابيين وإرجاع المؤسسات إلى مكانها الشرعي، ألا وهو الاتحاد العام التونسي للشغل. كما ساعد على تصفية بقايا الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات قوامها الوفاق والحوار والتفاوض، وضمن هذا الإطار انطلقت الإصلاحات من الداخل ومن حوله لإعادة الحيوية والنشاط إلى الاتحاد ووزنه وثقله وللتأكيد على قيمة الصداقة في الاوقات الصعبة<sup>(4)</sup>.

## ب- إعادة البناء وتنظيم الاتحاد من الداخل:

تحرك الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل إعادة الاعتبار للمنظمة العمالية كطرف اجتماعي مسؤول وفاعل على تعبئة القوى العمالية، فعمل على تعزيز وحدتها وتجاوز انقساماتها بممارسة الديمقراطية والتشاور والعمل الجماعي في تسيير الشؤون النقابية، والحرص على استقلالية قراراتها ومواقفها في الداخل والخارج، وسعي إلى إرساء حوار هادف وبناء مع بقية الأطراف ولاسيما مع الحكومة، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، باعتبار دورهما في تجاوز آثار الأزمة السابقة.

(1) هالة اليوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(2) المرجع السابق، ص 53.

(3) المنجي غمامي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(4) المرجع السابق، ص 10.

إن المؤتمر الثامن عشر (تونس، الكرم: 16 - 17 - 18، ديسمبر 1993) الذي انعقد تحت شعار "التضامن ضمان المستقبل مثل محطة مهمة نتيجة الصراع الفكري والحوار الشامل الطويل حول الرهانات التي فرضت على الاتحاد، بسبب التغيرات المتعمقة والمعقدة على الصعيدين الوطني والدولي، ووضعت الصياغة الأولى لإجمالي القرارات والاقتراحات والبدائل التي تقتضيها المرحلة القادمة<sup>(1)</sup>.

لقد حرص الاتحاد العام التونسي للشغل على عقد مؤتمراته الجهوية والقطاعية في مواعيدها، ووسع نطاق الاستشارة بمناسبة المفاوضات الجماعية والحوارات الوطنية، وبادر بتكثيف اللقاءات مع النقابيين في مختلف الجهات والقطاعات داخل فروع الاتحاد، وفي أماكن العمل كما أعاد النظر في سياساته التنظيمية من أجل إكسابها مزيداً من المرونة لكي تواكب ما يجد من تحولات ومتغيرات، ولتتسع لأكثر ما يمكن من الفئات العمالية التي أفرزتها أنماط العمل الجديدة، وذلك عبر فتح وإقامة أقسام وهيكل جديدة داخل المركزية النقابية، وتفعيل دور الاتحادات المحلية وتوجيه العناية والاهتمام بالقطاع الخاص سواء من حيث الانتداب والانتساب إلى النقابة، أو من حيث التكوين والتدريب<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً- الرفع من درجة المقاومة النقابية:

"إن التاريخ سوف يسجل للاتحاد وقيادته ما حققه من مصالحة نقابية واسعة النطاق ساهمت في تحشيد الطاقات والكفاءات لتعزيز الصمود النقابي، وذلك عبر اهتمام أكثر بالعديد من الفئات العمالية التي لم تكن ضمن أولويات عمل المنظمة العمالية. فقد عمل الاتحاد على استقطاب النقابيين القدامى بالنظر إلى ما يمثلونه من عدد كبير، وإلى ما يتمتعون به من خبرة في مجال التكوين والتدريب والمفاوضة والحرص على تنظيمهم ليساهموا في توسيع قاعدة النضال النقابي والمحافظة على الذاكرة النقابية واستيعاب تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل في جميع مراحلها"<sup>(3)</sup>.

لقد أدرك الاتحاد الأضرار التي لحقت بالكوادر والفنيين، وأحس بتدهور أوضاعهم المعيشية مقارنة بما كانوا عليه في السابق، فقد سعى الاتحاد إلى جلب المهندسين والأطباء والفنيين

(1) المرجع السابق، ص 10.

(2) المرجع السابق، ص 11.

(3) المرجع السابق، ص 11.

والإداريين المساهمين في مختلف القطاعات والمناطق لكي يساهموا في إظهار خبراتهم في التفاوض كما عمل على بلورة الخصوصية وتأكيد حضورهم التنظيمي ضمن الهياكل النقابية<sup>(1)</sup>.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار سعي الاتحاد إلى توسيع جبهة الصمود أمام الدعوات غير المحدودة، عمل الاتحاد على مدّ جسور التعاون بالتنسيق مع قوى المجتمع المدني من الصحفيين والمحامين والقضاة والنساء والمهندسين والسينمائيين والجمعيات المختلفة، كما حرص على أن يتم دعم حقوق المواطنة بالتركيز على الاعتبارات التي تفتح أمام المواطن التونسي إمكانيات الحضور في الحياة العامة والمساهمة في تقويم شؤون الحاضر والعمل على التخطيط للمستقبل<sup>(2)</sup>.

النضال في زمن بن علي شمل الحركات السياسية كلها، من بعثيين، وقوميين، وناصريين، وشيوعيين، واشتراكيين، كلهم كانوا يأتون للاتحاد يستظلون بظله، لأن اجتماعاته العامة هي الوحيدة التي يمكن أن تتضمن نقداً نسبياً للنظام، يعني لا تؤثر فيه بصفة مباشرة فهو متنفس لهم، فكلهم يمارسون أنشطتهم في قطاعاتهم داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، ويقومون بحضور الاجتماعات العامة، ويعبرون عن آرائهم بشأن الحريات، وفي نفس الوقت توجد منظمة يطلق عليها "منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان"، قام بتكوينها نخبة من التونسيين سنة 1976، وهي منظمة مستقلة تتصدى لانتهاك الحريات العامة، والفردية وتتصدى لانتهاك الحقوق خاصة أن بن علي ليس في صالحه أن تكون هذه المنظمة الحقوقية لها امتدادات وجسور مع المنظمات النقابية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة وإلى آخره<sup>(3)</sup>. فكان يقوم بالتضييق عليها، فأحدث هيئة تابعة له تعنى بالحقوق السياسية والاقتصادية، ولكن الاتحاد هو الوحيد الذي كان يقول للنظام "ارفع يدك عن هذه المنظمة فهي مكسب لتونس في العالم". هذه المنظمة يجب أن تقوم بدورها، وهو يضييق عليها ولا يتجرأ، لأنه في ذلك يقول بأن الاتحاد سيتحرك بقوة لكن يضييق عليها العمل، ونقصد بذلك التمويل، ولا يتركها تباع اشتراكاتها لكن الاتحاد كان يمد لها يد العون. وكانت فروع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تجتمع في مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل، المناضلين التابعيين لها، يجتمعون وكانوا يحضرون ويقررون أيضاً في سلطات قرار الاتحاد العام التونسي للشغل خاصة في جهتي جندوبة والقيروان<sup>(4)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص 11.

(2) المرجع السابق، ص 11.

(3) مقابلة أجراها الباحث مع المسؤول النقابي، محمد الهادي الخزوري، في مقر الاتحاد بتونس العاصمة، تونس، بتاريخ 2015/11/3.

(4) المرجع السابق.

## الحد من معارضة الاتحاد العام التونسي للشغل:

ظل السياسيون منذ نيل تونس الاستقلال عام 1956 يهتمون بهذه المنظمة النقابية، والدليل على ذلك تمكن الاتحاد من فتح فروع له في كل مناطق البلاد، فالإتحاد منظم تنظيمياً جيداً، ويتمتع بمكانة عالمية، ويعتبر من أهم ركائز الاتحاد العالمي للنقابات الحرة الموالية أيديولوجياً "للعالم الحر". فكانت الدولة هي التي تتسلم رسوم اشتراكات المنضمين إلى الاتحاد وتحولها إلى ميزانيته، كما كانت تقدم له الهبات المالية، وتفرض على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى بعض المؤسسات الاقتصادية تقديم بعض المنح له، وللاتحاد أربعمائة مناضل متفرغون للعمل النقابي وأغلبهم كانوا موظفين سابقين في مختلف أجهزة الدولة. وكان الاتحاد في فترة حكم بن علي، المكان الذي يلجأ فيه كل المعارضين لسياساته، والاتحاد مستقل رسمياً منذ الأزمة الاجتماعية في 26 يناير 1978 عن الحزب الحاكم، إذ لا يوجد مسؤول واحد من الاتحاد له ارتباطات بحزب التجمع الحاكم، وظل الاتحاد يعلن استقلاله عن كل الأحزاب السياسية الأخرى<sup>(1)</sup>.

ولم تكن المواجهة المباشرة مع مكونات المجتمع المدني هي الطريقة المفضلة للنظام، وإنما الاحتواء والتحييد. وتمثل العلاقة مع الاتحاد نموذجاً بارزاً لهذه السياسة المعقدة<sup>(2)</sup>، فقد عملت السلطة السياسية على إحتواء النقابة لأنها لعبت دوراً ريادياً في نشأة المجتمع المدني<sup>(3)</sup>. ولقد قبل الاتحاد الانسجام، مع بعض التحفظ الثانوي أحياناً، مع الاتجاهات الكبرى لسياسة بن علي (تبني النظام الرأسمالي المعدل، وقبول الاستثمارات الأجنبية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي..) ومقابل ذلك، إلتزام بن علي بأن يكون الاتحاد هو الممثل الشرعي والوحيد للعمال، ورفض عام 2006 ظهور التجمع النقابي الجديد برئاسة الحبيب قيزة: الجامعة العامة التونسية للشغل (C.G.T.T)، وكان بن علي يستشير الاتحاد في حركة نقل المعلمين والأساتذة وفي انتداب العمال المستخدمين في بعض الشركات مثل شركة فسفاط قفصة، ومنذ 1990، استنبط بن علي حلاً ذكياً "للترويض" للاتحاد وهو التفاوض كل ثلاث سنوات حول الزيادة في الأجور، وقد نجح بن علي بهذا الحل في تأمين السلم الاجتماعي، لفترة طويلة باستثناء بعض الإضرابات العابرة.

ومنذ إجراء الانتخابات الرئاسية للعام 1989، أصبحت قيادة الاتحاد تساند ترشيح بن علي للرئاسة (الأمينان العامان إسماعيل السحباني وعبد السلام جراد)، أما القيادات الوسطى والسفلى للاتحاد، فظلت تقوم بدور "ضمير الأمة" المستيقظ دائماً أبداً، وتعلن من حين لآخر معارضتها

(1) الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(2) نور الدين الدقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص 271.

(3) منظمة مراسلون بلا حدود تونس، الكتاب الأسود، (تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2011) ص 12.

لمساندة القيادة النقابية لبن علي<sup>(1)</sup>. وتجسدت في التحركات ضد نظام المناولة أو الطرد العشوائي للبيد العاملة. كما نظمت إضرابات في قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والعديد من المؤسسات العامة والخاصة، إضافة إلى التوتر الناجم عن تعثر المفاوضات الاجتماعية في بعض القطاعات. وفي المستوى السياسي واجهت المنظمة نقداً حاداً من طرف بعض الفروع المنطقية والقطاعية بسبب دعم المكتب التنفيذي ترشح بن علي لفترة رئاسية رابعة سنة 2004، وهذا القرار لم يحصل على الموافقة من قبل الهيئة الإدارية بصورة سهلة<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً- وضع الاتحاد في الحياة السياسية:

في الوقت الذي أصبحت فيه التعددية الحزبية النشاط الرئيسي للحياة السياسية التزم الاتحاد رسمياً "بترك الأحزاب تقوم بعملها"، لكنه وإن تخلى عن فكرة تكوين حزب سياسي فإن الأمل مازال يحدوه في تثبيت مشاركته في الحياة البرلمانية حيث عبر أمينه العام بمناسبة المؤتمر التاسع عشر عن استيائه لغياب ممثلي الاتحاد داخل مجلس النواب كما قامت جريدة الشعب الناطقة باسم الإتحاد في مناسبات عديدة باستجواب شخصيات سياسية تنتمي إلى أحزاب مختلفة حول الجدوى من مشاركة الاتحاد في الانتخابات التشريعية<sup>(3)</sup>.

لكن قيام السلطات العامة في بعض الأحيان إلى توظيف هذا الميثاق للتضييق على الحريات ومصادرة الرأي المخالف، سبب الكثير من الحرج للإتحاد ونال من مصداقيته في الداخل والخارج، الأمر الذي أثار حفيظة العديد من النقابيين إلى درجة أن التقرير العام للمجلس الوطني حرص على تدقيق بعض الجوانب حيث أكد أن الاتحاد "يمكن أن يعترض على سياسة النظام ويدخل في خلاف معه إذا ما حاول التدخل في الشأن النقابي بقمع نضال النقابيين أو اتخاذ إجراءات متناقضة مع مصالح وتطلعات العاملين أو حين يسعى إلى التضييق على حرية العمل النقابي". ومع ذلك فقد حرص الاتحاد دائماً على إقامة علاقات تعاون سواء مع الحكومة أو مع الأحزاب السياسية المختلفة. فمع الحكومة حرص الاتحاد على علاقته معها أو لأنها المسؤول الأول الذي يتفاوض معه حول الأجور وظروف العمل سواء بالنسبة للوظيفة العامة للمؤسسات الوطنية، ثم لأنها المسؤولة عن إعداد تسيير منظومة الحماية الاجتماعية في البلاد<sup>(4)</sup>.

(1) الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سبق ذكره، ص 71.

(2) هالة اليوسفي، الاتحاد العام التونسي للشغل، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(3) عبدالسلام بن حميدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 240.

(4) المرجع السابق، ص 241.

أما فيما يخص علاقته بالسلطة السياسية، فقد اكتفى الاتحاد بالتعبير عن توجهاته السياسية التي يطمح إليها دون أن تكون له مطالب معينة، خاصة بعد أن استوعب دروس الماضي القريب والبعيد "اختر أن يعتمد" سلوكاً يبنّي على التعاون والتشاور في كنف الاحترام، وأن "يتجنب" افتعال الممارك والإنحراف عن المبادئ النقابية<sup>(1)</sup>، كما أشار التقرير العام للمجلس الوطني (ديسمبر 2001) إلى أن الاتحاد يعتبر "قوة تعديل وتغيير وإصلاح، وعامل توازن واستقرار في المجتمع دون أن يكون هدفه السلطة والخوض في الصراعات الحزبية والأيديولوجية"، فعلاقته بالسلطة "علاقة ذات طابع ثنائي يتوقف نجاحها على التوفيق في إيجاد التوازن بين مظهرها "فهي تستوجب" النضال من أجل حماية حرية العمل النقابي، واستقلالية قراره، والدفاع عن مصالح العاملين" كما يستوجب في ذات الوقت "توافر إطار جيد" ومناخ ملائم للحوار معها في كنف الاحترام المتبادل من أجل فض المشاكل القائمة وإيجاد الحلول لقضايا العمال عن طريق الحوار والمفاوضة حول التقرير العام – المجلس الوطني ديسمبر 2000<sup>(2)</sup>.

أما مع الأحزاب السياسية؛ فقد حرص الاتحاد العام التونسي للشغل على إقامة علاقات احترام متبادلة، وعلى ملازمة موقف الحياد، وهو وإن حافظ على علاقته الودية مع الأحزاب بمختلف توجهاتها، فإنه لم يعد ذلك المكان الذي تلجأ إليه القوى السياسية غير المعترف بها، ولم يعد منبر المعارضة كما كان في عهد سيادة الحزب الواحد، لكنة في نفس الوقت حافظ على خصوصيته كمنظمة مفتوحة لكل النقابيين بغض النظر عن أرائهم وانتمائاتهم السياسية. هذا الحياد تجاه الأحزاب السياسية لم يمنع الاتحاد من إعلان معارضته للتطرف واللجوء إلى العنف ورفضه لكل المبادرات التي من شأنها أن تدخله في معارك وصراعات سياسية لأغراض حزبية وفئوية ضعيفة<sup>(3)</sup>.

### إسهام الاتحاد في إرساء مبادئ الديمقراطية والحرية:

بدأت نشاطات الاتحاد منذ سنوات عديدة في نشر الديمقراطية والدفاع عن الحريات في تراجع عما كانت عليه خلال السبعينيات وبداية الثمانينات، فقد اكتفى في أغلب الأحيان بتقديم الدعم لمبادرات السلطة السياسية في اتجاه التعددية السياسية والمسار الديمقراطي المعلن عنه. وباستثناء بعض المواقف حول الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والإعلام، فإن الاتحاد ليس له

(1) التقرير العام للمؤتمر الثامن عشر للاتحاد، المنعقد تحت شعار "التضامن ضمان المستقبل" أيام 16،17،18 ديسمبر، 1993.

(2) عبد السلام بن حميدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 241.

(3) المرجع السابق، ص 242.



مطالب خاصة في هذا الصدد حيث يعتبر مثل هذه المطالب من صلاحيات الأحزاب السياسية، بل إن الاتحاد اختار الانسحاب من عضوية الهيئة التي تدير الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بالرغم من أنه أحد مؤسسي هذه الجمعية خلال السبعينيات<sup>(1)</sup>.

وبالنظر لهذه الاعتبارات يمكن القول إن إسهام الاتحاد في النهوض بالحريات والديمقراطية عادة ما تترجم في شكل تأييد مبدئي لمسار التغيير الذي تقوده السلطات العامة أكثر مما كان نشاطاً متواصلاً مندرجاً ضمن برنامج عمل مخطط مسبقاً من قبل منظمة اتحاد الشغل، فالإتحاد خلال السنوات الأخيرة ابتعد تدريجياً عن السياسة دون أن يتخلى عنها نهائياً. ولعل مرد ذلك وعيه بأن التعددية قد أسهمت في تقليص مجال تدخله في هذا الميدان وقد يكون أيضاً لإدراكه أن قوة حضوره في الساحة وتمثيله لجميع العاملين بالفكر والساعد، وقدرته على تعبئة الرأي العام هي من العوامل التي تمنحه القدرة على تحقيق أهدافه النقابية<sup>(2)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك أن التلازم بين جوانب، التحررية (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) يعود إلى قضية جوهرية وهي أن التحرر الاقتصادي مع التضيق الإعلامي والسياسي يسمح ب بروز ظواهر وممارسات خطيرة مثل الرشوة والمحسوبية والمضاربات والصفقات دون أن تجد هذه الظواهر ما يكشف عن حقائقها من أجل حماية الاقتصاد الوطني والأموال الوطنية من المفسدين ومن غير الوطنيين<sup>(3)</sup>.

ومن الأمثلة المناسبة في هذا المجال ما نشرته جريدة "الشعب" الناطقة باسم الاتحاد العام التونسي للشغل في عددها الصادر بتاريخ 15 مارس 1997 تحت عنوان بارز في صفحتها الأولى "خسارة بمليارين ونصف لمشتركي الضمان الاجتماعي"، تناولت فيه قضية صندوق الضمان الاجتماعي CNSS، والاتحاد الدولي للبنوك UIB، وطالبت فيه بفتح تحقيق والكشف عن خفايا هذه القضية وعن المسؤولين عنها "في جميع المستويات". ماذا كان سيحدث لهذه المؤسسة الوطنية الكبيرة لو لم يتم طرح هذا الملف المهم إعلامياً؟ رغم أن العمال والرأي العام الوطني مازالوا ينتظرون فتح تحقيق شامل للكشف عن هذه القضية ومعاقبة مرتكبيها الذين يلعبون بأموال العمال والمجموعة الوطنية، ولا شك أن ملفات أخرى عديدة ومتنوعة ستبرز إلى النور لو وُجدَ إعلام حر تعددي ومسؤول، ولذلك تبرز أهمية شعار "لا تنمية دون ديمقراطية" لان الأسلوب الديمقراطي

(1) المرجع السابق، ص 243.

(2) المرجع السابق، ص 243.

(3) محمد موعدة، قصتي مع بن علي أو في صناعة الطاغية (تونس: منشورات كارم الشريف، 2014) ص 238.

التعددي يدعم جهود التنمية بشعور المواطن بمسؤوليته نتيجة شعوره بأن اختياره وصوته محترم وأن حقوقه محترمة.. وأن التعامل مع قضاياها يتم بشفاافية ووضوح ومسؤولية<sup>(1)</sup>.

---

(1) المرجع السابق، ص 238.

## خلاصة:

يتضح مما سبق أن تونس قد تعرضت خلال الفترة 1987-2010 لبعض التغيرات السياسية في نظام الحكم، وتزامن ذلك بتولي زين العابدين بن علي في السابع من نوفمبر 1987 رئاسة الجمهورية، استمر في العمل بدستور 1959 لكنه قام بتعديله خدمة لمصلحته، فالقانون الدستوري رقم 51 المؤرخ في 1 يونيو 2002 يتيح لرئيس الجمهورية توجيه السياسة العامة للدولة وضبط اختياراتها الأساسية وشملت التعديلات أيضاً عدم مسؤولية الرئيس الجنائية والسياسية، ومكنته من الحصانة القضائية الوظيفية وأعطته مزيداً من الضمانات حتى بعد انتهاء مباشرته للحكم بالنسبة إلى الأعمال التي قام بها أثناء أدائه لمهامه فإلى جانب "تفرد بن علي بالسلطة، انفرد بالرأي واستحوذ على جميع السلطات، فاستعلى وترفع على رعاياه، المطالبين بالطاعة والخضوع والامتثال.

كما أن بيروقراطية الاتحاد العام التونسي للشغل لعبت دوراً لم يكن في مصلحة العمال، حيث أجبرتهم في حالات كثيرة إلى القبول بحلول كانت في الأساس لصالح منظمة الصناعة والتجارة "رجال الأعمال"، كما فرضت عليهم في غالب الأحيان حل اعتصاماتهم دون تحقيق نتائج وهي سياسة اعتمدها البيروقراطية النقابية طيلة فترة حكم بن علي بعد أن جعلها تدفع الإتحاد العام التونسي للشغل لتبني سياسة المشاركة لتتحول هذه الفئة التي تتحكم بكل أمور المنظمة إلى حارس على العمال لصالح الرأسماليين والدولة.

لقد شهدت تونس وخاصة في العقد الأخير لنظام بن علي نضالات متنوعة للعاطلين عن العمل تحت شعار العمل استحقاق والعمل حق لا بد من أخذه، كما تمكنوا من تأسيس منظمة اتحاد أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل سنة 2006، وهو اتحاد لم تمكنه السلطات الحكومية من العمل القانوني، وبالرغم من ذلك نظم أكثر من 206 احتجاجاً ضد البطالة والتهميش وقمع الحريات، تعاملت معها السلطات الحكومية بالقمع والتكيل.

### الفصل الثالث

العلاقة بين الاتحاد العام للشغل والنظام السياسي خلال المُدة (1987-2010)

المبحث الأول: الجوانب القانونية.

المبحث الثاني: الجوانب الإدارية والمالية.

## تمهيد:

نتيجة لتطور النظريات السياسية والاقتصادية، تبنت الدولة دوراً كبيراً في العديد من الأمور، إلى جانب واجباتها الأساسية وأخذت نظرية تدخل الدولة تظهر بشكل واضح، بدلاً من ابتعادها وتوقعها عما يهيم مواطنيها؛ وعليه فقد اتخذت من التشريع أداة يمكن بها وضع مستوى من الحقوق لحماية العمال فيما يختص بظروف العمل وشروطه، وامتد أيضاً إلى تكوين النقابات وتنظيمها، ولذلك تأثرت النقابات بالظروف المحيطة السائدة في المجتمع بكافة جوانبها "تتأثر النقابات في نشأتها وتطورها وتنظيمها بالوضع السياسي والاقتصادية والاجتماعية والعوامل الأخرى، وذلك لأن النقابات ليست تجارب عملية ولا هي فروض اقتصادية مجردة، وإنما هي ظواهر اجتماعية، تتأثر بكل شئ في مجتمعها كما تتأثر أيضاً بنفسية وسلوك أعضائها وقيادتها. لهذا السبب فإن النظم وسياسة النقابات تتفاوت من دولة إلى أخرى"<sup>(1)</sup>.

سنتناول في هذا الفصل طبيعة العلاقة بين الاتحاد العام للشغل والنظام السياسي عبر التعرض للجوانب القانونية والإدارية والمالية للنقابات العمالية من خلال القانون رقم 27 لسنة 1966 الصادر في 30 أبريل 1966 المتعلق بإصدار مجلة الشغل والتعديلات التي أضيفت بالقانون رقم 66 لسنة 1993 الصادر في 5 يوليو 1993، والتعديلات التي جاءت بالقانون رقم 62 لسنة 1996 الصادر في 15 يوليو 1996، وذلك بالتركيز على أهم المواد لاختيارها كمؤشرات لاكتشاف العلاقة بين النظام السياسي التونسي، والنقابات العمالية في تلك الفترة، وأهم الجوانب القانونية التي سيتم دراستها هنا هي كالآتي:

- 1- شرط التخصص.
- 2- الأهداف.
- 3- حرية تكوين النقابات والاتحادات.
- 4- النظام الأساسي.
- 5- تسجيل النقابات.
- 6- حل النقابات.
- 7- ضمانات الحرية النقابية.
- 8- الإضراب.

---

(1) رجاء محمد عبدالرحيم الدرسي، الاتحاد العام للمنتجين بالجمهورية العظمى (النشأة والتطور)، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2005). ص 248.

## 9- الانضمام إلى المنظمات الدولية.

وفيما يخص الجوانب الإدارية سوف نتعرف من خلال هذا الفصل على الأتي:

1- شروط العضوية.

2- الهيكلية الإدارية.

3- اختيار القيادات.

4- عقد الاجتماعات.

وأخيرا الجوانب المالية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الجوانب القانونية.

المبحث الثاني: الجوانب الإدارية والمالية.

## المبحث الأول

### الجوانب القانونية

إن دراسة وضع النقابات العمالية في تونس يتطلب بالضرورة الوقوف على وضع الحريات النقابية وحالة الحقوق من خلال دراسة الإطار القانوني الذي يحكمها وينظمها ويحميها مع توضيح هذه الحقوق والحريات في المواثيق الدولية والعربية، وصولاً إلى الممارسات الواقعية ودرجة الانتهاكات المسجلة لتقييم علاقة النقابات العمالية بالنظام السياسي.

#### التعريف بالنقابة:

سوف يتم التعرض في الجزء التالي لأهم الجوانب القانونية الواردة في مجلة الشغل (قانون العمل) وفقاً للنقاط الآتية:

#### أولاً- شرط التخصص:

يعد شرط التخصص ضرورياً في تكوين النقابات عند البعض "إن الغرض من شرط التخصص في تكوين النقابات، هو التأكيد على مبدأ تركيز النشاط في نطاق معين ولهذا يصبح أمر تصنيف الأعمال تبعاً لطبيعتها أمراً ضرورياً، يستلزمه التنظيم النقابي السليم. حيث تهدف النقابة إلى تمثيل مهنة أعضائها؛ لذا تقتضي أن تجمع هؤلاء وحدة المصلحة التي تتمثل في مزاوتهم لمهنة واحدة، إذ لا يكفي لهذا الغرض ممارستهم لمهن مختلفة؛ لأن تعدد مهنة عمال النقابة يؤدي إلى تشعب المصالح، الأمر الذي يصعب معه تحقق الغرض الواحد الذي تهدف النقابة إلى تحقيقه"<sup>(1)</sup>.

ووفقاً لمجلة الشغل في تونس جاء في الكتاب السابع الأحكام خاصة؛ حيث يتعلق الباب الأول منها بالنقابات المهنية، حيث أشار إلى ضرورة التطابق والتماثل والارتباط في المهن والصناعات، كأساس لتكوين النقابة ويتضح ذلك في الفصل 242 الذي ينص "يمكن أن تتأسس بكل حرية نقابات أو جمعيات مهنية تضم أشخاصاً يتعاطون نفس المهنة أو حرفاً مشابهة أو مهناً مرتبطة بعضها ببعض تساعد على تكوين منتوجات معينة أو نفس المهنة الحرة. ويمكن للقاصرين الذين تجاوز سنهم 16 عاماً أن ينخرطوا في النقابات ما لم يعارض في ذلك أبوهم أو المقدم عليهم. ويمكن للأشخاص الذين إنقطعوا عن مباشرة وظيفتهم أو مهنتهم أن يستمروا في المشاركة في نقابة مهنية إن كانوا باشرروا تلك المهنة مدة عام على الأقل"<sup>(2)</sup>.

(1) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: عدنان العابد، نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل في القوانين العربية، (بغداد: المعهد العربي للثقافة العمالية، بدون تاريخ)، ص33. نقلاً عن: رجاء محمد عبدالرحيم الدرسي، الاتحاد العام للمنتجين بالجماهيرية العظمى (النشأة والتطور)، مرجع سبق ذكره، ص 250.

(2) الفصل 242، مجلة الشغل، وزارة العدل وحقوق الإنسان، الجمهورية التونسية.

## ثانيا- أهداف النقابات:

يعد تحديد أهداف النقابات والاتحادات من المواضيع الهامة، حيث يتم من خلال التعرف على هذه الاهداف، معرفة مدى ماحققته النقابة لأعضائها، والتعرف على مستوى أدائها ومدى تحقيقها لهذه الأهداف. ولقد تطورت أهداف النقابات بتطورها، حيث إن النقابات من الناحية التاريخية نشأت للدفاع عن مصالح العمال، وتحسين أجورهم وأوضاعهم الاجتماعية والصحية، ثم تطور هذا الدور. "كانت أهداف الحركة النقابية في مبدأ الأمر قاصرة على الحماية والدفاع عن مصالح المهنة المشتركة للعمال عن طريق التدخل لدى أصحاب الأعمال، لتحقيق زيادة الأجور وغيرها أو عن طريق تنظيم خدمات إجتماعية وثقافية وتأمينية للعمال، ولكن ازدياد أهمية النقابات جعل الدولة تهتم بها وتطلب رأيها في المسائل التي تهم المهنة بأكملها ثم بعد ذلك في المسائل التي تهم المجتمع بأسره"<sup>(1)</sup>.

وجاء في الفصل 243 من مجلة الشغل التونسية "تتخصر مهمة النقابات المهنية في درس مصالح منخرطها الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها لاغير"<sup>(2)</sup>. كما وجاء في الفصل الثاني من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل؛ أهداف الاتحاد التي تتمثل في:

- توحيد وتنظيم جميع العاملين بالفكر والساعد والمتقاعدين منهم على النطاق الوطني.
- النهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والإرتقاء بوعيهم والدفاع عن مصالحهم المعنوية والمادية.
- العمل من أجل:
- \* إنشاء اقتصاد وطني اشتراكي مستقل متحرر من كل تبعية. وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية بما يضمن طموحات جميع العاملين والفئات الشعبية.
- \* الدفاع عن الحريات العامة والفردية وترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.
- \* دعم الإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي والإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من أجل الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة العربية وبناء التكامل الإقتصادي والعمل على تحقيق الوحدة العربية وخدمة قضاياها.
- \* دعم منظمة الوحدة النقابية الإفريقية.
- \* التعاون مع جميع الحركات النقابية العمالية في العالم طبقاً لمبادئ الإتحاد العام التونسي للشغل.

(1) رجا محمد عبدالرحيم الدرسي، الاتحاد العام للمنتجين بالجمهورية العظمى (النشأة والتطور)، مرجع سبق ذكره، ص 253.

(2) الفصل 243، مجلة الشغل، وزارة العدل وحقوق الانسان، الجمهورية التونسية



\* مؤازرة ودعم الحركات النقابية العمالية المضطهدة.

\* مساندة جميع الشعوب المكافحة من أجل إعادة سيادتها وتقرير مصيرها ودعم نضال حركات التحرير في العالم<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً- حرية تكوين النقابات والاتحادات:

لقد كفلت الاتفاقيات الدولية للعمال وأصحاب العمل والمهنيين والموظفين العاميين حرية التنظيم النقابي، وأوجبت على الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لضمان تمكين العمال وأصحاب العمل من ممارسة حق التنظيم النقابي بحرية<sup>(2)</sup>، ولكن يتعين على العمال وأصحاب العمل ومنظماتهم عند ممارسة هذا الحق، ومختلف الحقوق الأخرى المتعلقة بالعمل النقابي، أن يحترموا القانون المحلي شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الأشخاص والجماعات المنظمة. ولقد ذهبت الاتفاقيات العربية فيما يخص الحريات النقابية في نفس الاتجاه الذي ذهبت إليه الاتفاقية الدولية رقم(87) لعام 1978. "حيث أقرت الاتفاقية العربية رقم (8) لعام 1977 بأن تكفل حرية أعضاء المنظمة النقابية في تكوين منظماتهم، بعيداً عن وصاية الدولة سواء بالنسبة للتكوين أو بالنسبة لوضع نظامها الأساسي<sup>(3)</sup>."

وبالنسبة للتكوين نصت المادة الثالثة من الاتفاقية العربية المذكورة على "أن تقتصر إجراءات تكوين منظمة العمال، وأصحاب الأعمال على إيداع أوراق تكوينها لدى الجهة المختصة ويحدد القانون الجهة المختصة وطريقة الإيداع بما لا يتضمن أية معوقات"<sup>(4)</sup>.

كما تضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1994 مادتين أساسيتين تناولتا حرية التجمع والاجتماع على التوالي، وهما المادتان 28-29، حيث جاء في المادة 28 "للمواطنين حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية، ولا يجوز أن يفرض من القيود على ممارسة أي من هاتين الحريتين إلا ما تستوجبه دواعي الأمن القومي أو السلامة العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم"، كما تنص المادة 29 من نفس الميثاق "تكفل الدولة الحق في تشكيل نقابات والحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها القانون". وقد تم مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان

(1) الفصل الثاني، من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل، المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي جريه في 7-8 و 9 فبراير 2002، ص 1-2.

(2) المادة 11 من الاتفاقية رقم 87 لعام 1948 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم.

(3) رجا محمد عبدالرحيم الدرسي، الاتحاد العام للمنتجين بالجمهورية العظمى (النشأة والتطور)، مرجع سبق ذكره، ص 370.

(4) للمزيد أنظر إلى: محمد الزبيدي، الحريات النقابية في الوطن العربي، (بغداد: المعهد العربي للثقافة العمالية، 1980)، ص 134.

وإدخال التعديلات إليه وتم تبنيه في نسخته الجديدة بالعاصمة التونسية تونس في مايو عام 2004، حيث نصت المادة 35 من الميثاق في فقرتها الأولى على " أنه لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والانضمام إليها، وحرية ممارسة العمل النقابي من أجل حماية مصالحه"<sup>(1)</sup>.

أما الفقرة الثانية من هذه المادة فنصت على أنه "لا يجوز فرض أي من القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات إلا تلك التي ينص عليها التشريع وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام، أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة، أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم" في حين تضمنت الفقرة الثالثة النص على حق الإضراب حيث جاء فيها "تكلف كل دولة طرف الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع" و بهذا يكون الميثاق العربي قد جاء وفقاً للمواثيق الدولية الأخرى في إرساء الضمانات اللازمة لممارسة الحرية النقابية وليصبح جاهزاً للتنفيذ يجب أن تتم المصادقة عليه من قبل سبع دول، مما أجل تنفيذه إلى سنة 2008<sup>(2)</sup>.

ومر المشروع في تونس يؤكد على حرية تكوين النقابات والاتحادات حسب الفصل 252 من مجلة الشغل الذي جاء فيه "يمكن للنقابات المؤسسة حسب مقتضيات هذا القانون أن تشكل اتحادات على غرار أساليب تأسيس النقابات نفسها ولنفس الغايات المشار إليها. وتنطبق عليها أحكام فصول هذا الباب من 243 إلى 251. ويجب على هذه الاتحادات أن تقدم قائمة في النقابات المشتملة عليها زيادة على قوانينها الأساسية والقائمة التامة في أسماء الأشخاص المكلفين بإدارتها وتسييرها. وينبغي أن تضبط قوانينها الأساسية القواعد التي بمقتضاها تكون النقابات المنخرطة فيها ممثلة في المجلس الإداري وفي المجالس العامة لكل من الاتحادات"<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً- النظام الأساسي:

يعد النظام الأساسي بمثابة الدستور الذي يجب أن تلتزم به النقابة في أعمالها، ولذلك فإن النظام الأساسي في هذا الصدد بمثابة الضمان الذي يتطلبه القانون لوضع النشاط النقابي في إطاره الصحيح، وللتأكد من عدم انحراف النقابة عن أهدافها الأساسية؛ يعتبر كل عمل تمارسه النقابة باطلاً إذا كان مخالفاً للنظام الأساسي، والبطلان يؤدي إلى طلب حل عمل النقابة قضائياً، ومن هنا

(1) مناصرية سميحة، "الحرية النقابية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة باتنة، 2012، ص 54.

(2) احمد فتحي سرور، إشكاليات ثقافة حقوق الإنسان، محاضرة منشورة بمركز البحوث القانونية لمجلس الشعب القاهرة، 2009، ص 73.

(3) الفصل 252، مجلة الشغل، وزارة العدل وحقوق الانسان، الجمهورية التونسية.

جاءت أهمية النظام الأساسي للنقابة<sup>(1)</sup>. وقد سارت تونس كغيرها من الدول وفق ذلك حيث جاء في الفصل 250 من مجلة الشغل "على المؤسسين لكل نقابة مهنية أن يسلموا أو يوجهوا بمجرد تأسيسها مكتوبا مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ وفي خمسة نظائر إلى مركز الولاية أو المعتمدية التي بها مركز النقابة يحتوي على:

### 1- القانون الأساسي:

القائمة الكاملة للأشخاص المكلفين بأي عنوان كان بإدارتها أو تسييرها وهذه القائمة تكون محتوية بالنسبة لمن يهمهم الأمر على الاسم واللقب والجنسية والنسب وتاريخ الولادة ومكانها والمهنة والمقر. وكل تغيير في القانون الأساسي أو في تركيب القائمة المذكورة يستدعي حالا إيداع هذه الوثائق من جديد حسب نفس الأساليب المذكورة. ويحتفظ بمركز الولاية أو المعتمدية المودع به القانون الأساسي بنظير من هذا القانون ويوجه الوالي نظيرا منه إلى كاتب الدولة للداخلية ونظيرا آخر إلى كاتب الدولة للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية ونظيرا ثالثا إلى وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية التي ترجع لها النقابة بالنظر اعتبارا لمركزها. ويسلم النظر الأخير فوراً لمن قام بالإيداع بعد أن تضع عليه السلطة التي اتصلت به تاريخ الإيداع"<sup>(2)</sup>.

### خامساً- تسجيل النقابات:

لقد اختلفت القوانين العربية فيما يخص موضوع تسجيل النقابات، فأخذ بعضها بمبدأ الإيداع والبعض الآخر بمبدأ الترخيص؛ ويقصد بمبدأ الإيداع "أن النقابة تعتبر قائمة قانوناً بمجرد إيداع وثائق معينة يحددها القانون". وبذلك تعتبر النقابة مكونة من تاريخ إيداع وثائق تأسيسها للجهة الإدارية المختصة، وهذا المبدأ تأخذ به بعض الدول العربية ومنها جمهورية مصر العربية. أما المبدأ الثاني (الترخيص) يعني "ضرورة الحصول على إجازة مسبقة لقيام النقابة"<sup>(3)</sup>.

أما في تونس وطبقاً للفصل 250 من مجلة الشغل، فالنقابات لا تحتاج لترخيص من السلطات كي تعمل بشكل قانوني. المطلب الوحيد هو أن يخطر الأعضاء المؤسسون السلطات العامة بأن النقابة المهنية قد شكّلت ثم يودعون قانونها الأساسي وقائمة بمسؤوليها أو العاملين الإداريين فيها لدى المحافظة التابع له مكتب النقابة الأساسي.

(1) رجا محمد عبدالرحيم الدراسي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

(2) الفصل 250، مجلة الشغل، وزارة العدل وحقوق الانسان، الجمهورية التونسية.

(3) رجا محمد عبدالرحيم الدراسي، مرجع سبق ذكره، ص 261.

## سادساً- حل النقابات:

تعد الضمانات المقررة لحل النقابات وانقضاء شخصيتها الاعتبارية، من أهم عناصر الحرية النقابية، إذ لا بد أن يركز حل النقابات على ضمانات محددة تضمن حرية النقابة في ممارسة نشاطها. "لا يتصور أن تباشر المنظمة النقابية نشاطها بحرية إذا كان سيف الحل الإداري مسلطاً فوق عنقها". ولقد حظيت هذه المسألة باهتمام كبير على صعيد منظمة العمل الدولية (مسألة حل النقابات وصلتها بمبدأ الحرية النقابية). وجاءت عدة ضمانات وتشريعات نقابية على الصعيد الدولي والعربي بالخصوص<sup>(1)</sup>.

وفي تونس، وحسب مجلة الشغل التونسية، فقد جاء في الفصل 256 ما نصه "يمكن حل النقابات التي لم تؤسس طبق أحكام هذا الباب أو التي تحيد عن دورها العرفي والمهني أو التي يكون نشاطها مخالفا للقوانين بمقتضى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية التابعة لمركزها وذلك بطلب من النيابة العامة. وتسند مهمة التصفية إلى المصالح المالية ويضبط القرار هل ما تبقى من مكاسب النقابة سيتم إحالته الى الدولة أو إلى منظمة تدير المنح الاجتماعية لفائدة أشخاص يباشرون نفس المهنة التي يباشرها أعضاء النقابة المنحلة؟ وفي صورة رجوع المكاسب إلى الدولة فإن الأملاك التي تعود إلى النقابات من الهبات والوصايا منذ مدة تقل عن العام بالنسبة للأملاك المنقولة وعن عشر سنوات بالنسبة للعقارات اعتباراً من تاريخ حلها التي ستوجد ضمن أملاك النقابة فإنه يمكن للمتبرع أو لمن تؤول إليهم الحقوق المطالبة باسترجاعها.

## سابعاً- ضمانات الحرية النقابية.

توفر الاتفاقيات الدولية للعمال حماية كافية من أية أعمال تمييزية على صعيد استخدامهم تستهدف المساس بحريتهم النقابية، ويجب أن تنطبق هذه بوجه خاص تجاه الأعمال التي يقصد منها التوصل إلى فصل العامل أو الإجحاف به بأية وسيلة أخرى بسبب اشتراكه في أنشطة نقابية خارج ساعات العمل، أو خلال هذه الساعات بموافقة صاحب العمل<sup>(2)</sup>. وقد نصت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 على أن يتم إنشاء أجهزة، إذا دعت الضرورة، تكفل احترام حق التنظيم النقابي من الأعمال القائمة على أي شكل من أشكال التمييز ومن التصرفات التي تمثل تدخلاً من بعض النقابات في شؤون بعضها الآخر.

(1) المرجع السابق، ص 266.

(2) المادة 1 من الاتفاقية رقم 98.

كما توفر لممثلي العمال في المؤسسة أو المنشأة حماية فعّالة من أية تدابير يمكن أن تلحق بهم الضرر، بما في ذلك الفصل، ويكون سببها صفتهم أو أنشطتهم كممثلين للعمال، أو عضويتهم النقابية، أو مشاركتهم في أنشطة نقابية، طالما ظلوا في تصرفاتهم يلتزمون بالقوانين أو الاتفاقيات الجماعية القائمة أو غيرها من الترتيبات المشتركة المتفق عليها<sup>(1)</sup>.

وُيمنح وفقاً للتشريعات النافذة ممثلو العمال في المؤسسة من التسهيلات بما يسمح لهم بأداء مهامهم بصورة سريعة وفعّالة، وتؤخذ في الاعتبار، في هذا الخصوص، خصائص نظام العلاقات الصناعية في البلد واحتياجات المؤسسة المعنية وحجمها وقدراتها، ولكن لا ينبغي أن يكون في منح هذه التسهيلات ما يضعف فعّالية سير العمل في المؤسسة المعنية<sup>(2)</sup>. ويمنح ممثلو منظمات الموظفين العموميين المعترف بها من التسهيلات ما يكون مناسباً لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة سريعة وفعّالة، خلال ساعات العمل وخارجها على السواء، ولكن لا ينبغي أن يكون في منح هذه التسهيلات ما يضعف من فعّالية سير العمل في الإدارة المعنية أو المرفق المعني. وتحدد طبيعة هذه التسهيلات ونطاقها من خلال آليات التفاوض على أحكام وشروط الاستخدام بين السلطات العامة المعنية ومنظمات الموظفين العموميين، أو من خلال أي طرق أخرى من هذا القبيل تتيح لممثلي الموظفين أن يشاركوا في البت في هذه الشؤون أو بوسائل أخرى مناسبة<sup>(3)</sup>.

كما توفر للعمال والموظفين العموميين الحقوق المدنية والسياسية التي لا غنى عنها لممارستهم الحرية النقابية ممارسة اعتيادية، دون جعل ذلك مرهوناً إلا بالالتزامات الناشئة عن مركزهم وطبيعتهم وظائفهم<sup>(4)</sup>. كما ينص الفصل 244 من المجلة "تتمتع النقابات المهنية بالشخصية المدنية، ولها الحق في القيام بالدعوى لدى المحاكم وفي اكتساب الأملاك المنقولة وغير المنقولة حسب نفس القانون العام، سواء أكان ذلك بمقابل أو بدونها أن تقوم لدى سائر المحاكم بجميع الحقوق المخصصة للطرف المدني فيما يتعلق بالوقائع التي تلحق ضرراً مباشراً أو غير مباشر بالمصلحة المشتركة للمهنة التي تمثلها"<sup>(5)</sup>.

إن إستراتيجية الاتحاد العام التونسي للشغل تقوم على أساس مبدأ الحد من الآثار السلبية للعولمة على الطبقة العاملة<sup>(6)</sup>. أفرزت التحولات التي عرفها العالم منذ مطلع الثمانينات التي شهدت

(1) المادة 1 من الاتفاقية رقم 135 الخاصة بتوافر الحماية والتسهيلات لممثلي العمال في المؤسسة لعام 1971.

(2) المادة 2 من الاتفاقية رقم 135.

(3) المادة 6 من الاتفاقية رقم 151.

(4) المادة 9 من الاتفاقية رقم 151.

(5) الفصل 244، مجلة الشغل، وزارة العدل وحقوق الانسان، الجمهورية التونسية

(6) عبد المجيد الجمل، التحولات الاقتصادية بتونس وآثارها على واقع التشغيل والعمل النقابي، على الرابط الإلكتروني:

تجلياتها الأولى في تونس منذ النصف الثاني من ذلك العقد، تناقضات ما انفكت تزداد عمقاً وتحتد بين رغبة العمال في تأمين المكتسبات وضمان استقرار الشغل وتهافت أصحاب العمل على تحرير علاقات الشغل من جميع الضوابط القانونية التي كانت تحكمها نحو المزيد من المرونة ونحو التخلي عما يطلق عليها بالأعباء الاجتماعية التي تعرقل حسب اعتقادهم حركة المؤسسة، وتفقدوا القدرة على اكتساب مقومات المنافسة في السوق العالمية التي لم تعد تعترف بالحدود<sup>(1)</sup>.

وقد تمحورت هذه التناقضات بالخصوص حول منطلقات وآليات ملاءمة تشريعات العمل مع المتطلبات الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وبشأن الدور الذي يتعين على الدولة القيام به في مثل هذه المرحلة من ناحية أخرى، هل الانسحاب وتسليم آليات السوق إلى أصحاب المال والأعمال؟ أو التواجد من أجل ترشيد أجنحة السوق ومواجهة دكتاتوريتها لتأمين التوازنات الاقتصادية والاجتماعية<sup>(2)</sup>.

وانطلقت المفاوضات بعد ما استكمل الاتحاد بناءه التنظيمي وتحديداً بعد الهيئة الإدارية الأولى التي جاءت بعد المؤتمر المنعقد في سوسة وانعقدت في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ضمن رؤى متضاربة في جوهرها: عمال يبحثون عن صيغ مرونة في التشغيل تمكنهم من التصرف الحر في الموارد البشرية بحجة أن حركية السوق تقتضي حركية اليد العاملة، وعمال يهدفون إلى تحقيق ضمان حد أدنى لاستقرار الشغل في عالم يعصف بالمكتسبات ويسعون عبر منظماتهم إلى تثبيت حقوقهم وتطويرها. ولم تكن الأجور المحور الوحيد للمفاوضات، فقد شكلت تشريعات العمل وخاصة تلك المضمنة في مجلة الشغل موضوعاً رئيساً للتفاوض على مدى سنوات عديدة<sup>(3)</sup>.

هذا التشريع القائم في أي دولة من الدول يؤثر على قدرة الفئات الاجتماعية المختلفة ومن ضمنها العمال على تحقيق أهدافهم، والتشريع أو القوانين الوضعية الوطنية، تعكس توازن القوى القائم بين الفئات الاجتماعية المختلفة وذلك في كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية ولأن العمال ليسوا في مواقع هذه السلطة وخاصة في الدول النامية، فإن تشريعات هذه الدول تعكس بشكل دائم مصالح

---

[http://webcache>googleusercontent.com/search?q=cache:USVyH3ppGl8J:training.itcilo.it/actra/v/courses/2005/A5-00399\\_web/work/country%2520reports/T...](http://webcache>googleusercontent.com/search?q=cache:USVyH3ppGl8J:training.itcilo.it/actra/v/courses/2005/A5-00399_web/work/country%2520reports/T...)

(1) المنجي غمامي وآخرون، الاتحاد العام التونسي للشغل 1989-1999، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) المرجع السابق، ص 23.

(3) عبد السلام بن أحيدة وآخرون، جدلية العلاقة بين النضالين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل، مرجع سبق ذكره، ص 228.

أصحاب العمل والحكومات الأمر الذي يعقد عملية نضال العمال والنقابات من أجل تحقيق أهدافهم<sup>(1)</sup>.

## مجلة الشغل:

تعرضت مجلة الشغل إلى حملة دعائية منظمة قدمت فيها على أنها عائق يعرقل مسار التنمية، وحاجز يحول دون خلق مواطن الشغل والخيرات، ويتعارض مع مقتضيات المنافسة ومستلزمات العولمة. وقد كان المطلوب هو تفكيك المنظومة التشريعية التي أسهمت في استقرار تونس، وتوازنها الاجتماعي، واستبدالها بأخرى أكثر مرونة وضوابط قليلة بالتجاوب مع السياسة الجديدة في تونس التي دخلت في سياق المنظومة الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق<sup>(2)</sup>.

وبموجب ذلك خضعت مجلة الشغل إلى تعديلين جوهريين ومتكاملين الأول سنة 1994 (قانون رقم 29 المؤرخ في فبراير 1994)، والثاني عام 1996 (قانون رقم 62 المؤرخ في 15 يوليو 1996)، وقد سبقت هذه المراجعة استشارات بين الحكومة من ناحية ومنظمتي أرباب الأعمال والعمال من ناحية أخرى تمت في إطار لجنة ثلاثية، وقد ساد خلال هذين التعديلين فكرة البحث عن مرونة أكثر لقواعد العمل بهدف تكيفها مع ظروف عولمة المبادلات، خصوصاً تلك التي تتم في إطار علاقات البلاد التونسية مع الاتحاد الأوروبي، لكن الجانب النقابي حرص على ملاءمة ذلك مع حماية الحقوق الاجتماعية<sup>(3)</sup>.

### أ- مرونة التشغيل والتصرف في الموارد البشرية داخل المؤسسة:

ساعدت العولمة الاقتصادية على بلورة أهمية التصرف في الموارد البشرية داخل المؤسسة بما ينسجم مع أهداف المؤسسة ومدى قدرتها على المنافسة، وهذا يتطلب تحديد الإمكانيات الحقيقية التي تحتاجها المؤسسة خاصة في ظل الثورة الرقمية التي ساعدت على تغيير الإستراتيجيات الاقتصادية والهياكل التنظيمية الإنتاجية والقدرة التنافسية العالية<sup>(4)</sup>. أصبحت حرية التصرف في الموارد البشرية بالنسبة إلى المؤسسة الشرط النظري الأول للمنافسة وهو ما يفسر ما لحق بقانون الشغل من أضرار عبر إلغاء العديد من القواعد الحمائية والقيود وتعديل الكثير من أشكال الحماية،

(1) حيدر رشيد، تعزيز قدرات النقابات والعمال على مواجهة كافة التحديات، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.3maal.com/main/index.php/ar/newsar/jordonar/39-2012-12-19-11-08-10>

(2) عبد السلام بن حميدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(3) المرجع السابق، ص 229.

(4) حسني الزغلامي، تأثير العولمة الاقتصادية على ثقافة المؤسسة التونسية، مذكرة ختم الدروس للحصول على الأستاذية في الدراسات الاجتماعية، (تونس: المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، 1999-2000)، ص 85.

كان من نتائجه ظهور أشكال هشة من التشغيل كالعقود الوقتية، لمدة معينة ومؤسسات اليد العاملة الثانوية خاصة منها العمل بالمناولة ومؤسسات العمل المؤقت<sup>(1)</sup>.

ولئن اتسمت مواقف الإتحاد خلال العقد الأخير من القرن الماضي "بالتذبذب" وازدواجية الخطاب "إزاء" المناولة والسمسرة في اليد العاملة كما يصفها التقرير العام للمجلس الوطني (2001)، فإن السنوات التي تلت المؤتمر التاسع عشر 1999، شهدت بوادر ديناميكية جديدة في اتجاه ترسيخ المقاومة ضد هذه الظواهر. فقد نظم الإتحاد العام التونسي للشغل العديد من الندوات حول أنماط التشغيل الخارجية عن القانون، والمكرّسة للتمييز، ولأشد مظاهر الاستغلال والتلاعب بحقوق العمال، كما دعا إلى مراجعة مجلة الشغل في اتجاه تدقيق أكثر لبعض المقترحات القانونية<sup>(2)</sup>.

#### ب- الحق النقابي ونظام تمثيل العمال:

لئن بقي الإطار الطبيعي لتمثيل العمال في تونس والدفاع عن مصالحهم المهنية فإن نظام العلاقات المهنية لا يزال خاضعاً لمنطق الازدواجية من خلال وجود صنفين من هياكل تمثيل العمال داخل المؤسسة، وهي هياكل التمثيل النقابي وهياكل التمثيل غير النقابي.

#### \* الحق النقابي في القانون والممارسة:

ارتقى الحق النقابي في تونس إلى مستوى الحقوق الدستورية، حيث أقره الفصل الثامن من الدستور إلى جانب الحقوق والحريات العمومية الأخرى مثل حرية التعبير والصحافة والتنظيم. ولئن ذهب المشرع عموماً في اتجاه الإقرار بصلاحيات واسعة لفائدة المركزية النقابية كأداة لتأطير العلاقات المهنية كاحتكارها قانونياً لمهمة المصادقة على الإضراب، ومهمة التفاوض من أجل إبرام الاتفاقيات المشتركة، ومساهمتها في تسوية النزاعات العمالية الجماعية عبر هياكل المصالحة، علاوة على بعض الصلاحيات الاستشارية المهمة وخاصة من خلال المشاركة في تسيير الهياكل التابعة للدولة مثل المجلس الاقتصادي الاجتماعي، صناديق الضمان الاجتماعي، المجلس الاجتماعي والمجلس القومي للتكوين المهني، فإن هذا الحق يبقى في وضعية ضعيفة من الناحية القانونية نتيجة عدم إرساء حماية جزائية رادعة ضد الممارسات التي من شأنها أن تحل به أو تعيق ممارسته<sup>(3)</sup>.

(1) عبد السلام بن حميدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 230.

(2) المرجع السابق، ص 230.

(3) المرجع السابق، ص 231.



وبالرغم من أن العمل من الحقوق المكفولة أخلاقياً وقانونياً، كما نص على ذلك الدستور التونسي، إلا أن مسار العولمة ومن خلال ما نصت عليه اتفاقيات الشراكة وبرامج التأهيل، قد أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال سواء كانوا منتقلين إلى القطاع الخاص أو إلى العام، وذلك من أجل الحد من التكاليف والأعباء المادية للمؤسسة<sup>(1)</sup>. ولقد بينت إحدى الدراسات الميدانية أن أصحاب المؤسسات المخصصة لا يستطيعون الملاءمة بين المحافظة على حقوق العمال وضمان النجاعة الاقتصادية<sup>(2)</sup>. ولعل الصعوبات التي تواجه ممارسة الحق النقابي، تزداد حدة بالنظر إلى أن الإطار القانوني للنقابات مازال لا يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة تدويل المبادلات، وما يترتب عنه من تحول مركز القرار الاقتصادي والاجتماعي إلى مستوى يتجاوز مستوى السلطة الوطنية. وهذا ما يتجلى بصفة خاصة من خلال تنامي دور المؤسسات المتعددة الجنسيات، واتساع دائرة مناطق التبادل الحر، وهو ما جعل الاتحاد يشير في أكثر من مناسبة إلى ضرورة التفكير في إيجاد آليات تسمح بممارسة الحقوق الجماعية للعمال بصفة تتماشى مع ظاهرة تدويل المبادلات وخصوصية العلاقات المهنية داخل هذا النوع من المؤسسات<sup>(3)</sup>.

وإذا كان هناك اهتمام من قبل الاتحاد بشأن ممارسة الحق النقابي داخل المؤسسة مهما كانت طبيعتها فإن دور الاتحاد داخل الهياكل التي لها علاقة مباشرة بوضعية العمال وخاصة منها هياكل الضمان الاجتماعي، دوائر الشغل، وهياكل التكوين المهني، بقي دوراً محدوداً جداً وهو ما يطرح بشدة مسألة تفعيل دور ممثلي منظمة العمال على هذا المستوى عبر توسيع صلاحيات التمثيل النقابي في اتجاه إشراكها بصفة فعلية في بلورة وتطبيق الاختيارات الأساسية للدولة في المجالين الاجتماعي والمهني<sup>(4)</sup>.

#### \* هياكل التمثيل غير النقابي: المعادلة الصعبة:

شملت مراجعة مجلة الشغل أيضاً هياكل التمثيل غير النقابي داخل المؤسسة وعلى المستوى الوطني في اتجاه التخفيض من عددها وإعادة تحديد صلاحياتها.

(1) سالم لبيض، ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: مثال تونس، الرابط الإلكتروني:

<http://insaniyat.revues.org/7060>

(2) عبدالرحمن المرستاني، الأبعاد الاجتماعية لتأهيل المؤسسات الصناعية في تونس بنزرت نموذجاً، شهادة الدراسات المعمقة (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1998-1999) ص 45.

(3) عبد السلام بن أحيدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 231.

(4) المرجع السابق، ص 231.

## - في مستوى المؤسسة:

عوضت اللجنة الاستشارية للمؤسسة لجنة المؤسسة التي ظهرت إلى الوجود بموجب القانون رقم 60 - 30 بتاريخ 14 سبتمبر 1960 واللجنة الاستشارية المتناصفة التي أنشئت في إطار الاتفاقية الجماعية الإطارية في مايو 1973، ويكتسب وجود هذه اللجنة المستحدثة طابعاً إيجابياً بالنسبة للمؤسسات التي توظف 40 عاملاً فأكثر. ويمثل دور هذه اللجنة الاستشارية التي يتكون نصف أعضائها من النواب المنتخبين من قبل الأعوان، النصف الثاني من نواب يعينهم المشغل، في تيسير التشاور الاجتماعي من أجل تحسين ظروف العمل والإنتاجية داخل المؤسسة. كما تكون اللجنة على علم حول الأوضاع الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها المستقبلية. وتتحول اللجنة إلى مجلس تأديبي يتوجب على رجل الأعمال استشارته قبل اتخاذ أي إجراء تأديبي في حالة الأخطاء الخطيرة التي يقوم بها العامل<sup>(1)</sup>.

واللجنة الاستشارية للمؤسسة ليست هيكلًا لتمثيل العمال بقدر ما هي هيكل للحوار والتشاور داخل المؤسسة، وهي مدعوة أن تأخذ بعين الاعتبار، عند قيامها بمهامها، المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة مثلما تنص عليه مجلة الشغل (الفصل 161 مكرر)، وهذا ما يدل على أن إرادة المشرع اتجهت إلى أن تكون تلك اللجنة فضاء للتعاون والوفاق داخل المؤسسة أكثر مما هي هيكل للتخاطب باسم العمال لدى رجل الأعمال. وهذا ما يجعل الفرق واضحاً بين طبيعة اللجنة الاستشارية وطبيعة الهيكل النقابي الذي يبقى مستقلاً تماماً عن المؤسسة يستمد شرعيته ونفوذه من الحركة النقابية خارج المؤسسة<sup>(2)</sup>.

لكن رغم الإصلاحات التي جاء بها قانون 21 فبراير 1994 فيما يتعلق باللجان الاستشارية للمؤسسة فإن إرساء هذا الهيكل في المؤسسات المهنية بقي محدوداً. كما بقي نشاطها منحصراً في المجال التأديبي. ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب من بينها محدودية وسائل العمل التي أقرها المشرع لفائدة اللجنة، خاصة أن هذه الأخيرة لا تتمتع بمقومات الشخصية القانونية الأمر الذي يجعلها في تبعية واضحة إزاء رجل الأعمال<sup>(3)</sup>.

لكن الأسباب في تحديد نشاط اللجان الاستشارية للمؤسسات وتبعية الواضحة تجاه رجال الأعمال هي التي تفسر، جزئياً على الأقل، وجود تردد لدى العديد من النقابيين في تقبل نظام التمثيل

(1) المرجع السابق، ص 231.

(2) المرجع السابق، ص 232-233.

(3) المرجع السابق، ص 233.

غير النقابي والمشاركة فيه بصفة إيجابية كفضاء للتعبير عن متطلبات العمال، والدفاع عن مصالحهم.

والمؤكد أن الاتحاد مطالب اليوم بوضع إستراتيجية واضحة إزاء هياكل التمثيل غير النقابي داخل المؤسسات، وتحديد كيفية التعامل معها بصفة متجانسة في مختلف الجهات، القطاعات، والمؤسسات من أجل الاستفادة منها وتفعيل دورها بما يخدم مصالح العمال، ويدعم الحضور النقابي داخل أماكن العمل.

#### - على المستوى الوطني<sup>(1)</sup>:

وقع تعويض مختلف هياكل الحوار والتشاور الثلاثية في ميادين الأجور والتفاوض الجماعي والتشغيل باللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي المتكونة من مسؤولين وطنيين يمثلون منظمات القوى العمالية والأعراف والإدارة. وتمثل هذه اللجنة الإطار الرسمي للتشاور الاجتماعي، وتسمح للحكومة بتحقيق السلم الاجتماعي والوفاق الضروري الذي يسبق القرارات المهمة المتعلقة بإدخال التعديلات على تشريعات العمل الوطنية، والتصديق على اتفاقيات العمل الدولية، الزيادة في الحدود الدنيا للأجور، وتنظيم سير المفاوضات الجماعية.

#### ج- التفاوض الجماعي في القطاعين العام والخاص<sup>(2)</sup>.

تلجأ النقابات لوسائل عديدة في سبيل تحقيق أهدافها، مثل التفاوض الجماعي والإضراب. ويعتبر التفاوض الجماعي والإضراب الوسيلتين البارزتين والهامتين.

#### • الحق في التفاوض الجماعي:

#### مفهوم التفاوض الجماعي:

يعني التفاوض الجماعي في العمل النقابي أن يقوم ممثلو العمال أو النقابة أو الاتحاد بتمثيل العمال أو المهنيين أو الموظفين العامين في التفاوض مع صاحب أو أصحاب العمل أو الحكومة، بحيث إن أي اتفاق يتم التوصل إليه يكون ملزماً لهم، وينطبق الشيء نفسه على النقابة أو الاتحاد الذي يمثل أصحاب العمل.

(1) المرجع السابق، ص 234.

(2) المرجع السابق، ص 234.

## • ضمانات الحق في التفاوض الجماعي:

تحتوي الاتفاقيات الدولية على ضمانات تهدف إلى كفالة الحق في التفاوض الجماعي والحيلولة دون قيام السلطات العامة بالمساس به أو الانتقاص منه أو إفراغه من مضمونه، وحماية جهود النقابات في مجال التفاوض الجماعي من التأثير والضغط أو التحكم. وتشمل هذه الضمانات ما يلي:

1 – حظرت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 على السلطات العامة أي تدخل من شأنه أن يحد من الحق في التنظيم النقابي بما في ذلك الحق في التفاوض الجماعي – أو يحول دون الممارسة المشروعة لهذا الحق<sup>(1)</sup>.

2 – يتوجب على الدولة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، اتخاذ تدابير بهدف تشجيع وتيسير التفاوض الطوعي بين أصحاب العمل أو منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، بقصد تنظيم إحكام وشروط الاستخدام من خلال اتفاقيات جماعية<sup>(2)</sup>.

وفي مجال نقابات الموظفين العامين، يتوجب على الدولة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، اتخاذ تدابير بهدف تشجيع وتيسير التفاوض على أحكام وشروط الاستخدام بين السلطات العامة المعنية ومنظمات الموظفين العموميين.

3 – يتعين تسوية المنازعات بين الموظفين العامين والإدارة العامة بخصوص أحكام وشروط الاستخدام وفقاً لما يناسب الظروف المحلية، من خلال التفاوض بين الأطراف أو من خلال آلية مستقلة ومحيدة، مثل الوساطة والتوفيق والتحكيم، يتم إنشاؤها على أن يكفل ثقة الطرفين المعنيين<sup>(3)</sup>.

على الرغم من أن هدف أصحاب الأعمال هو التخفيض في المرتبات لأكبر درجة ممكنة، وهدف العمال هو الحصول على أعلى مرتب ممكن، إلا أن الطرفين كانا متفقين على حاجة لبعضهما البعض. وهذه الحاجة المشتركة فتحت المجال أمام الطرفين للتفاوض بشأن الحقوق والواجبات، حيث قام العمال بتنظيم أنفسهم في التنظيمات النقابية لتساعدهم على المطالبة بحقوق أفضل. وقامت التنظيمات النقابية بتطوير مفهوم التفاوض الجماعي كوسيلة لمطالبة الطبقات

(1) المادة 2/3 من الاتفاقية رقم 87..

(2) المادة 4 من الاتفاقية 98.

(3) المادة 8 من الاتفاقية رقم 151.

المضطهدة من العمال بحقوق تتعلق بالاستقلالية الاجتماعية، والأمن الوظيفي، والأمن الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

ويحتل التفاوض الجماعي في نظام العلاقات المهنية في تونس مكانة مهمة باعتباره أداة لإشراك النقابات في تنظيم تلك العلاقات من خلال إبرام الاتفاقيات المشتركة كمصدر من مصادر قانون الشغل. ويعود ظهور المفاوضات الجماعية في تونس إلى منتصف عقد الثلاثينيات من القرن العشرين عندما أقر المشرع لأول مرة سنة 1936 حقّ النقابات في إبرام الاتفاقيات المشتركة للعمل.

ورغم أن مجلة الشغل قد خصصت عنواناً كاملاً للاتفاقيات المشتركة للعمل (الفصول 31 إلى 51) فإن المشرع لم ينظم بدقة المفاوضات التي تسبق إبرام تلك الاتفاقيات وتمهد لها، فهو يهتم بنتائج التفاوض أكثر مما يعتني بمسار التفاوض وإجراءاته. كما لا يقر المشرع بوجود التفاوض الجماعي، فالقاعدة تبقى لكل طرف حرية الدخول في محادثات أو مفاوضات مع الطرف الآخر، بل حتى في صورة القبول بالتفاوض؛ فإن الأطراف غير ملزمة بمواصلته إلى النهاية، وهذا يعني أن التفاوض الجماعي يبقى رهين ميزان القوى الاجتماعي المتقلب وهو ما يشكل خطراً على السلم الاجتماعي. كما لا يوجد أيضاً إطار قانوني يحدد سير المفاوضات ويضبط الإجراءات التي تنظمها والأجال التي تستوجبها. ومهما يكن من أمر فقد مثلت المفاوضات الجماعية في القطاعين العام والخاص التي بلغت خمس مرات على التوالي وتعتبر إحدى السمات البارزة في نشاط الاتحاد والتي أدت إلى زيادات متتالية في المرتبات، وإلى تحسين نوعي على مقتضيات الاتفاقيات الجماعية القطاعية، والقوانين الأساسية لكل من الوظيفة العامة والمؤسسات الوطنية<sup>(2)</sup>.

وقد كانت هذه الجولات المتتالية من المفاوضات الاجتماعية مناسبة بالنسبة للاتحاد العام التونسي للشغل لتأكيد دوره في توجيه السياسة التعاقدية وتحقيق نتائج إيجابية في سياق مجهوده الذي يهدف إلى تحسين القدرة الشرائية للقوى العاملة وظروف عملهم حيث سجل المرتب الأدنى الحقيقي في المؤسسات غير الفلاحية الخاضعة لنظام 48 ساعة في الأسبوع انخفض ما بين 1986 و1991 بنسبة 3% زيادة بنسبة 1% خلال المدة التي تتراوح ما بين 1992 و 1997 في حين سجل معدل المرتبات خلال المدة الممتدة ما بين 1992 و 1997 زيادة بنسبة 2%<sup>(3)</sup>.

(1) حسام نافذ أبو دلال، النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010) ص 17.

(2) عبدالسلام بن حميدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 235.

(3) التقرير العام للمؤتمر التاسع عشر للاتحاد، المنعقد تحت شعار "التوازن الاجتماعي أساس الرقي" أيام 6، 7، 8، أبريل، 1999.

وإذا كانت التجربة قد بينت أن المفاوضات الجماعية صارت تتم بصفة منتظمة كل ثلاث سنوات، مما أضيف على العلاقات المهنية استقراراً نسبياً يخدم مصلحة العمال والمؤسسات في نفس الوقت، فإنه من الضروري أن يكون لهذا التواصل في المسار التفاوضي أساس تشريعي واضح حتى لا يبقى خاضعاً لتقلبات ميزان القوى بين الأطراف الاجتماعية. ورغم أن دور الدولة في سير التفاوض الجماعي يبقى أمراً محموداً فإن النفوذ الواسع الذي تتمتع به في هذا المجال يحد من حرية التفاوض من ناحية أخرى، وما زالت المفاوضات الجماعية في تونس تنحصر في مسائل تقليدية تتعلق بشروط العمل، وعلاقات الشغل، فإنها بدأت منذ سنوات تتجه نحو التطرق إلى مسائل أخرى كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والتكوين المهني بل ينبغي أن تتطور لتهتم بكل ما يتعلق بمتطلبات وطموحات الأمور الحياتية للعمال<sup>(1)</sup>.

### ثامناً- الحق في الإضراب:

#### - مفهوم الإضراب:

يعنى الإضراب قيام العمال أو الموظفين العامين أو أصحاب المهن بالتوقف المؤقت عن العمل بشكل جماعي كوسيلة ضغط تهدف إلى تحقيق أهدافهم، ويمكن أن يتخذ الإضراب أشكالاً أخرى من خلال اتخاذ إجراءات ذات تأثير سلبي على عملية الإنتاج كوسيلة ضغط تهدف إلى تحقيق الأهداف المراد تحقيقها، وتختلف الأسباب والظروف التي تؤدي إلى الإضراب، لكن الإضراب عادة ما يتم اللجوء إليه عند فشل أو تعثر التفاوض الجماعي كوسيلة ضغط على أصحاب العمل أو الدولة.

#### - القيود على الحق في الإضراب.

الحق في الإضراب ليس مطلقاً، لذا يشترط العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ممارسة الإضراب وفقاً للقوانين المحلية في الدولة<sup>(2)</sup>، وقد أجاز إخضاع أفراد القوات المسلحة أو رجال الشرطة أو موظفي الإدارات الحكومية لقيود قانونية على ممارستهم للحقوق النقابية، بما في ذلك الحق في الإضراب<sup>(3)</sup>.

وتتمتع تونس بالحريات النقابية كبقية البلدان التي يوجد بها النظام الديمقراطي وتتمتع الطبقة العاملة التونسية بحق الدفاع عن مصيرها في دائرة التشريع الاجتماعي وفي حدود الحريات الشخصية الممنوحة لكل فرد من أفراد الشعب. ولكن لم تقدم الحكومة في تونس على منح الطبقة

(1) عبد السلام بن حميدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 236.

(2) المادة 1/8 ج من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(3) المادة 2/8 من المرجع السابق.

العاملة حرياتها للدفاع عن حقوقها، وذلك خوفاً من إثارة غضب المستثمرين الاجانب، وأصحاب الشركات المهنية، ولذلك نراها تهاجم العمال المضربين وتقتلهم برصاصها الفتاك وتعاقب بالسجن، والضرب والتعذيب، وتترك المجال لأرباب رؤوس الأموال وإدارتها المحلية، الانتقام من المضربين بفصلهم من العمل دون موجب ولا وجه شرعي، ومع ذلك فإن تونس تعد من البلدان التي تتمتع بالحريات النقابية وبحق الإضراب<sup>(1)</sup>.

وفيما يكفل الدستور التونسي الحق في الإضراب<sup>(2)</sup>، فإن على الاتحاد العام التونسي للشغل أن يوافق أولاً على الإضرابات، بموجب الفصل 376 من مجلة الشغل التونسية. يجب على الاتحادات والنقابات أن تعلن أيضاً عن مدة الإضراب قبل عشرة أيام من بدئها على الأقل. والعمال المشاركون في الإضراب غير القانوني قد يتعرضون للحبس لفترة تتراوح بين ثلاثة إلى ثمانية أشهر<sup>(3)</sup>. إلا أن لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاحظت أن تعريض الحق في الإضراب لموافقة جهة نقابية جامعة أساسية في تونس يخضع لقيود غير قانوني على حق النقابات في تنظيم الأنشطة والدفاع بحرية عن حقوق الأعضاء ومصالحهم<sup>(4)</sup>. كما ذكرت لجنة الأمم المتحدة أن العقوبة المنطبقة على أي شخص يشارك في الإضراب غير القانوني في تونس، هي غير متناسبة مع حجم المخالفة<sup>(5)</sup>.

### تاسعاً- الانضمام إلى المنظمات الدولية.

بناء على ما جاء في الفصل 252 من مجلة الشغل بخصوص تشكيل الاتحادات النقابية العمالية على غرار تأسيس النقابات، بينت مجلة الشغل التونسية في الفصل 253 "لا يمكن لأية نقابة أن تتكون كفرع لمنظمة نقابية أجنبية تابعة إدارياً لهذه المنظمة وتعتبر النقابة المكونة خلافاً لأحكام هذا الفصل عديمة الوجود"<sup>(6)</sup>.

وقد جاء في الفصل الرابع من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل:

(1) سالم المنصوري، رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946-1956 (تونس: دار الجنوب للنشر، 2013) ص 106.

(2) المادة 8 من دستور الجمهورية التونسية.

(3) الفصل 376، مجلة الشغل التونسية.

(4) للمزيد انظر:

UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights: Concluding Observations, Tunisia, 14 May 1999, E/C.12/1/Add.36: <http://www.unhcr.org/refworld/docid/3ae6ae608.html>

(5) المرجع السابق.

(6) الفصل 253، مجلة الشغل التونسية.

- أ- الإتحاد العام التونسي للشغل عضو بالإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي وبالإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وبمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية وبالمنظمة الجهوية الإفريقية التابعة للإتحاد الدولي للنقابات الحرة وبالإتحاد الدولي للنقابات الحرة ويمكن للإتحاد الإنخراط في منظمات نقابية دولية وإقليمية بعد موافقة المؤتمر العام أو المجلس الوطني.
- ب- يمكن للإتحاد العام التونسي للشغل تجميد عضويته بالمنظمات النقابية الإقليمية والعالمية بإقتراح من المكتب التنفيذي، وبعد موافقة الهيئة الإدارية الوطنية.
- ج- يمكن للإتحاد سحب عضويته منها بعد موافقة المؤتمر العام أو المجلس الوطني.
- د- للجامعات والنقابات العامة حق الإنخراط في المنظمات المهنية الإقليمية والدولية المماثلة ويمكنها تجميد عضويتها بقرار من هيئتها الإدارية القطاعية بعد موافقة المكتب التنفيذي للإتحاد. أما سحب العضوية فلا يمكن أن يكون إلا بقرار من المؤتمر القطاعي أو المجلس القطاعي بعد موافقة المكتب التنفيذي للإتحاد.
- هـ- للإتحادات الجهوية للشغل الحق في ربط علاقات ثنائية مع نظيراتها العربية والدولية حسب ترتيب وإجراءات يحددها النظام الداخلي للإتحاد.
- و- لا يمكن للهيكل القطاعية الوطنية المصادقة على أي قرار تتخذه المنظمات الدولية أو الإقليمية ضد المنظمات الأعضاء بالإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي دون أخذ رأي المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للشغل.
- ز- تلتزم الهياكل النقابية الوطنية والجهوية والقطاعية بقرارات الإتحاد ومواقفه في كل ما يتعلق بالعلاقات الإقليمية والدولية<sup>(1)</sup>.

---

(1) الفصل الرابع، من القانون الأساسي للإتحاد العام التونسي للشغل، المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي جريه في 7-8 و 9 فبراير 2002، ص 3-4.



## المبحث الثاني الجوانب الإدارية والمالية

تشمل حرية ممارسة النشاط النقابي، حرية تسيير الشؤون الإدارية والمالية، بمعنى أنه لا يجب إلزام المنظمات العمالية بلوائح أو أنظمة خاصة لتسيير شؤونها، أو وضع قيود على نشاطها المالي، ولا يقصد بذلك الإجراءات التنظيمية، بل الإجراءات التي تعرقل نشاط النقابة<sup>(1)</sup>.

أولاً- الجوانب الإدارية.. فيما يخص هذه الجوانب سوف نتعرف على الآتي:

### 1- شروط العضوية.

لقد تضمنت مجلة الشغل التونسية أهم شروط العضوية في الفصل 251 حيث يتم قبول انضمام العامل للنقابة عند توفر الشروط التالية- يجب أن يكون أعضاء النقابات المهنية الذين يتم تكليفهم بإدارة هذه النقابة أو بتسيير أعمالها يحملون الجنسية التونسية أصلاً، أو تحصلوا عليها منذ خمس سنوات على الأقل، ويبلغون من العمر 20 سنة على الأقل، ويتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية. ويمكن تعيين الأجانب أو انتخابهم من أجل إدارة النقابة أو تسييرها بشرط أن يكونوا قد تحصلوا على موافقة الكاتب بالدولة للشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية قبل تكوين النقابة أو تجديد مجلسها الإداري عن طريق الانتخاب أو غيره بخمسة عشر يوماً على الأقل. ولا تمنح هذه الموافقة إلا بعد موافقة الكاتب بالدولة الذين يهمهم الأمر. ويحظر إسناد خطة إدارة كل نقابة مهنية وخطة تسييرها على :

أولاً- الأشخاص المحكوم عليهم من قبل أي محكمة كانت وتفوق مدة العقاب ثلاثة أشهر سجنًا ما لم يكن ذلك من أجل مخالفة مستوحاة من دافع سياسي أو نقابي أو من أجل جرح أو قتل على وجه الخطأ.

ثانياً- الأشخاص المحكوم عليهم من أجل: - السرقة، - التحايل، - خيانة المؤتمن، - خيانة الأمانة في الأوراق التي تم التوقيع عليها على البياض، - إستغلال الأشخاص الذين ليس لديهم حق التصرف في أملاكهم، أو إستغلال عدم تحملهم المسؤولية أو إحتياجهم بقصد تحميلهم على القيام بعملية مالية بدون منفعة تقابلها، أو إبرام أي عقد معه من شأنه أن يجعل أملاكه رهن تصرفاته مما يعاقب عليه بمقتضى الفصل 301 من القانون الجنائي، - اختلاس أموال الدولة أو له علاقة فيها من طرف المؤتمن عليها.

(1) إيمان النمى، دور النقابات العمالية في صتغ سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر، نشر إلكترونيًا في مارس 2014، ص 70.

ثالثاً- المحكوم عليهم بالحظر.

رابعاً- العدول والعدول المنفذين وكتاب المحاكم المعزولين.

خامساً- الأشخاص الذين تم الإعلان عن إفلاسهم إما من طرف المحاكم التونسية أو بموجب حكم صادر عن دولة أجنبية وقابل للتنفيذ بالبلاد التونسية ما لم ترجع لهم حقوقهم.

## 2- الهيكلية الإدارية.

سنحاول هنا من خلال التركيز على تحليل انعقاد المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل؛ التثبت من المرور: من الفهم التنظيمي إلى المقاربة المؤسساتية لهذه المنظمة.

### أ- النقابة الأساسية:

تمثل النقابة الأساسية القاعدة الأساسية داخل هيكلية الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تمثله في أماكن العمل داخل المؤسسة ونفس المعتمدية، وتقوم في كل أماكن العمل أو المؤسسات في المعتمدية بطلب من عمال القطاع المعني أو باقتراح من الاتحاد العام التونسي للشغل أو من إحدى هيكله المناطقية القطاعية، بشرط توفر خمسين منخرطاً على الأقل، مع ضرورة إبلاغ قسم النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل<sup>(1)</sup>. أما الفصل 31 من القانون الأساسي للاتحاد فقد نص على أنه في كل مركز عمل أو معتمديه يقل عدد المنخرطين في القطاع الواحد فيها عن خمسين منخرطاً وبالنسبة إلى كل معتمديه لا تتكون نيابة نقابية حسب الشروط الآتية<sup>(2)</sup>:

- 10 منخرطين = نائب واحد.
- من 11 و 20 منخرطاً: 3 نواب.
- من 21 إلى 49 منخرطاً: 5 نواب.

يمثل المسؤولون النقابيون الذين يعادل أو يقل سنهم عن 30 سنة على التوالي 7% و 2% من مجموع المسؤولين النقابيين المنتسبين للهيكل التابعة للقطاعين العام والخاص. ويقدر معدل سن المسؤولين النقابيين القاعديين 42.16% في القطاع الخاص و 44.4% في القطاع العام، وأغلب المسؤولين بالقطاعين الخاص والعام متزوجون بنسبة على التوالي بـ 86% و 92%. ويتصف المسؤولون النقابيون في القطاع الخاص على نظرائهم في القطاع العام وبارتفاع نسبة المنخرطين

(1) أ- ب من الفصل الثلاثون، من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل، المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي جربه في 7-8 و 9 فبراير 2002، ص 28.

(2) الفصل الواحد والثلاثون من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل، المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي جربه في 7-8 و 9 فبراير 2002، ص 29.

الجدد في الاتحاد العام التونسي للشغل، فأكثر من الثلث (36%) منهم انخرطوا في الاتحاد خلال المدة التي تتراوح ما بين 1995 و 2005 وهي المدة التي عرفت تقدم مسار الانفتاح الاقتصادي، مقابل 17% في القطاع العام، كما يتصفون بارتفاع نسبة المنتمين إلى فئة العمال وبمستوى تعليمي أقل مما هو عليه الحال بالنسبة للمسؤولين النقابيين في القطاع العام<sup>(1)</sup>.

#### ب- تركيز الحضور النقابي في الوظيفة العامة وشبه مقاطعة في القطاع الخاص:

سجل القطاع الخاص حتى عام 2005 حضوراً بنسبة 35% من إجمالي الهياكل النقابية الأساسية و32% من مجموع المنتسبين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، أكثر النقابات تتواجد في القطاع العام والقليل منها في القطاع الخاص. وتشارك نقابات القطاع العام في نفس المواصفات: سوق عمل مسيرة إدارياً، نظام يضمن استقرار العمل، مرتبات مرتفعة نسبياً امتيازات إضافية وشعور قوي بالانتماء إلى المهنة، ونظام احتكاري ينظم الأسعار ويتحكم في السوق بالنسبة للعديد من الأنشطة<sup>(2)</sup>.

وتدعي نقابات القطاع العام ظاهرياً الدفاع عن مصالح جميع العمال بالفكر والساعد، فهي في واقع الأمر أكثر ارتياحاً لوضعها في الوظيفة العامة التي يؤمن لها استقرار العمل وأشد دفاعاً على مكاسب منتسبيها الاجتماعية، ويمثل العاملون في الوظيفة العامة (الموظفون في الإدارة العامة وفي قطاعي التعليم والصحة) قرابة 90% من مجموع المنتسبين في القطاع العام و59% من مجموع المنتسبين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل<sup>(3)</sup>.

ويرجع الضعف المسجل لنسب الانتساب في العديد من الولايات، إلى ارتفاع العدد الإجمالي للمنتسبين إلى الاتحاد في كل القطاعات مع العدد الإجمالي للسكان الناشطين المشتغلين لسنة 2004 فإن نسبة الانتساب النقابي لا تتجاوز 13%، وبنفس الطريقة المعتمدة لمقاربة المعلومات الخاصة بكل ولاية تبرز تفاوتاً جهوياً، هذا التفاوت مبني على أربع مجموعات من الولايات جميعها غير متجانسة اقتصادياً، ويتعلق الأمر بالمجموعات الآتية التي تم ترتيبها حسب نسب الانتساب النقابي<sup>(4)</sup>.

- تونس، بن عروس، قفصة (ما بين 23 و 25%)
- صفاقس، القصرين، قابس، الكاف، سوسة، توزر، مدنين، تطاوين (ما بين 14 و 15%).

(1) محمد المنجي غمامي، الحركة النقابية التونسية: بين ثقل الموروث واستحقاقات التأقلم (تونس: مطبعة فن الطباعة، 2011) ص 22.

(2) المرجع السابق، ص 23.

(3) المرجع السابق، ص 23.

(4) المرجع السابق، ص 23.

- زغوان، بنزرت، باجة، سليانة، المنستير، سيدي بوزيد، القيروان، قبلي، (ما بين 10 و 13%) .
  - أريانة، منوية، نابل، جندوبة، المهدية (ما بين 7 و 9%) .
- ويتضح إن لمدينتي قفصة و صفاقس تقاليد نقابية عريقة، ويعود الحضور النقابي المكثف إلى الإرث النضالي التاريخي، ولكن أيضاً للحضور القوي للقطاع العام ممثلاً بالأساس في وجود الحوض المنجمي<sup>(1)</sup>.

### ج- انتخاب المكتب التنفيذي الوطني:

#### \* مكانة المؤتمر العام في تنظيم الاتحاد العام التونسي للشغل:

يُعد المؤتمر العام السلطة العليا للقرار، والمرجع الأخير للاتحاد العام التونسي للشغل. وينعقد المؤتمر العام للاتحاد كل خمس سنوات بقرار من الهيئة الإدارية والوطنية، واستثنائياً بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الوطني الذين يمثلون أغلبية المنتسبين طبقاً لقاعدة التمثيل النسبي التي يحددها النظام الداخلي.

وفي كلتي الحالتين يصدر بلاغ في ذلك، قبل عشرين يوماً على الأقل من انعقاد المؤتمر، ويفتح باب الترشيح لمدة عشرة أيام من تاريخ صدور البلاغ<sup>(2)</sup>. ويشترط في انعقاد المؤتمر العام أو الاستثنائي من الناحية القانونية حضور ثلثي النواب، وتكون المصادقة على القرارات المهمة التي يضبطها النظام الداخلي للاتحاد، الذي يشترط فيها وجوباً المصادقة بأغلبية الثلثين من العدد الإجمالي للنواب، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد المؤتمر يتم تأجيله لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً<sup>(3)</sup>.

وينتخب المؤتمر العام من بين نوابه مكتباً يتكون من رئيس ومساعدين اثنين ومقررين اثنين من غير المرشحين، كما ينتخب لجانته من بين نوابه<sup>(4)</sup>، وبحسب الفصل السادس من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل فإن نواب المؤتمر هم:

- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.
- نواب النقابات الأساسية حسب عدد منتسبي القطاع بالمنطقة، على قاعدة تتولى ضبطها الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل، تضمن تمتع القطاع بكامل نيابات منتسبيه.
- الكتاب العامون للإتحادات المناطقية المتحصلين على نيابة من جهاتهم.
- الكتاب العامون للجامعات والنقابات العامة المتحصلون على نيابة من قطاعاتهم.

(1) المرجع السابق، ص 24.

(2) أ- من الفصل الخامس، من القانون الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(3) ب - ج، من الفصل الخامس، المرجع السابق، ص ص 4-5.

(4) د- من الفصل الخامس، المرجع السابق، ص 5.

- أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية الحاصلون على نيابات دون حق التصويت ويشارك في المؤتمر العام دون حق التصويت أيضاً:
- أعضاء اللجنة الوطنية للنظام الداخلي.
- أعضاء اللجنة الوطنية للمراقبة المالية.
- منسقة اللجنة الوطنية للمرأة العاملة.
- منسق اللجنة الوطنية للشباب العامل.

ويدخل ضمن اللجنة الوطنية قداماء المسؤولين النقابيين، كما يحضره من يمثل العمال المهاجرين، ويضبط النظام الداخلي الترتيب والقواعد المتعلقة بإسناد نيابات المؤتمر<sup>(1)</sup>، وتتمثل مهام المؤتمر حسب الفصل السابع من نفس القانون الأساسي في الآتي:

- مناقشة التقريرين الأدبي والمالي للمكتب التنفيذي المتخلي وعرضهما على النواب للتصويت.
- ضبط البرامج الوطنية في مختلف الميادين.
- اتخاذ القرارات في المسائل المطروحة عبر اللوائح الصادرة عنه.
- انتخاب المكتب التنفيذي الوطني.
- انتخاب اللجنة الوطنية للنظام الداخلي.
- انتخاب اللجنة الوطنية للمراقبة المالية<sup>(2)</sup>.

#### \* تمثيل قوي للقطاع العام في صفوف نواب المؤتمر:

على غرار الهيئة النقابية يجسد مؤتمر المنستير مرة أخرى ضعف تمثيلية القطاع الخاص ولكن أيضاً ضعف تمثيلية المرأة. فمن مجموع 482 نائباً هناك 100 نائب (20%) على الأكثر ينتمون إلى القطاع الخاص و16 نائبة فقط (3.3%) هن من النساء ومن جهة أخرى فإن 3 مرشحات من مجموع 40 مرشحاً هم جميعاً من القطاع العام<sup>(3)</sup>.

#### \* الأصول الجهوية للنواب والنقل الانتخابي للجهات:

يمكن تحديد الهوية العامة لكل نائب وفق متغيرين جغرافيين اثنين هامين جداً: الهوية العامة ولاية النشاط النقابي وولاية المنشأ التي ينحدر منها ويمثل المتغير الأول المقياس الجغرافي الذي يعتمده الاتحاد العام التونسي للشغل لاحتساب عدد النواب الممثلين لكل ولاية، ومن وجهة النظر

(1) الفصل السادس، المرجع السابق، ص 5.

(2) الفصل السابع، المرجع السابق، ص 6.

(3) محمد المنجي غمامي، الحركة النقابية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الانتخابية المتعلقة بانتخاب المكتب التنفيذي الوطني فسوف نفترض أن تصويت النواب سيكون محددًا بصفة رئيسة بمقياس "ولاية المنشأ".

فإذا تمت مقارنة التوزيع الجغرافي للمؤتمرين حسب هذين المتغيرين فإن بعض ولايات المنشأ ستشهد انخفاضاً في عدد الناخبين مقارنة بالعدد المتحصل عليه عن طريق التوزيع بحسب المكان الجغرافي للنشاط النقابي في الوقت الذي يرتفع فيه هذا العدد من الناخبين في ولايات أخرى. إن هذا الانتقال السوسولوجي لأصوات الناخبين يغير مجموع الاصوات في كل ولاية أو ثقلها الانتخابي الحقيقي في المؤتمر<sup>(1)</sup>.

#### \* تأثير الأصل الاجتماعي على نتائج انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي:

يقترح هنا بناء نمط تحليل مميز لاختبار مدى تأثير الأصل الاجتماعي والأصل الجغرافي النقابي وقطاع النشاط الاقتصادي على انتخابات أعضاء المكتب التنفيذي الوطني. فالتحليل المميز يمكن من خلاله التعرف بدقة على المتغيرات التي تميز بين فريق المنتخبين من المترشحين والفريق الآخر من غير المنتخبين.

فالأمر هنا يتعلق بتحديد ما إذا كان هذان الفريقان يختلفان من حيث معدل أحد المتغيرات وبالتالي التنبؤ بالفريق الذي يتعلق به المترشحون لانتخابات المكتب التنفيذي حسب خصائصهم الفردية. ولتحقيق ذلك تم الأخذ بعين الاعتبار في وقت واحد مجموع المتغيرات سألقة الذكر التي تتوفر بشأنها المعلومات بالنسبة لجميع النواب في المؤتمر والمترشحين لعضوية المكتب التنفيذي الوطني وقد بينت نتائج هذا التحليل أن المتغيرات الثلاثة التي تم اختيارها غير مميزة<sup>(2)</sup>.

#### \* تأثير محورين من التحالف الجهوي في انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي الوطني:

أظهرت المحادثات ومعاينة قوائم الحملة الانتخابية عن وجود استقطاب للمترشحين حول محورين رئيسيين هما: محور صفاقس - قفصة الذي يعرف بالمحور التقليدي الذي يسعى للمحافظة على سيطرته على المركزية النقابية باسم "الشرعية التاريخية" ومحور الشمال الغربي والجنوب الشرقي المعروف بـ "المحور المتمرد". وحول هذين المحورين ستتشكل التحالفات الجهوية والسياسية.

وتبرز المعطيات التي تم جمعها حول كل مترشح منتخب وكذلك نتيجة احتساب نصيب أصوات التحالف الجهوي من مجموع نتيجة الاقتراع. حيث إن التحالف الجهوي يمثل ما بين 60

(1) المرجع السابق، ص 26.

(2) المرجع السابق، ص 27.

و92% من نتيجة اقتراح أعضاء المكتب الموالي القائم على الانتماء المناطقي والتباين بين محور صفاقس – قفصة ومحور الشمال الغربي، أن تأثير هذا المتغير ذاته يتفق مع ماذهب إليه عالم الاجتماع دوركهايم لتفسير ظاهرة التعبئة حيث يعتبر أنه لا وجود، في الواقع لسلوكيات جماعية إلا حين يشعر الأفراد أنهم مندمجون في مجموعة بدائية أو مركبة، فالأمر لا يهم، أو حاملون لقيم مشتركة معترف بها نسبياً داخل المجموعة البشرية الأكثر اتساعاً التي يعيشون داخلها، فهؤلاء الأفراد يتجمعون، ويخوضون المعارك للدفاع عن تلك القناعات أو القيم المشتركة.

ويؤكد هذا الأمر السيد نزار، وهو مترشح ولم يتم انتخابه، يشير إلى أن الانتخاب لا يتم على أساس برامج نضالية وإنما على أساس ولاءات جهوية أو أيديولوجية، وأن المستقلين ليس لهم أي فرصة في النجاح ما لم يكن لديهم قاعدة إسناد جهوية أو أيديولوجية أو سياسية<sup>(1)</sup>.

### 3-اختيار القيادات.

يعد اختيار القيادات النقابية من المواضيع الهامة والحساسة في تحقيق استقلالية النقابات من عدمه. "قد يتعرض مبدأ الحرية النقابية إلى الخرق وتفقد النقابات استقلالها إذا تدخلت السلطات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية انتخاب القيادات النقابية ابتداء من اللجان النقابية في الورش والمصانع إنتهاء بالمكتب التنفيذي للإتحاد العام. وقد يأخذ هذا التدخل أشكالاً متعددة منها: التدخل في عملية الانتخابات، أو الاختيار نفسه، أو بالشروط الواجب توافرها في المرشح أو المنتخب. وأحياناً أخرى قد يكون التدخل من خلال دعم ومساندة بعض القيادات النقابية بشكل رسمي ضد القيادات الأخرى<sup>(2)</sup>. ويعتبر مطلب استقلالية الإتحاد من بين المطالب الراسخة جداً لدى الكوادر النقابية، سواء على مستوى القاعدة منهم أو في مستوى القيادة. وذلك بالنظر إلى الخصائص المميزة لهذه القيادة وإلى ارتباط نشأتها وتطورها وعلاقتها مع حركة التحرير الوطني ومع الحزب الواحد بعد الاستقلال. وذلك أن الحركة النقابية تعتبره من المكاسب المهمة والثمينة التي تحسب لها، والمتمثلة في الاستقلال النسبي الذي حققته عبر النضال الصعب والباहुض الثمن، تجاه السلطة الممثلة في الحزب الحاكم وتجاه الأحزاب المعارضة على السواء<sup>(3)</sup>.

وقد ظلت السياسة المتبعة من الإتحاد تنتهج سياستين: الأولى رسمية ومعلنة ومهادنة، تتحرك تحت غطاء الشراكة والوحدة الوطنية، وهو الدور الذي لعبته البيروقراطية النقابية أساساً. والثانية تقوم على السياسة المعادية للنظام والدكتاتورية التي تتبنى القضايا الشعبية وتدافع عنها،

(1) المرجع السابق، ص 28.

(2) رجاء محمد عبدالرحيم الدرسي، مرجع سبق ذكره، ص 164-165.

(3) المرجع السابق، ص 43.

وهو ما فرضته جزءاً من الهياكل الوسطى والقواعد النقابية التي تمسكت باستقلالية المنظمة وجعلت من شعار "الاتحاد مستقل ديمقراطي ومناضل" مركزاً لها<sup>(1)</sup>.

إن البحث عن الاستقلالية الذي كان محرّكاً للنضالات النقابية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أصبح في هذا الوقت إشكالية بسبب الخط المتواصل بين المشاركة والتمثيلية من جهة وبين الشراكة والتفاوض من جهة ثانية. وبالتوازي مع هذا الوضع تبنى الرئيس بن علي سياسة انتقاء قادة نقابيين قابلين لاختيارات الحكومة السياسية والاقتصادية. ولم تصبح إدارة المنظمة النقابية قريبة من حكومة بن علي إلا في سنة 1989، عندما تولى إسماعيل السحباني الأمانة العامة ثم أعيد انتخابه في 1994 و 1999 على إثر مؤتمر مثير للجدل انعقد تحت الرقابة المشددة لسلطة الرئيس بن علي<sup>(2)</sup>.

وبصعود إسماعيل السحباني إلى الأمانة العامة ضعف الدور النقابي في تونس<sup>(3)</sup>، ولما اتهم السحباني باختلاس الأموال وسوء التسيير اضطر إلى الاستقالة في سبتمبر 2000، وخلفه عبد السلام جراد على رأس المنظمة حتى انعقاد مؤتمر طبرقة في ديسمبر 2011<sup>(4)</sup>. وعلق شريف، وهو مدرس ونقابي من صفاقس قائلاً: "المسألة الوطنية مثلت زمن فرحات حشاد العمود الفقري، ثم جاءت الاشتراكية في عهد أحمد بن صالح، فالإصلاح الليبرالي بالنسبة إلى أحمد التليلي تلتها الشعبوية في فترة الحبيب عاشور و"النقابة الشريك" في عهد إسماعيل السحباني. واليوم هناك فراغ. أصبحت القضية النقابية هي الدفاع عن كيانه لأن المحاباة والكذب من الوسائل المؤدية إلى كسب الأصوات ولا أحد يعرف ما يريد"<sup>(5)</sup>.

وبموجب ذلك أصبحت مصلحة الحركة النقابية هي التي تحدد علاقات الاتحاد ببقية مكونات المجتمع من الحكومة والأحزاب الحاكمة والمعارضة، فالسياسة يجب أن تكون في خدمة

---

(1) كريمة بوزيدي، **الاتحاد العام التونسي للشغل وهم دور التوازنات** (مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي)، على الرابط الإلكتروني: [www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=319431&t=3](http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=319431&t=3)

(2) لقد مثل افتتاح زين العابدين بن علي لمؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل في أبريل 1999 إشارة قوية في مسار تدجين السلطة للمنظمة النقابية.

(3) [Blog de [association Cahiers de la la Liberate] أحبك يا شعب: الاتحاد العام التونسي للشغل – نبذة تاريخه، نشر هذا المقال في العدد الثالث من **جريدة مذكرات الحرية**، على الرابط الإلكتروني:

<http://cahiersdelaliberte.org/blog/?p=673>

(4) هالة اليوسفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

(5) انظر:

MAMI Mongi, 2008, Les syndicalistes Tunisiens a lepreuve des changements. Quelles representations? Pour quels enjeux identitaires? (Observations du Congers de Monaster 14-15 et 16 decemdre 2006), Tunis, Master d Anthropologie soeiale et culturelle. Lnstitut Supérieur des Sciences Humaines de Tunis, mars.



العمل النقابي حسب رأي عبد السلام جراد الذي يؤكد في تصريح له لجريدة الصباح اليومية بتاريخ 18 يناير 1990 بأن "ما نطلبه من أي نقابي يناضل في حزب سياسي هو أن يضع جانباً السياسة عندما يباشر العمل النقابي، ويدافع عن مواقف ومصالح الاتحاد العام التونسي للشغل عندما يكون بصدد النضال في حزبه، لكن دون أن يدافع عن مواقف ومصالح حزبه عندما يكون بصدد النضال داخل الاتحاد العام التونسي للشغل"، فالإتحاد يطلب من النقابيين الحزبيين أن لا يكونوا ممثلين لأحزابهم داخل الإتحاد بل يمثلون الإتحاد ونهجه داخل أحزابهم<sup>(1)</sup>.

وكما يؤكد ميسني؛ في دراسة له حول استراتيجيات المنظمات عام 2000، على أنه يجب أن ينظر إلى الأفراد والجماعات داخل المنظمات على أنهم فاعلون يبحثون عن المحافظة على حرية حركتهم وتوسيع مجالها عبر لعبة السلطة مع الآخرين، وهي لعبة يحاول من خلالها كل طرف تضخيم منطقة الشك بشأنها لدى الآخرين وتقليص مجال الشك لديه شأن الآخرين.

فالسطة تبقى إذا عنصراً حاضراً على الدوام في كل وسط منظم باعتبار أنه "لا يوجد نظام اجتماعي منظم ومراقب بالكامل حسب رأي كروزي وفريد (1993) لكن هذا الحضور الدائم للسلطة لا يجب أن يفهم على أننا "في عالم منظماتي يسكنه ميكيافليون صغار. شرسين غير متخلفين، لا دين ولا ضوابط قانونية تقيدهم" إن مفهوم السلطة هو في قلب التحليل الاستراتيجي لا علاقة له تماماً بالميكافيلية بل إنه يفترض استبعاد المدلول "السلبى والقمعي للسلطة، فالعلاقة بالسلطة كما يراها عالما الاجتماع.. هي من جوهر العمل الإنساني "كما تعتبر السلطة "آلية مركزية لا يمكن استبعادها أو الاستغناء عنها لتعديل كل وسط منظم. أما التنظيم فيعتبر في التحليل الاستراتيجي نظام عمل ملموس يعرف على أنه "مجموعة بشرية مهيكلة تنسق بين أعمال أفرادها عبر آليات مستقرة الأدوار نسبياً، وتحافظ على هيكلتها، بمعنى أن استقرار أدوارها والعلاقات فيما بين أفرادها عبر آليات تعديل تنشئ أدواراً أخرى<sup>(2)</sup>.

وتاريخياً تمكنت النقابة التونسية، باستقلالها وحرية مبادرتها، من الوصول في بعض الأحيان إلى درجة التأثير السياسي في الحزب الدستوري الجديد الذي يبقى تحت تأثير قياداتها فيه البرنامج الاقتصادي للنقابة<sup>(3)</sup>. ومثلث الاستقلالية روح النقابة والمبدأ الذي على أساسه يرتكز المناضل النقابي والفاعل الجماعي النقابي، فهي بالنسبة للنقابيين الطريقة المفضلة لتحديد الهوية

(1) محمد المنجي العمامي، الحركة النقابية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(2) المرجع السابق، ص 44.

(3) مجموعة من الباحثين، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) ص 651.

بالنسبة للطرف الآخر سواء كان رجل أعمال أو دولة. إنها في نفس الوقت هدف لذاتها وتمشي في قيد البناء إلى ما لا نهاية له يفترض فاعلين يتمتعون بقدر كبير من الكفاءة الممثلة والمعترف بها فعلياً. والتمسك بالاستقلالية، يبرز أيضاً في قراءة نتائج الاستبيان الذي أنجزه الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 2005، إذ يظهر الاستبيان فعلياً أن الهياكل القيادية آنذاك (الأقدم) تتمسك أكثر في المطالبة بالاستقلالية النقابية من الهياكل القاعدية (الشابة) و 50% من النقابات العامة و 46% من الجامعات و 42% من الاتحادات المناطقية تضع في مقدمة نقاط الضعف للاتحاد العام التونسي للشغل مشكلة العلاقة بالسلطة السياسية<sup>(1)</sup>.

وعندما نقوم بالتركيز على الإحصائيات الانتخابية في تونس؛ يرتبط الموظفون بالدولة والقوى العاملة ببنية نقابية سلطوية. وبطاقة العضوية في الحزب الحاكم شرط إلزامي للعمل لدى الحكومة، وكذلك بالتصويت، فيستخدم الاقتصاد من طرف الدولة من أجل ترسيخ سيطرة الحزب الحاكم، ولقد تحول الاقتصاد إلى أداة إضافية لتثديد قبضة النظام على حياة الناس وخيارهم السياسي. الخيار في تونس هو بين بن علي وبن علي<sup>(2)</sup>.

ومن خلال عملية اقتصادية سهلة، كطلب قرض سهل، تتحول إلى امتحان للولاء السياسي، يقول مواطن تونسي لجريدة اللوموند عن أسباب تصويته في مصلحة بن علي: "أنا لا أؤيده، أنا فقط أصوت له، وفرق شاسع بين الأمرين. ذهب مواطن بعد الانتخابات إلى المصرف ليتقدم بطلب قرض سهل (على بطاقته الائتمانية)، فسألوه عن بطاقته الانتخابية، فهل تطلب منّي بعد هذا أن يكون لدي خيار سياسي"<sup>(3)</sup>. ويضيف مواطن آخر: "الصفقة في هذا البلد سهلة، تترك السياسة للرئيس، وهو بالمقابل يتركنا نعيش، لقد ابتدئنا مصطلحاً لذلك هو "الخبزية" أي يأكل الإنسان ويبقى صامناً"<sup>(4)</sup>.

ومهما بلغت درجة العجز وحالة الضعف فإن الاتحاد العام التونسي للشغل قد بقي سجين ماضيه، فحتى بمناسبة المؤتمر المنعقد في المنستير بقيت ضرورة الاتحاد الذي له موقع خاص وسمات مميزة له حاضرة في ذهن الناخب، فالناخب الدستوري في الاتحاد لا يصوت بالضرورة لفائدة المترشح من حزبه، فالمؤتمر في ذهن الناخب النقابي يجب أن يختار قيادة تتمتع بالحد الأدنى

(1) محمد المنجي غمامي، الحركة النقابية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(2) العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية دون ديمقراطية، ترجمة محمد شيّ، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص 141-142.

(3) للمزيد أنظر:

C. Simon, "La Tunisia sous Ben Ali: Un bonheur ambigu," *Le Monde*, 23/10/1999, p.14.

(4) المرجع السابق، ص 14.

من الاستقلالية تجاه الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة الأخرى. وحتى الذي يصوت للمرشح الدستوري تظل فكرة الوقاية من الحزبية حاضرة في ذهنه، ما يتأكد من خلال فشل المرشح من منطقة المنستير المعروف بانتسابه إلى الحزب الحاكم حيث إنه لم يحصل إلا على (78 صوتاً فقط) بالرغم من وجوده ضمن القائمة الرسمية<sup>(1)</sup>.

#### 4- عقد الاجتماعات.

بالنسبة للحريات النقابية في تونس عليها كثير من علامات الاستفهام، بن علي كان يضيق على العمل النقابي في المؤسسات، واجتماع المؤسسات<sup>(2)</sup>. إن قمع تونس للأنشطة النقابية يقوم بخرق عدد من الأسس المبدئية للقانون الدولي: الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وما ينتبعه من حق في حرية التجمع. إن على تونس التزامات بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتونس صادقت عليه في 18 مارس 1969، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب<sup>(3)</sup>.

حيث يكفل كل من العهد الدولي والميثاق الأفريقي الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع. بينما يحق للحكومة أن تحد من حرية تكوين الجمعيات، فليس لها هذا إلا في ظروف محددة سلفاً، فقط في الحالة التي تنطبق فيها هذه الظروف. طبقاً للمادة 22 من العهد الدولي:

(1) لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

(2) لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

وطبقاً للمادة 10 من الميثاق الأفريقي:

---

(1) محمد المنجي غمامي، الحركة النقابية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 45.  
(2) مقابلة أجراها الباحث مع المنصف بن حامد، الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بصفافس، ومسؤول عن التكوين النقابي والتتقيف العمالي والعلاقات الخارجية. في مقر الاتحاد بصفافس، تونس، بتاريخ 2. 11. 2015.  
(3) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أقرته الجمعية العامة في 16 ديسمبر 1966، قرار الجمعية العامة A (XXI), 21 U.N. GAOR Supp. (No. 16) at 52.U.N. Doc. A/6316 (1966), 999 U.N.T.S. 2200 و دخل حيز التنفيذ في 23 مارس 1976. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تم تبنيه في 27 يونيو 1981، وثيقة منظمة الوحدة الأفريقية رقم: (1982) 58 I.L.M. 5, 21 CAB/LEG/67/3 rev. 5 و دخل حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986.

(1) يحق لكل إنسان أن يكون وبحرية جمعيات مع آخرين بشرط أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون.

(2) لا يجوز إرغام أى شخص على الانضمام إلى أي جمعية على ألا يتعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه في هذا الميثاق.

وورد في المادة 11 من الميثاق الأفريقي: يحق لكل إنسان أن يجتمع بحرية مع آخرين ولا يحد ممارسة هذا الحق إلا شرط واحد ألا وهو القيود الضرورية التي تحددها القوانين واللوائح خاصة ما يتعلق منها بمصلحة الأمن القومي وسلامة وصحة وأخلاق الآخرين أو حقوق الأشخاص وحررياتهم

### ثانياً- الجوانب المالية:

تكفل الاتفاقيات الدولية للنقابات والاتحادات الحق في وضع دساتيرها وأنظمتها وانتخاب ممثليها في حرية تامة، وكذلك تنظيم إدارتها وأوجه نشاطها، وصياغة برامجها، ويحظر على السلطات العامة أي تدخل من شأنه أن يحد من هذه الحقوق أو يحول دون ممارستها المشروعة<sup>(1)</sup>، وعلى ذلك فإن النقابات والاتحادات النقابية هي صاحبة الحق في تحديد شروط العضوية بها. ولا يجوز للدولة التدخل في تشكيل النقابات أو الاتحادات النقابية أو عضويتها، أو في انتخابها أو أسلوب أو برامج عملها أو إدارة أموالها؛ توفر الاتفاقيات الدولية لمنظمات الموظفين العموميين الاستقلال الكلي عن السلطات العامة، كما توفر لهم الحماية الكافية من تدخل السلطة العامة.

ويعتبر من أعمال التدخل (بالمعنى المقصود هنا)؛ أية تدابير يقصد بها الدفع إلى إنشاء منظمات موظفين عموميين تخضع لهيمنة سلطة عامة ما، أو دعم منظمات الموظفين العموميين بالمال أو بغيره من الوسائل بقصد إخضاع هذه المنظمات لهيمنة سلطة عامة<sup>(2)</sup>.

توفر الاتفاقيات الدولية لمنظمات العمال وأصحاب العمل حماية كافية من أية تصرفات تمثل تدخلاً من بعضها في شؤون بعضها الآخر، سواءً بصورة مباشرة أو من خلال وكلائها أو أعضائها، وسواء استهدف هذا التدخل تكوينها أو أسلوب عملها أو إدارتها، على وجه الخصوص، يعتبر من أعمال التدخل (بالمعنى المقصود هنا) أية تدابير يقصد بها الدفع إلى إنشاء منظمات

(1) المادة 3 والمادة 6 من الاتفاقية رقم 87.

(2) المادة 5 من الاتفاقية رقم 151 لعام 1978 الخاصة بحماية حق التنظيم النقابي وإجراءات تحديد شروط الاستخدام في الخدمة العامة.

عمالية تخضع لهيمنة أصحاب العمل أو منظماتهم، أو دعم منظمات عمالية بالمال أو بغيره من الوسائل بقصد إخضاع هذه المنظمات لسلطات أصحاب العمل أو منظماتهم<sup>(1)</sup>

كما نصت تلك الاتفاقيات على أن يتم إنشاء أجهزة، إذا دعت الضرورة، بهدف كفالة احترام حق التنظيم النقابي من التصرفات التي تمثل تدخلا من بعض النقابات في شؤون بعضها الآخر، ومن الأعمال القائمة على أي شكل من أشكال التمييز، لا تخضع منظمات العمال وأصحاب العمل لقرارات الحل أو وقف العمل التي تتخذها سلطة إدارية<sup>(2)</sup>.

إن التمويل بالنسبة للنقابات يعتبر أهم دعائم وجودها، والنقابات التي تعاني أزمت مالية لا تستطيع بطبيعة الحال الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الكثيرة، وفي الوقت نفسه تقف عاجزة أمام الاحتياجات المعاصرة للطبقة العاملة، ولكي تثبت النقابات وجودها وتفرض شخصيتها الاجتماعية كمؤسسات تعمل على رفاهية العمال، فمن الضروري أن تكون في وضع مالي يمكنها من تقديم خدمات ملموسة ومفيدة.

ويعد التمويل مشكلة ذات حساسيات بالغة، لما يثار حوله من موضوعات هامة تتعلق بالجهة الممولة للنقابات. هل هي اشتراكات العمال؟ أم دعم من الدولة؟ وماهي شروط هذا الدعم؟ وإلى غير ذلك من الأسئلة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك قوانين في بعض البلدان تحظر فرض اشتراكات مبالغ فيها سواء من ناحية ارتفاعها أو ضآلتها على حد سواء. وهناك بعض الدول التي تحدد كيفية استخدام أموال النقابات لأغراض تجارية، ومن ناحية أخرى فإن المعونات وأبعادها وأهدافها التي تقدمها الدولة تتوقف على النظام الاقتصادي للدولة، وعلى نوع العلاقة التي تربطها بالمنظمات النقابية<sup>(3)</sup>.

وقد تم تخصيص الباب التاسع من القانون الأساسي للاتحاد إلى مالية الاتحاد، فقد جاء في الفصل الثاني والأربعين منه:

أ- تتكون مالية الإتحاد العام التونسي للشغل: من رسوم الانضمام أو الاشتراك، ومن عائد ممتلكات الإتحاد، ومن المنح والمساعدات والمساهمات والإكتتابات وعائد الحفلات والمهرجانات التي يقوم بها الإتحاد وجميع التشكيلات التابعة له.

ب- تحفظ جميع اموال الإتحاد وفروعه في حسابات جارية ولا يمكن سحب أموال منها أو إحالتها إلا بتوقيع وختم الأمين العام والأمين المساعد المسؤول عن المالية والإدارة أو من ينوب عنهما

(1) المادة 2 من الاتفاقية رقم 98 لعام 1949، المتعلقة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية.

(2) المادة 4 من الاتفاقية رقم 87.

(3) رجاء محمد عبدالرحيم الدراسي، مرجع سبق ذكره، ص 410.

بالنسبة للمكتب التنفيذي الوطني والكاتب العام والكاتب العام المساعد المسؤول عن المالية بالنسبة لبقية الهياكل النقابية.

ج- تحدد الهيئة الادارية الوطنية قيمة الانضمام أو الإشتراك بواسطة البطاقة أو الخصم المباشر، ويضبط النظام الداخلي للإتحاد ترتيبات المصروفات المالية لجميع الهياكل والتشكيلات النقابية.

د- يوجه قسم المالية بالإتحاد العام التونسي للشغل دورياً كل سنة وبعد المحاسبة النهائية قائمة في النقابيين الذين هم في وضعية مالية غير قانونية إلى الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي.

ه- كما توزع الإيرادات العائدة من رسوم الانضمام أو الإشتراك على الهياكل بالتشكيلات النقابية حسب النسب المئوية التي تضبطها الهيئة الإدارية الوطنية ويجب أن تدرج ضمن النظام الداخلي للإتحاد العام.

و- يتحتم على الجامعات والنقابات العامة والاتحادات الجهوية أن تقوم بتسوية وضعيتها المالية والقانونية بخصوص الاشتراكات مع قسم المالية بالإتحاد العام وجوباً كل ثلاثة أشهر وبنفس الدورية يتم تمكين الهياكل من الحصول على النسبة المئوية من إشتراكاتها.

ز- تقدم مصاريف الأنشطة النقابية لقسم المالية بالإتحاد العام شهرياً طبقاً للترتيبات المالية والقانونية التي تحددها الهيئة الإدارية الوطنية، ويحدد النظام الداخلي تفاصيل ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، وحسب رأي الأستاذ الجامعي المنصف وناس "فإن من مصادر تمويل الإتحاد العام التونسي للشغل مصدر الدخل الأول الذي يتم خصمه من قبل الحكومة من مرتبات موظفي الدولة بنسبة 1% من مجموع 730 ألف موظف في نوفمبر 2017؛ وتبلغ نسبة الموظفين والعاملين (المهنيين) الذين يعملون ويشتركون في القطاع الخاص نسبة الموظفين فيه 550 ألف. وعدد المشتركين في اتحاد الشغل 6% من القطاع الخاص من إجمالي 550 ألف"<sup>(1)</sup>.

أما الدخل الثالث من عائد مجموعة العقارات التي يمتلكها اتحاد الشغل التي تقدر ب 1.5 مليار دولار تقريباً فهي مكونة من فنادق وشركات تأمين وعقارات مختلفة. والدخل الرابع هو مقر اتحاد الشغل تم بناؤه منذ ثلاث سنوات تقريباً، ويقع في حي الخضرا وهو مبنى ضخم يتمتع بمواصفات عالية من الفخامة، وقد تم تأجيرها لمجموعة من الشركات له عائدات كبيرة. بالإضافة إلى دعم وتمويل مادي من المنظمات الألمانية الموجودة في تونس مثل ليكسمبورج، روز اليكسمبورج، هاربرت، أديناور، فريم يريس<sup>(2)</sup>.

(1) مقابلة أجراها الباحث مع د. المنصف وناس، مدير عام مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية... أستاذ التعليم العالي في علم الاجتماع بجامعة تونس. بتاريخ 19/12/2017 الساعة 5.5 مساءً بتونس العاصمة.

(2) المرجع السابق.

كما يقول إن الإتحاد مستقل تماماً عن الحكومة؛ و لا يوجد دعم من الدولة إطلاقاً وإنما الحكومة مجرد وسيط بين المواطن واتحاد الشغل<sup>(1)</sup>. غير أن الاستقلالية النقابية على ذلك الشكل يبدو مشكوكاً فيه ولا يتعدى كونه نتاج خطاب رسمي استهلاكي، هذا هو رأي السيد مصباح وهو نائب من منطقة القيروان يعتبر أن نقطة ضعف الاتحاد العام التونسي للشغل مردها أن 65% من النقابيين المنضمين موظفون بالقطاع العام، ويتعلق الأمر هنا بالمساهمات التي تخصم مباشرة من المرتبات وتحويل إلى حسابات المركزية النقابية<sup>(2)</sup>.

ومن جانب آخر، فإن توزيع ميزانية الاتحاد العام التونسي للشغل كما بينه التقرير المالي المقدم بمناسبة انعقاد المجلس الوطني للإتحاد (أبريل 2006)، يظهر بطريقة لا تدع مجالاً للشك التحديات الموضوعية التي تحول دون تحقيق تلك الاستقلالية، ف  $\frac{3}{4}$  الميزانية تأتي من الدولة سواء بعنوان الخصم من عائد مساهمات الاشتراكات (5,753,443,939 د) أو بعنوان الإعانات المالية السنوية التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2,400,000 دينار سنة 2005)، تلك التبعية المالية شبه الكاملة للدولة تجعل كل التلويح بالاستقلالية أمراً مشكوكاً فيه، ومؤشراً على نسبية استقلالية الإتحاد، فالعلاقة بين الإتحاد والسلطة تعتبر علاقة شراكة من طرف 39% من الإطارات النقابية المستجوبة في إطار التشخيص الذي قام به الإتحاد سنة 2005، في حين يعتبرها 34% منهم علاقة تبعية و3% علاقة استقلالية<sup>(3)</sup>.

---

(1) المرجع السابق.

(2) محمد المنجي عمامي، الحركة النقابية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(3) المرجع السابق، ص 46.

## خلاصة:

مما سبق يتضح لنا أن هذه الفترة من 1987 – 2010 تعرضت فيها مجلة الشغل (قانون العمل) إلى حملة دعائية منظمة قدمت فيها على أنها عائق يعرقل مسار التنمية، وحاجز يقف أمام خلق فرص العمل والإستفادة من الثروات، ويتعارض مع مقتضيات المنافسة ومستلزمات العولمة. وقد كان المطلوب هو تفكيك المنظومة التشريعية التي أسهمت في استقرار تونس، وتوازنها الاجتماعي، واستبدالها بأخرى أكثر مرونة وضوابط قليلة بالتجاوب مع السياسة الجديدة في تونس التي دخلت في سياق المنظومة الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق وبموجب ذلك خضعت مجلة الشغل إلى تعديلين جوهريين ومتكاملين الأول سنة 1994 (قانون رقم 29 المؤرخ في فبراير 1994)، والثاني عام 1996 (قانون رقم 62 المؤرخ في 15 يوليو 1996)، وقد سبقت هذه المراجعة استشارات بين الحكومة من ناحية ومنظمي أرباب الأعمال والعمال من ناحية أخرى تمت في إطار لجنة ثلاثية، وقد ساد خلال هذين التعديلين فكرة البحث عن مرونة أكثر لقواعد العمل بهدف تكييفها مع ظروف عولمة المبادلات، خصوصاً تلك التي تتم في إطار علاقة الدولة التونسية مع الاتحاد الأوروبي، لكن الجانب النقابي حرص على ملاءمة ذلك مع حماية الحقوق الاجتماعية.

هذا ويعتبر الاتحاد هو أكبر تحالف من النقابات العمالية في تونس، وهو التحالف القانوني الوحيد للنقابات، وفروعه تنتشر في شتى أنحاء تونس. وأهدافه هي حماية المصالح المادية للعمال في تونس، والدفاع عن الحريات العامة والشخصية وحقوق الإنسان، والعمل من خلال اتحاد النقابات العمالية والمؤسسات العمالية الدولية على حماية مصالح العمال؛ وهو عضو بالمكتب التنفيذي لمنظمة النقابات العمالية الأفريقية، التابع للاتحاد الكونفدرالي الدولي للنقابات العمالية. وأثناء إنعقاد المؤتمر العام للاتحاد، الذي يُعقد كل خمس سنوات، ينتخب أعضاء الاتحاد قياداته في 13 فرعاً داخلياً، منها المكتب التنفيذي. وبالرغم من أن الاتحاد لا يرتبط بشكل رسمي بالحكومة، إلا أن أعضائه لا ينفقون مع قيادة الاتحاد لاقترابها من الحزب الحاكم.

وطبقاً للقوانين التونسية، فإن مؤسسي أي اتحاد جديد عليهم إخطار الحكومة بما يرغبون القيام به كي يتم الاعتراف قانوناً بالاتحاد الجديد. إلا أن النقابيين الذين يحاولون إنشاء نقابات أو اتحادات مستقلة بعيداً عن الاتحاد العام التونسي للشغل يقولون بأن السلطات التونسية منعت عنهم في أغلب الحالات الاعتراف، بأنها لم توفر لهم إيصالات مقابل الطلبات المقدمة، وتنكر فيما بعد أنها استلمت الإخطار. ثم تزعم الحكومة أن الاتحاد المنشأ غير قانوني، وتتدخل في مجريات



العمل به؛ أن حق المواطنين في تشكيل الاتحادات والنقابات والعمل بشكل مستقل بعيداً عن التدخل الحكومي، يكفله الدستور التونسي في المادة الثامنة، ومجلة الشغل، وكذلك المواثيق الأممية والأفريقية لحقوق الإنسان والمعاهدات الخاصة بمنظمة العمل الدولية، التي تم المصادقة عليها من قبل الدولة التونسية. ورغم هذا، فإن العمال التونسيين وأعضاء النقابات يواجهون عوائق لا أساس لها من القانون، على حقهم في حرية التنظيم، ومنها الحرمان من الاعتراف القانوني بالاتحادات خارج إطار الاتحاد العام التونسي للشغل، واختراق الحكومة للنقابات التي توجه الانتقادات للحكومة وسيطرتها عليها، واضطهاد أعضاء الاتحادات الطلابية.

إن هذه الانتهاكات لا يمكن التصدي لها إلا بتغيير القانون. حيث إن الخلل يكمن في طبيعة القوانين البيروقراطية للإتحاد التي استعملتها المركزية النقابية لإفساده حيث خرقت كل القوانين النضالية الأولى التي طرحت على النقابيين المتمسكين بالعمل من داخل الإتحاد ويجب أن تكون تحت شعار الدفاع عن الاستقلالية والديمقراطية النقابية والإطاحة بتوجه المشاركة ورموزها وإسقاط سياسة السلم الاجتماعية.

إن قيادة الإتحاد في هذه الفترة أصبحت معادية لأبسط الحقوق النقابية ومعارضة لأي توجه نضالي وبالتالي فأعضاء هذه المنظمة في هذه الفترة قد تم منعهم من ممارسة حقهم النقابي الشرعي والقانوني في النضال من أجل الدفاع عن مصالحهم وهو وضع لا بد من التأكيد عليه نظراً لانعكاساته السلبية على أوضاع العمال التونسيين الاجتماعية والاقتصادية "وكذلك على حقهم النقابي. إن التقصير من قبل اليسار النقابي في بناء كتل نقابي مستقل يلبي مطالب العمال واستبدال ذلك بسياسة الصراع على المواقع وربط مصيره بقياداته التي قبلت بسياسة المشاركة أدى به إلى أن يقبل بالوضع القائم في الإتحاد" وبالتالي يغض الطرف عن كل التجاوزات والانتهاكات ولا يعمل على مواجهة حالة الفراغ النقابي التي أصبحت تعاني منه معظم القطاعات، ويقف خلف المركزية النقابية والنظام في الموقف من انتفاضة الحوض المنجمي.

من الممكن بروز معارضة نقابية مستقلة ديمقراطية ومناضلة بالرغم من كل الظروف التي عليها الإتحاد لو يتحقق شرط وجودها الأول الذي تقع مسؤوليته على النقابيين المناضلين والمستقلين ممن وقفوا ضد المركزية النقابية ومجموعات اليسار النقابي التابع لها؛ إن علاقة الإتحاد بالنظام تتأرجح عادة بين التعاون والمواجهات، حيث إن التونسيين ينظرون إلى الإتحاد كجهة مستقلة تكافح من أجل مصالح العمال. لكن العديد من أعضاء الإتحاد يقولون إن قيادة الإتحاد تحولت طيلة فترة حكم بن علي إلى تبني علاقة تواطؤ مع الحكومة، وهو ما لا يفضل

أعضاء الاتحاد الأكثر استقلالية. ومع حرصها على السيطرة على هذه المنظمة القوية، فقد سحقت الحكومة محاولات تشكيل اتحادات ونقابات جديدة تعمل على اضطهاد النقابيين باللجوء إلى المضايقات والترهيب والاحتجاز بل وحتى التعذيب.

إن الاستقلالية النقابية للاتحاد بهذا الشكل تبدو مشكوكاً فيها ولا تتعدى كونها نتاجاً لخطاب رسمي استهلاكي، ومن نقاط ضعف الاتحاد تعود إلى أن 65% من النقابيين المنضمين موظفون بالقطاع العام، ويتعلق الأمر هنا بالمساهمات التي تخصم مباشرة من المرتبات ويتم تحويلها إلى حسابات المركزية النقابية. تلك التبعية المالية شبه الكاملة للدولة تجعل كل التلويح بالاستقلالية أمراً مشكوكاً فيه، ومؤشراً على نسبية استقلالية الاتحاد، فالعلاقة بين الاتحاد والنظام تعتبر علاقة شراكة من طرف 39% من الكوادر النقابية التي تم إستجوابها في إطار التشخيص الذي قام به الاتحاد سنة 2005، في حين يعتبرها 34% منهم علاقة تبعية و3% علاقة استقلالية.

## خاتمة الدراسة ونتائجها

## خاتمة الدراسة

تناولت هذه الدراسة بالشرح والتحليل طبيعة العلاقة بين النقابات العمالية والنظام السياسي في تونس: دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل خلال المدة 1987-2010، من خلال رصد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها تونس خلال فترة الدراسة، ومدى تأثير هذه التطورات على النقابات العمالية، وتفاعلها مع النظام السياسي في مختلف الأنشطة القانونية والإدارية والمالية. وجاءت الدراسة في ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول، النظام السياسي وتطور الحركة النقابية العمالية في تونس وقد توصلت الدراسة في هذا الفصل إلى أن النقابة مثلت أول شكل من أشكال التنظيم المعاصر للجماهير في تونس، حيث ناضل العمال في هياكل نقابية أجنبية قبل أن يقوموا بتأسيس تنظيمات إجتماعية وطنية في مطلع العشرينات تماشياً مع تنامي مشاعر الإستقلالية التي ترجمت أيضاً في تأسيس أول الأحزاب الوطنية، وبدأ بذلك مسار من التعايش والتداخل بين الساحتين النضاليتين، الوطنية والنقابية، وبدأ معها مسار من محاولات الهيمنة على الفضاء النقابي، وتطورت تلك المحاولات بصفة دراماتيكية عند حصول تونس على استقلالها السياسي وتولي الحزب الدستوري مقاليد الأمور. كما بينت الدراسة أن الإتحاد قد لعب دوراً مركزياً في النضال الاجتماعي والسياسي إلى جانب الحزب الدستوري الجديد مما جعله في موقع متقدم عندما حصلت البلاد على الاستقلال، وكانت تجربة الإتحاد في علاقته بالنظام تراوحت بين المد والجزر، بين النجاح والفشل، فغالبا ما تستهل كل مرحلة بالصفاء والوئام، ولكن سرعان ما يتصاعد التوتر لأسباب موضوعية أو لأغراض سياسية ذاتية، وينتهي بالصدام والمقاطعة.

بينما تناول الفصل الثاني، الأوضاع السائدة في تونس خلال المدة 1987-2010، ومن الدراسة والتحليل للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبين لنا بوضوح أن هذه الفترة من 1987 – 2010 تعرضت إلى بعض التغيرات السياسية في نظام الحكم، وبعد تولي زين العابدين بن علي في السابع من نوفمبر 1987 رئاسة الجمهورية، استمر في العمل بدستور 1959 لكنه قام بتعديله خدمة لمصلحته، فالقانون الدستوري رقم 51 المؤرخ في 1 يونيو 2002 يتيح لرئيس الجمهورية توجيه السياسة العامة للدولة وضبط اختياراتها الأساسية وشملت التعديلات أيضاً عدم مسؤولية الرئيس الجنائية والسياسية، ومكنته من الحصانة القضائية الوظيفية وأعطته مزيداً من الضمانات حتى بعد انتهاء مباشرته للحكم بالنسبة إلى الأعمال التي قام بها أثناء أدائه لمهامه فإلى جانب "تفرد بن علي بالسلطة، انفرد بالرأي واستحوذ على جميع السلطات، فاستعلى وترفع على رعاياه، المطالبين بالطاعة والخضوع والامتثال.

إن النجاح الذي حققه النظام في بداية التسعينات في تحويل الإتحاد العام التونسي للشغل إلى نقابة مشاركة وسلب الحركة العمالية من أدواتها النقابية يشير على دخول العمال وفئات من الشعب التونسي مرحلة جديدة من الاستغلال والقمع طيلة فترة حكم بن علي. حيث لعبت القيادة المركزية النقابية دوراً فعالاً في بلوغ القوى العمالية التونسية هذا الحد من الاستغلال لما رُجبت بالإتحاد ليتبنى السياسة المناهضة لمصلحة أعضائه وموافقة للنظام ومنظمة رجال الأعمال لتمرير برنامج تأهيل الاقتصاد وما صاحبه من اتفاقيات شراكة وبالمساهمة في تمرير مشاريع الخصوصية وإهمال القطاع العام وكذلك القبول بكل ما ترتب على ذلك من الطرد التعسفي لأعداد كبيرة من العمال وتدهور القدرة الشرائية للعمال والموظفين.

أما الفصل الثالث، فقد تناول بالدراسة والتحليل طبيعة العلاقة بين الإتحاد العام للشغل والنظام السياسي عبر التعرض للجوانب القانونية والإدارية والمالية للنقابات العمالية؛ وقد تبين لنا تعرض مجلة الشغل (قانون العمل) إلى حملة دعائية منظمة قدمت فيها على أنها عائق يعرقل مسار التنمية، وحاجز يقف أمام خلق فرص العمل والأستفادة من الثروات، ويتعارض مع مقتضيات المنافسة ومستلزمات العولمة. وقد كان المطلوب هو تفكيك المنظومة التشريعية التي أسهمت في استقرار تونس، وتوازنها الاجتماعي، واستبدالها بأخرى أكثر مرونة وضوابط قليلة بالتجاوب مع السياسة الجديدة في تونس التي دخلت في سياق المنظومة الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق وبموجب ذلك خضعت مجلة الشغل إلى تعديلات جوهرية ومتكاملين الأول سنة 1994 (قانون رقم 29 المؤرخ في فبراير 1994)، والثاني عام 1996 (قانون رقم 62 المؤرخ في 15 يوليو 1996)، وقد سبقت هذه المراجعة استشارات بين الحكومة من ناحية ومنظمتي أرباب الأعمال والعمال من ناحية أخرى تمت في إطار لجنة ثلاثية، وقد ساد خلال هذين التعديلات فكرة البحث عن مرونة أكثر لقواعد العمل بهدف تكيفها مع ظروف عولمة المبادلات، خصوصاً تلك التي تتم في إطار علاقة الدولة التونسية مع الإتحاد الأوروبي، لكن الجانب النقابي حرص على ملائمة ذلك مع حماية الحقوق الاجتماعية.

هذا ويعتبر الإتحاد هو أكبر تحالف من النقابات العمالية في تونس، وهو التحالف القانوني الوحيد للنقابات، وفروعه تنتشر في شتى أنحاء تونس. وأهدافه هي حماية المصالح المادية للعمال في تونس، والدفاع عن الحريات العامة والشخصية وحقوق الإنسان، والعمل من خلال اتحاد النقابات العمالية والمؤسسات العمالية الدولية على حماية مصالح العمال؛ وهو عضو بالمكتب التنفيذي لمنظمة النقابات العمالية الأفريقية، التابع للإتحاد الكونفدرالي الدولي للنقابات العمالية. وأثناء إنعقاد المؤتمر العام للإتحاد، الذي يُعقد كل خمسة سنوات، ينتخب أعضاء الإتحاد قياداته

في 13 فرعاً داخلياً، منها المكتب التنفيذي. وبالرغم من أن الاتحاد لا يرتبط بشكل رسمي بالحكومة، إلا أن أعضائه لا ينفقون مع قيادة الاتحاد من إقترابها من الحزب الحاكم.

وطبقاً للقوانين التونسية، فإن مؤسسي أي اتحاد جديد عليهم إخطار الحكومة بما يرغبون القيام به كي يتم الاعتراف قانوناً بالاتحاد الجديد. إلا أن النقابيين الذين يحاولون إنشاء نقابات أو اتحادات مستقلة بعيداً عن الاتحاد العام التونسي للشغل يقولون بأن السلطات التونسية منعت عنهم في أغلب الحالات الاعتراف، بما أنها لم توفر لهم إيصالات مقابل الطلبات المقدمة، وتنكر فيما بعد أنها استلمت الإخطار. ثم تزعم الحكومة أن الاتحاد المنشأ غير قانوني، وتتدخل في مجريات العمل به؛ أن حق المواطنين في تشكيل الاتحادات والنقابات والعمل بشكل مستقل بعيداً عن التدخل الحكومي، يكفله الدستور التونسي في المادة الثامنة، ومجلة الشغل، وكذلك المواثيق الأممية والأفريقية لحقوق الإنسان والمعاهدات الخاصة بمنظمة العمل الدولية، التي تم المصادقة عليها من قبل الدولة التونسية. ورغم هذا، فإن العمال التونسيون وأعضاء النقابات يواجهون عوائق لا أساس لها من القانون، على حقهم في حرية التنظيم، ومنها الحرمان من الاعتراف القانوني بالاتحادات خارج إطار الاتحاد العام التونسي للشغل، واختراق الحكومة للنقابات التي توجه الانتقادات للحكومة وسيطرتها عليها، واضطهاد أعضاء الاتحادات الطلابية.

إن هذه الانتهاكات لا يمكن التصدي لها إلا بتغيير القانون. حيث إن الخلل يكمن في طبيعة القوانين البيروقراطية للإتحاد التي استعملتها المركزية النقابية لإفساده حيث خرقت كل القوانين النضالية الأولى التي طرحت على النقابيين المتمسكين بالعمل من داخل الإتحاد ويجب أن تكون تحت شعار الدفاع عن الاستقلالية والديمقراطية النقابية والإطاحة بتوجه المشاركة ورموزها وإسقاط سياسة السلم الاجتماعية.

أن قيادة الإتحاد في هذه الفترة أصبحت معادية لأبسط الحقوق النقابية ومعارضة لأي توجه نضالي وبالتالي فأعضاء هذه المنظمة في هذه الفترة قد تم منعهم من ممارسة حقهم النقابي الشرعي والقانوني في النضال من أجل الدفاع عن مصالحهم وهو وضع لا بد من التأكيد عليه نظراً لانعكاساته السلبية على أوضاع العمال التونسيين الاجتماعية والاقتصادية وكذلك على حقهم النقابي. إن التفتير من قبل اليسار النقابي في بناء كتل نقابي مستقل يلبي مطالب العمال واستبدال ذلك بسياسة الصراع على المواقع وربط مصيره بقياداته التي قبلت بسياسة المشاركة أدى به إلى أن يقبل بالوضع القائم في الإتحاد وبالتالي يغض الطرف عن كل التجاوزات والانتهاكات ولا يعمل على مواجهة حالة الفراغ النقابي التي أصبحت تعاني منه معظم القطاعات، ويقف خلف المركزية النقابية والنظام في الموقف من انتفاضة الحوض المنجمي.

من الممكن بروز معارضة نقابية مستقلة ديمقراطية ومناضلة بالرغم من كل الظروف التي عليها الإتحاد لو يتحقق شرط وجودها الأول والذي تقع مسؤوليته على النقابيين المناضلين والمستقلين ممن وقفوا ضد المركزية النقابية ومجموعات اليسار النقابي التابع لها.

### نتائج الدراسة:

من خلال عرض ما تم تناوله في فصول الدراسة، وتحليل المادة العلمية المتاحة، والقيام بالإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

أولاً: إلى تأكيد فرضية الدراسة التي تقر بأن طبيعة العلاقة بين الإتحاد العام التونسي للشغل والنظام السياسي في تونس خلال فترة حكم بن علي تعكس النموذج الكوربوراتري الذي يعني ذلك النمط من العلاقة الذي يهيمن فيه النظام السياسي على الإتحاد وخضوعه لسيطرته، وبالتالي يفقد الإتحاد استقلاليته وحرية حركته.

ثانياً: تطورت النقابات العمالية في تونس ومرت بعدة مراحل قبل تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل، حيث ناضل العمال في هياكل نقابية أجنبية قبل أن يقوموا بتأسيس تنظيمات إجتماعية وطنية في مطلع العشرينات من القرن الماضي و مع تنامي مشاعر الإستقلالية التي ترجمت أيضاً في تأسيس أول الأحزاب الوطنية، وتأسيس الإتحاد الذي ساهم في النضال الأقتصادي والسياسي إلى جانب الحزب الدستوري الجديد مما جعله في موقع متقدم عندما حصلت تونس على الاستقلال.

ثالثاً: كان الإتحاد في علاقته بالنظام في الفترة الزمنية التي تسبق فترة دراستنا، تتراوح بين المد والجزر، وبين النجاح والفشل، فغالباً ما تستهل كل مرحلة بالصفاء والوئام، ولكن سرعان ما يتصاعد التوتر لأسباب موضوعية أو لأغراض سياسية ذاتية، وتنتهي بالتصادم والمقاطعة.

رابعاً: إن علاقة الإتحاد بالنظام تتأرجح عادة بين التعاون والمواجهات، حيث أن التونسيين ينظرون إلى الإتحاد كجهة مستقلة تكافح من أجل مصالح العمال. لكن العديد من أعضاء الإتحاد يقولون إن قيادة الإتحاد تحولت طيلة فترة حكم بن علي إلى تبني علاقة تواطؤ مع النظام، وهو ما لا يفضله أعضاء الإتحاد الأكثر استقلالية. ومع حرص النظام على السيطرة على هذه المنظمة القوية، فقد قام النظام ممثلاً في الحكومة بالوقوف ضد محاولات تشكيل اتحادات ونقابات جديدة خارج الإتحاد، والعمل على اضطهاد النقابيين باللجوء إلى المضايقات والترهيب والاحتجاز وكذلك التعذيب.

خامساً: إن من مصادر تمويل الاتحاد العام التونسي للشغل ما يتم خصمه من قبل الحكومة من مرتبات موظفي الدولة بنسبة 1% من مجموع 730 ألف موظف في نوفمبر 2017؛ وكذلك من عدد المشتركين في اتحاد الشغل بنسبة 6% من القطاع الخاص من إجمالي 550 ألف؛ و من عائد مجموعة العقارات التي يمتلكها اتحاد الشغل التي تقدر ب 1.5 مليار دولار تقريباً وهي مكونة من فنادق وشركات تأمين وعقارات مختلفة؛ بالإضافة إلى دعم وتمويل مادي من المنظمات الألمانية الموجودة في تونس مثل ليكسمبورج.. روزاليكسمبورج.. هاربرت.. أديناور.. فريم يريس.

سادساً: أن الاستقلالية النقابية للإتحاد عن النظام السياسي في تونس، تبدو مشكوكاً فيها ولا تتعدى كونها نتاجاً لخطاب رسمي استهلاكي، ومن نقاط ضعف الاتحاد تعود إلى أن 65% من النقابيين المنضمين موظفين بالقطاع العام، ويتعلق الأمر هنا بالمساهمات التي تخصم مباشرة من المرتبات ويتم تحويلها إلى حسابات المركزية النقابية. تلك التبعية المالية شبه الكاملة للدولة تجعل كل التلويح بالاستقلالية أمراً مشكوكاً فيه، ومؤشراً على نسبية استقلالية الاتحاد، فالعلاقة بين الاتحاد والنظام خلال الفترة 1987-2010، تعتبر علاقة شراكة من طرف 39% من الكوادر النقابية التي تم إستجوابها في إطار التشخيص الذي قام به الاتحاد سنة 2005، في حين يعتبرها 34% منهم علاقة تبعية و3% علاقة استقلالية.

سابعاً: توجد آليات لضمان حماية الحرية النقابية في تونس، حيث إن حق المواطنين في تشكيل الاتحادات والنقابات والعمل بشكل مستقل بعيداً عن التدخل الحكومي، يكفله الدستور التونسي في المادة الثامنة، ومجلة الشغل، وكذلك المواثيق الأممية والأفريقية لحقوق الإنسان والمعاهدات الخاصة بمنظمة العمل الدولية، التي تم المصادقة عليها من قبل الدولة التونسية. ولكن بالرغم من ذلك، فإن العمال التونسيين وأعضاء النقابات يواجهون معوقات غير قانونية، على حقهم في حرية التنظيم، ومنها الحرمان من الاعتراف القانوني بالاتحادات خارج إطار الاتحاد العام التونسي للشغل.



مراجع الدراسة

## أ- الوثائق:

1. القانون الأساسي للإتحاد العام التونسي للشغل، المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي، جربه، 2002.
2. شهادة المنصف بن حامد، الكاتب العام المساعد للإتحاد الجهوي للشغل بصفافس، ومسؤول عن التكوين النقابي والتثقيف العمالي والعلاقات الخارجية، مقابلة مسجلة في مقر الإتحاد الجهوي بصفافس، تونس، بتاريخ 2 نوفمبر 2015.
3. شهادة الدكتور المنصف وناس، مدير عام مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، أستاذ التعليم العالي في علم الاجتماع بجامعة تونس. بتاريخ 19 ديسمبر 2017، في تونس العاصمة.
4. شهادة محمد الهادي الخزوري، الإطار السابق بنقابة التعليم الثانوي، متفرغ ومنسق في قسم التكوين النقابي والتثقيف العمالي، مقابلة مسجلة في مقر الإتحاد بتونس العاصمة، تونس، بتاريخ 3 نوفمبر 2015.
5. الاتفاقية رقم 87 لعام 1948، المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم.
6. الاتفاقية رقم 151 لعام 1978، الخاصة بحماية حق التنظيم النقابي وإجراءات تحديد شروط الاستخدام في الخدمة العامة.
7. الاتفاقية رقم 135 لعام 1971، الخاصة بتوفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال في المؤسسة.
8. النظام الداخلي للإتحاد العام التونسي للشغل المصادق عليه من طرف الهيئة الإدارية الوطنية، أميلكار، 22، 23 نوفمبر 2007.
9. الاتفاقية رقم 98 لعام 1949، المتعلقة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية.
10. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.
11. دستور الجمهورية التونسية 1996.
12. دستور الجمهورية التونسية، المعدل بالتقنيات المصادق عليها بالاستفتاء الذي جرى في 26 مايو 2002.
13. مجلة الشغل التونسية.

## ب- الكتب:

1. المدني، توفيق، سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2011.

2. إيمان النمى، دور النقابات العمالية فى صتغ سياسات الحماية الاجتماعية فى الجزائر، نشر إلكترونيا فى مارس 2014،
3. بالأحمر، المولدى، فى الثورة، من منظور علم الاجتماع السياسى، تونس: مطبعة فأين أرت برنت، 2011.
4. بالهادى، عبد المجىء، فرحات حشاد نضال ومواقف نضالية 1945-1952، من خلال مجموعة نادرة من الوثائق، تونس: منشورات المعهد العالى لتارىخ تونس المعاصر، جامعة منوية، 2013.
5. برهومى، منعم، المؤسسات السياسية فى المرحلة الانتقالية التونسية، تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2014.
6. بقبق، محمد، مدخل عام لدراسة القانون، تونس: مركز النشر الجامعى، 2002.
7. بن حماد، محمد رضا، المبادئ الأساسية للقانون الدستورى والأنظمة السياسية، تونس: مركز النشر الجامعى، 2006.
8. بن حميدة، عبد السلام، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، 1924-1956، تونس: دار محمد على الحامى، 1984.
9. بن حميدة، عبد السلام، بمساهمة، مصطفى كرىم، منجى عمامى، جدلية العلاقة بين النضاليين الوطنى والاجتماعى فى تارىخ الاتحاد العام التونسى للشغل، روى عمالية، تونس: منشورات قسم الدراسات والتوثىق، 2004.
10. بن عاشور، رافع، المؤسسات السياسية والنظام السياسى بتونس، الإطار التارىخى والنظام الحالى، تونس، مركز النشر الجامعى، 2009.
11. بوراوى، عبد العزىز، نضالات نقابية زواىع وانفراجات 1943-1988، صفاقص: محمد الأزوارى، مطبعة التفسير الفنى، صفاقص، 2013.
12. بوعونى، الأزهر، الأنظمة السياسية والنظام السياسى التونسى، مركز النشر الجامعى، تونس، 2002.
13. التىمومى، الهادى، تونس فى التارىخ من جءىء 14 يناير 2011، صفاقص: دار محمد على الحامى للنشر، 2011.
14. التىمومى، الهادى، خدعة الاستبءاء الناعم فى تونس، 23 سنة من حكم بن على، تونس: دار محمد على الحامى للنشر، 2013.
15. ثابت، أحمد، وآخرون، العولمة وتءاعياتها على الوطن العربى، بىروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
16. الجوهرى، يسرى، جغرافيا المغرب العربى، القاهرة، مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002.

17. الحداد، سالم، الحركة النقابية بين الاستقلالية والتبعية II: الإتحاد العام التونسي للشغل والإشكالات الصعبة، رؤى عمالية، الجزء الأول، تونس، منشورات قسم الدراسات والتوثيق، 2006.
18. الحداد، سالم، الحركة النقابية في تونس بين الاستقلالية والتبعية III: الإتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقبيية بين الوئام والصدام، رؤى عمالية، الجزء الثاني، تونس، منشورات الدراسات والتوثيق، 2011.
19. حشاد، فرح، والفرشيشي، وحيد، الثورة التونسية والتحديات الأمنية، أرشيف الديكتاتورية بين العدالة الانتقالية وقضايا الأمن، الجزء الأول، تونس، دار محمد علي للنشر، 2015.
20. الخويلدي، زهير، الثورة العربية وإرادة الحياة، مقاربة فلسفية، تونس: الدار التونسية للكتاب، 2011.
21. الدقي، نور الدين، تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014، تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، بالاشتراك مع المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2016.
22. دوفرجه، موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
23. الريعيني، محمد بن أبي القاسم، المؤسس في أخبار إفريقية تونس، بيروت، دار المصير، 1993.
24. ريكور، بول، الانتقاد والاعتقاد، ترجمة حسن عمران، الدار البيضاء: دار توبا فال، 2011.
25. سارة، فايز، الأحزاب والحركات السياسية في تونس، 1932-1984، دمشق: المؤلف، 1986.
26. الشابيبي، محمد لطفي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية معا لإفتكاك الاستقلال 1944-1956، الجزء الأول، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015.
27. الشرقاوي، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية، 1982.
28. صبحين، محمد عبد الحكيم، التحضر في الوطن العربي، الجزء الثاني، مصر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1980.
29. صديقي، العربي، إعادة التفكير في الديمقراطية انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة محمد شتياء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
30. الصغير، عميرة علي، الثورة في عيني مؤرخ، تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2012.

31. الصغير، عميرة عليّة، وآخرون، المحاكمات السياسية في تونس 1956-2011، الجزء الأول، تونس: جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2014.
32. الصغير، عميرة عليّة، وآخرون، المحاكمات السياسية في تونس 1956-2011، الجزء الثاني، جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2014.
33. الطباي، حفيظ، الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية، تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005.
34. الطعامنة، محمد محمود، وعبد الوهاب، سمير محمد، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
35. عاشور، الحبيب، حياتي السياسية والنقابية: حماس وخيبات 1944-1981، تونس: منشورات البحر الأبيض المتوسط، 1989.
36. العفيفي، فتحي، "فراغ السلطة في الوطن العربي"، السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
37. العلاني، أعلية، "الحركة الإسلامية التونسية ومسألة البحث عن الذات"، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس، مركز المسير للدراسات والبحوث، تونس، 2011.
38. علاني، أعلية، الإسلاميون التونسيون من المعارضة إلى الحكم، النشأة- التطور- الأفاق، تونس: طباعة نوافبرنت، صفاقس، بمساندة المؤسسة الألمانية هانس زايدل، 2014.
39. عمامي، المنجي، الاتحاد العام التونسي للشغل 1989-1999 عشرية النضال على درب الحداثة، تونس، 1999.
40. عمامي، محمد المنجي، الحركة النقابية التونسية: تونس: بين ثقل الموروث واستحقاقات التأقلم، مطبعة فن الطباعة، 2011.
41. عمر، عبد الفتاح، الوجيز في القانون الدستوري، الدولة، الدستور، السيادة، الأنظمة السياسية والمؤسسات التونسية، تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، 1987.
42. الفيلاي، مصطفى، وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
43. قريعة، عامر، مراحل الحكم في تونس منذ 1956 إلى ما بعد ثورة جانفي 2011، علاقة الوالي بمواطني الجهة رسائل وخواطر، تونس، 2013.
44. القليبي، سلسبيل، "السلطة التنفيذية في الدستور التونسي" في: الدستور التونسي في الذكرى الأربعين لإصداره، 1959-1999، تونس، الجمعية التونسية للقانون الدستوري، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2000.

45. القناوي، بلقاسم، **مذكرات نقابي وطني**، تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998.
46. الكتي، أبتسام، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
47. الكحلاوي، محمد، **معركة 26 جانفي 1978، الأسباب والوقائع - المخلفات والنتائج**، تونس، بدون ناشر، 2011.
48. الكواكبي، عبد الرحمان، **الأعمال الكاملة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
49. الماجري، الأزهر، **الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء**، المغربية للطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2011.
50. المازقي، صالح، **دعوة إلى فهم ثورة الكرامة**، تونس، الدار المتوسطة للنشر، 2011.
51. مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
52. المحجوبي، علي، **الحركة النقابية التونسية الشغيلة، بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي**، تونس: منشورات نظر، المطبعة المغربية، 2015.
53. المرزوقي، سالم كرير، **التنظيم السياسي والإداري التونسي في جمهورية الغد**، تقديم السيد احمد زروق، رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية، الطبعة الحادية عشر، مكتبة المنار، تونس، 2010.
54. مطر، عبد الحميد، **الثورة بين تعثر السياسات ودروب التغيير**، الطبعة الأولى، صفاقس: مطبعة دار نهى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
55. المظفر، زهير، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، تونس: مركز الدراسات والبحوث الإدارية، المدرسة الوطنية للإدارة، 1992.
56. المكني، عبد الواحد، **فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد**، صفاقس: دار صامد للنشر والتوزيع، 2012.
57. المنصر، عدنان، **الدر ومعدنه: الخلافات بين الحزب الدستوري والحركة النقابية في تونس 1924-1978**، جدلية التجانس والصراع، تونس، 2010.
58. منصور، بلقيس أحمد، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004.
59. المنصوري، سالم، **رسالة الاتحاد العام التونسي للشغل 1946 - 1956** افتتاحيات صوت العمل، **فرحات حشاد 1947 - 1948**، احمد بن صالح 1955 - 1956، تونس: دار الجنوب للنشر، 2013.

60. موعادة، محمد، قصتي مع علي أو في صناعة الطاغية، تونس: منشورات كارم الشريف، 2014.
61. نيكولا يو، كاترين غراسيبي، حاكمة قرطاج، الاستيلاء على تونس، تونس، المغاربية للطباعة، 2011.
62. الهرماسي، عبد اللطيف، الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس نموذجاً، تونس: دار سراس للنشر، 1993.
63. الهمامي، حمة، المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية اجتماعية، تونس، صامد للنشر والتوزيع، 1989.
64. والي، خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
65. اليوسفي، هالة، الاتحاد العام التونسي للشغل، قصة شغف تونسية، نقابيون في الثورة، صفاقس: دار محمد علي للنشر، 2016.

#### ج- الدوريات:

1. أمينيه، عبير إبراهيم، "علاقة النظام السياسي بالنقابات في ليبيا، دراسة نقابة المحامين (1969-2009)"، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28، خريف، 2010.
2. بن مرعي، نجيب، أحداث يناير 1978، صفاقس: دار محمد علي للنشر، صفاقس، 2011.
3. حجيء، لطفي، "الاجتماعي التحرري حزب في مهب الريح"، حقائق، العدد 644، 10 أبريل 1998.
4. زين الدين، محمد، الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقات تقاطع أم تكامل؟، الحوار المتمدن، العدد: 1905، 2007/5/4.
5. شكري، عز الدين، "التغير السياسي في تونس وأزمة النظام"، السياسية والدولية، العدد 92، لسنة 1988.
6. العبدلي، عبد المجيد، "كيف نحاكم من أجزموا بحق الشعب"، مجلة المحاماة، منشورات دار الأطرش للكتاب المختص، تونس، أبريل، 2011.
7. العربي، وليد، طبيعة النظام السياسي في ظل التنظيم السياسي المؤقت للسلطة العمومية، مجلة الأخبار القانونية، العدد 114-115 يونيو، 2011.
8. محمود، هناء، "معلومات أساسية عن جمهورية تونس"، آفاق أفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد رقم 7، خريف، 2001.

## د- البحوث والرسائل العلمية:

1. أبو دلال، حسام نافذ، "النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
2. بحث لمجموعة من الطلبة، "نظرية الانتقال الديمقراطي"، ماجستير الدراسات الدستورية والسياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة المغرب، 2010-2011.
3. الزغلامي، حسني، "تأثير العولمة الاقتصادية على ثقافة المؤسسة التونسية، مذكرة ختم الدروس للحصول على الأستاذية في الدراسات الاجتماعية، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية"، تونس، 1999-2000.
4. رجاء محمد عبدالرحيم الدرسي، الاتحاد العام للمنتجين بالجمهورية العظمى (النشأة والتطور)، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2005).
5. شطيبي، حنان، "الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية رافع أو معرقل للأداء البيداغوجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.
6. عباش، عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والأعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008.
7. المرساني، عبد الرحمن، "الأبعاد الاجتماعية لتأهيل المؤسسات الصناعية في تونس بنزرت نموذجاً"، شهادة الدراسات المعمقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1998-1999.
8. ميتكيس، هدى حافظ، "النخبة السياسية في تونس"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1981.

## هـ الندوات والتقارير:

1. فعاليات أعمال الملتقى العلمي الخامس عشر حول ثورات مقاربات ومقارنات، القرن التاسع عشر – القرن الواحد والعشرون منوبة، 17 – 19 يناير 2013، من إعداد وتنسيق الحبيب بلعيد وآخرون، جامعة منوبة، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2014.
2. أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول: "دولة القانون واتخاذ القرار في تونس البورقيبية وفي المغرب العربي 1955-2005".



3. عبد السلام بن حميدة، "التجاوزات في حق النقابيين 1965-1978"، من ضمن الندوة التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية حول: انتهاكات حقوق الإنسان بتونس (1956-2013): بين الذاكرة والتاريخ، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2014.
4. عادل بن يوسف، "المرأة والسلطة في تونس خلال فترة الحكم البورقيبي: وسيلة بورقيبية نموذجاً"، أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبية والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2005.
5. مجموعة من الباحثين، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
6. التقرير العام للمؤتمر التاسع عشر للإتحاد، المنعقد تحت شعار "التوازن الاجتماعي أساس الرقي" أيام 7، 6، 8، أبريل، 1999.
7. التقرير العام للمؤتمر الثامن عشر للإتحاد، المنعقد تحت شعار "التضامن ضمان المستقبل" أيام 18، 17، 16، ديسمبر، 1993.
8. منظمة مراسلون بلا حدود تونس، الكتاب الأسود، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2011.
9. وثائق المؤتمر الثاني والعشرون للإتحاد العام التونسي للشغل، المنعقد في طبرقة، تونس، من 23 إلى 28 ديسمبر 2011. فبراير 2012.
10. التقرير الصادر عن "اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد" في 11 نوفمبر 2011.
11. الندوة النقابية المغاربية ضد العنصرية بتنظيم مشترك بين الإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي والإتحاد الأوروبي للنقابات ببروكسيل في مارس 1997.

#### و- المواقع الالكترونية:

- 1- اليحياوي المختار، "مشروع الأزمة الدستورية في تونس"، 14، 2، 2010، على الموقع الإلكتروني: [http://www.wor dpress.com: "kalimathak verrision conytitute](http://www.wor dpress.com: )
- 2- بشير الحامدي، الحق في السلطة والثروة والديمقراطية قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة، (تونس، سبتمبر 2011) على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298601>
- 2- كريمة بوزيدي، الاتحاد العام التونسي للشغل ووهم دور التوازنات، مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي، على الرابط الإلكتروني: [www.ahewar. Org /debat/s.asp? aid=319431&t=3](http://www.ahewar.Org /debat/s.asp? aid=319431&t=3)

3- حيدر رشيد، تعزيز قدرات النقابات والعمال على مواجهة كافة التحديات، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.3maal.com/main/index.php/ar/newsar/jordonar/39-2012-12-19-11-08-10>

4- لبيض، سالم، ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: مثال تونس، الرابط الإلكتروني: <http://insaniyat.revues.org/7060>

ملاحق الدراسة

## شهادة محمد الهادي الخزوري

أنا محمد الهادي الأخروري، إطار سابق بنقابة التعليم الثانوي منذ 1973، حيث واكبت قسماً مهماً من عمر هذا الاتحاد الذي أعتز بالانتماء إليه، وخضت من أجل ذلك نضالات وقاسمته التضحيات مرّها وحلوها ثم أنا حالياً، أضع خبراتي على ذمة المنظمة، ومحال على المعاش، ولكني متفرغ لخدمة قسم التكوين النقابي والتنقيف العمالي وأنا منسق دواليب هذا القسم.

### كيف نشأت وتطورت الحركة النقابية في تونس؟

الحركة النقابية التونسية نشأت منذ 1924، وفي هذا التاريخ جاء أحد جهابذة الاقتصاد، السيد محمد علي الحامي، من ألمانيا الذي تلقى أبجديات الاقتصاد هناك وانتسب إلى جامعتها ذات التوجه العمالي وذات التوجه الاشتراكي، فجاء وعاد إلى تونس لينقل تجربة اقتصادية تتناسب مع أوضاعها حيث أراد أن يكوّن تعاونيات استهلاك وإنتاج، وخاصة تعاونيات الاستهلاك لكي يجد فيها العامل التونسي بحكم قدرته الشرائية المتدنية، متنفساً خاصة يومئذ كان الظرف الاستعماري وشركات الاستغلال الكبيرة، كانت تأخذ بأسباب الاقتصاد المتطور إلى آخره، فأراد تكوين تعاونيات، "نظام التعاون في تونس"، إلا أنه قد تفاجأ بإضراب يشنه عمال الرصيف في تلك السنة والعمال ليست لهم قيادة، وحتى لا يصاب بالإحباط كان من الضروري تكوين قيادة نقابية لهؤلاء.

فعل ذلك من أجل إثبات وجود قيادة في الإضراب، وتحث التونسيين على التضامن مع هؤلاء العمال الذين يطالبون بتحسين أوضاعهم الاجتماعية فوجد نفسه مدفوعاً بتيار تكوين جامعة عموم العملة التونسية الأولى، ومن خصائص هذه الجامعة النقابية إنها مستقلة عن النقابات الفرنسية التي كانت تنشط في تونس، حيث إن الفرنسيين والأوربيين في تونس ذو خبرة في الصراع النقابي في بلدانهم ونقلوا هذه التجربة إلى تونس.

لكن التونسيين الذين كانوا ينخرطون في تحركات النقابات الفرنسية عندما يتم التوقيع على اتفاقيات، لا تشملهم نتائج هذه الاتفاقيات، ويدعون إلى الحصول على الجنسية الفرنسية لكي تشملهم هذه الاتفاقيات، وهذا يعني ضرب الهوية التونسية. لذلك كانت جامعة عموم العملة التونسية مستقلة عن النقابات الفرنسية، مستقلة عن النظام الفرنسي، وهذا لا يطمئن الاستعمار الفرنسي. فقام بتلفيق التهم له هو ورفاقه بعد سنة من تكوين هذه الجامعة، وقام بإحالته على المحكمة، وقضى حياته ورفاقه منفيين وقد مات في المملكة العربية السعودية، وهذه جامعة عموم العملة التونسية الأولى، لكن العمال التونسيين جاءت معهم الظروف ومنها إعراف الباي في تونس بالحق النقابي، فأرادوا

أن يكونوا نقابة ثانية عام 1936 وكان كاتباً عاماً لها "القناوي"، وهذه النقابة تعتبر جامعة عموم العملة التونسية الثانية على غرار الأولى التي كونها محمد علي الحامي وهي مستقلة.

إلا أنه في هذه الأثناء قد شقها صراع سياسي، وفيها جماعة من الحزب الحر الدستوري التونسي من بينهم "الهادي نويرة"، وأرادوا التضامن مع إضراب قد وقع في الجزائر ضد الرأسمال الأستعماري في الجزائر، فالتقسّم الآخر من نفس الهيئة، قالوا لا بد من الفصل بين النضال المهني النقابي، والنضال السياسي، يعني لو وظفنا هذه النقابة للنضال السياسي، فستندثر وسيعصف بها، وذلك يعني بأنه كان هناك انشقاق، تجاه هذه النقابة استغله المستعمر الفرنسي ليغلق أبوابها.

لكن استمر التونسيون يناضلون في النقابات الفرنسية (C.G.T)، ويشاركون في مؤتمراتها وكانوا البعض منهم من قياداتها، ومن هؤلاء فرحات حشاد، الزعيم النقابي. وكان ورفيقه الحبيب عاشور في مؤتمر وقع سنة 1945، رأوا أن الصراع في هذا المؤتمر لاعلاقة له بمصالح التونسيين، فاستقالوا من النقابات الفرنسية وعملوا على تكوين اتحاد نقابات الجنوب بصفاقس، ثم اتحاد نقابات الشمال، ثم عقدوا مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946.

انضمت له جامعة عموم الموظفين التونسيين، التي كانت قائمة يومئذ وهكذا، جمعت هذه المنظمة بين المناضلين بالساعد والمناضلين بالفكر. وهذه خاصية من خصائص المنظمة النقابية التونسية لأنه في بقية أنحاء العالم المناضلين بالفكر لهم عمادات وهيئات أخرى، أي خصوصية تمثلهم. لكن اتحادنا ضم كل العاملين مهما كان موقعهم في السلم الاجتماعي، وفي الحياة المهنية، من الطبيب الجامعي إلى العامل الذي يشتغل بالأجر الأدنى. وهذه الخاصية جعلت اللحمة بين العمال مهما كانت مستوياتهم قوية، وهي التي جعلت النقابة قوة تعمل على مجابهة السلطات الاستعمارية خاصة عندما تم نفي الزعماء السياسيين وسجنهم، تصدرت هي النضال الوطني، وشخصية فرحات حشاد كانت قوية وذات أبعاد شاسعة، حيث كان يتحدث لا بأسم النقابات التونسية فقط، بل يريد أن يؤسس نقابات مغاربية، كما يريد أن يؤسس نقابات أفريقية مستقلة.

هكذا وأكثر من ذلك، الاتحاد العام التونسي للشغل هو الذي تصدر واجهة النضال الوطني يومئذ أكثر من هذا، ويعني فرحات حشاد نسج علاقات مع النقابيين في كافة أنحاء العالم وخاصة النقابات الأمريكية التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية مع استقلال الشعوب. يعني أن فرحات حشاد هو الذي اصطحب معه الزعيم "الحبيب بورقيبة" ليعرّف عبر النقابات الأمريكية في المنظمة

الأممية بالقضية التونسية، ولهذا وزن كبير وذلك قبل أن يصبح الحبيب بورقيبة رئيساً، وكذلك قبل أن ينفي في جزيرة جالطه وإلى آخره.

والاتحاد أكبر من ذلك. الزعيم "أحمد التليلي"، وهو من منطقة المناجم في الجنوب، وهو الذي كوّن أول جماعة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي، يعني حمل أو دفع رفاقه لحمل لواء المقاومة، المناضلين ساسي الأسود، والظاهر الأسود بالجنوب، الذين قاوموا بالبنديقية، ومصباح الجربوع بالجنوب الشرقي الذين قاوموا أيضاً الاستعمار الفرنسي بالبنديقية، ومعارك كبيرة جداً، يعني الاتحاد كان وراء ذلك.

وحتى بعد الاستقلال، عندما أصبحت تونس مقراً للثورة الجزائرية، أحمد التليلي هو الذي كان يربط الصلة بين النظام التونسي ليقدم للثورة الجزائرية ما تحتاجها، وليقدم للمناضلين الجزائريين كل التسهيلات، من أجل أن ينشطوا في تونس، هذا يعني الاتحاد متعدد الأبعاد.

بالطبع لم تكن السلطات الاستعمارية راضية على ذلك، فقامت باغتيال الزعيم فرحات حشاد ظناً منها أنها بذلك ستوقف هذا المد التحرري، إلا أن ذلك لم يزد التونسيون إلا إصراراً على استقلالهم حتى تحقق الاستقلال. لكن بحكم هذا الموقع الذي كان الاتحاد العام التونسي للشغل في الثورة ضد الاستعمار، يعني في مقاومة الاستعمار، ويعني بحكم هذا الموقع نشأ الاتحاد في جدلية بين النضاليين النقابي المهني والسياسي الوطني، وهذه ميزة يتميز بها الاتحاد العام التونسي للشغل.

ذلك هو الذي أهله بعد الاستقلال أن يسهم في بناء الدولة التونسية الحديثة، بما له من برامج اقتصادية واجتماعية. لم يكن الحزب الحر الدستوري يومئذ، لأنه كان منشغلاً بالنضال السياسي، فالبرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي أعده الاتحاد العام التونسي للشغل بداية من سنة 1952، وتبناه مؤتمر صفاقس للحزب الحر الدستوري التونسي، فأصبحت الدولة التونسية الحديثة، متأثرة بالشأن الاجتماعي بحكم الموقع الذي كان للنقابيين في هذه الحكومة.

حيث إن وزارة الصحة للنقابيين- وزارة الشؤون الاجتماعية للنقابيين – وزارة التربية والتعليم للنقابيين، وذلك يعني بأن الوزارات ذات الشأن الاجتماعي آلت إلى النقابيين، ولهذا تم القضاء على الأوبئة – وتم نشر التعليم – لأنه كان في لوائح الاتحاد منذ تكوينه ينادي بالتعليم الإلزامي والديمقراطي لكافة أبناء الشعب، واستمر هذا الأمر، إلى أن وقعت القطيعة بين الحزب الحر الدستوري التونسي، وبين الاتحاد العام التونسي للشغل، وهذه القطيعة بدأت في الواقع منذ سنة

1965، وذلك يعني أن النظام كان يريد أن تصبح النقابات تحت سيطرة الحزب، وذلك يعني علاقة تصادم بين نظام بورقيبة والاتحاد العام التونسي للشغل.

في مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي "بنزرت" أقر المؤتمر أن تصبح المنظمات الوطنية المهنية سواء كانت منظمة أرباب العمل، أو منظمة الشغالين، تحت وصاية الحزب الحر الدستوري، وهو الذي يقوم بالإشراف على مؤتمراتها. وهذا الأمر لم يُرضِ الحبيب عاشور، الذي كان أميناً عاماً للمنظمة، وكان عضواً في الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي، وكان عضواً في البرلمان أيضاً قال لهم "أن هذا الأمر لا تتخذوه أنتم إنما يتخذه العمال هل يريدون ذلك أو لا يريدون"، وهذا المنطق لم يكن النظام راضياً عنه، فدبر مكيدة له، وخاصة أن الحبيب عاشور في ذلك التاريخ، ونظراً لوقوع تفهقر في قيمة الدينار التونسي، وبمناسبة غرة مايو "عيد الشغل"، طالب يومئذ بالتعويض للعمال عن هذا التدهور في قدرتهم الشرائية، والنظام لم يكن يرضى عن هذين الأمرين، بالطبع هو كان رئيساً شرفياً لشركة بحرية تربط مواني صفاقس بجزيرة قرقنة، ووقع حريق في إحدى بواخر هذه الشركة، فتحمل هو المسؤولية بدعوى أن هذه الشركة غير مؤمنة وأن الحريق فيه أضرار مادية، وأضرار بشرية، فأراد النظام أن يحمله المسؤولية، حيث وجد ذريعة في ذلك، وتم محاكمته وإيداعه السجن.

بالإضافة إلى ذلك فإن النظام تبنى بعض برامج الاتحاد العام التونسي للشغل، فيما يتعلق بمنظور اشتراكي، إلا أن طريقة التطبيق لم يكن النقابيين راضيين عنها، إذ احتجوا على أن الاشتراكية لا تكون مسقطاً ولا تكن بالعنف، وإذا كانت بالعنف فهي أخذ أرزاق الناس بالعنف ويعني أن الاشتراكية لديها ثقافة ويجب تهيئة الرأي العام اليها.

وقد تم إبعاد النقابيين سنة 1965 مع سجن الحبيب عاشور، ووضع على الاتحاد نقابة مُنصّبة من قبل النظام، الأستاذ بشير بلاغة والياً على تونس، يعني محافظاً نصّب على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل وأصبح الاتحاد إدارة عمومية ولم يبقَ منظمة مهنية مناضلة. وفي هذه الأثناء وقعت ما يسمى "باحداث قفصة"، وهي مجموعة جاءت من ليبيا وأدخلت عبر الجزائر عبر الحدود الغربية الجزائرية ووقعت مواجهة مسلحة بين النظام وهذه المجموعة. وفي عام 1970 أبعاد الشرعيون النقابيون، ولكن بحكم فشل التجربة الاشتراكية في تونس تلك التي كانت "للأحمد بن صالح" الذي كان وزيراً وأصله كان في الاتحاد ويمرر بطريقة لا يرضى عنها النقابيين الفكر الاشتراكي، فضعف النظام وأصبحت هناك ردود شعبية ضد هذا الإجراء.

وبورقوية بعدما كان هو الذي يدفع الشعب إلى أن ينظم في تعاونيات بالرضا أو رغماً عنه، وقد وقع إفلاس في النظام، وعندما جاءوا للحبيب عاشور وقالوا له لتغيير النظام، أخرج ولكم أنتم الاتحاد، حيث بدأ النقابيون ينشطون وبإعادة هيكلة الاتحاد من جديد وانخرطوا في النضال النقابي، خاصة وأن الظروف الاقتصادية كانت مواتية وكان آنذاك النفط في تونس، وبارتفاع سعر النفط يمكن للنظام أن يستمع إلى مطالب الشغالين ومن جملة هذه المطالب:

- صياغة عقود مشتركة بين أرباب العمل والعمال يحدد الواجبات والحقوق، فكان ذلك. حيث وصل عددها (46) عقداً مشتركاً يغطي جل القطاعات.
- المطالبة بالتغطية الاجتماعية والتقاعد.

أي الأمور سارت وفقاً لمسارها الحسن، لكن كان شبه اتفاق على ذلك بين الحبيب عاشور، والهادي نويرة رئيس الحكومة آنذاك. إلا أن الاتحاد شعر أولاً بأن النفط بدأ يتقلص في البلاد التونسية وبدأ يتدهور هذا من جانب - وجانب آخر شعر الاتحاد أن تسيير المؤسسات يعني فيها فساد وسوء تسيير - وشعر بأن الاقتصاد التونسي أصبح تابعاً "كامبرادور" يمثل الشركات الكبرى الفرنسية والأوروبية، وليس صانعاً وخالقاً للثورة وخالقاً لاقتصاد تونسي مستقل، وقد بدأت المواجهة هنا بين الاتحاد العام التونسي للشغل والنظام.

وكان الإضراب العام في 26 يناير 1978 يعني مواجهة قمعها النظام بكل عنف وبكل شدة، وتقريباً بلغت الأرقام الرسمية 300 قتيل، وحالة طوارئ، ووضع النقابيون في السجون، وأنا شخصياً كنت في "الدهاليز" السفلى في إدارة الأمن، والحبيب عاشور في الطوق الثالث ورفاقه، وأحيل النقابيون على المحاكمات ووقفت معهم حركات تضامن كبرى في العالم كله، ومع المحاميين الذين كانوا يدافعون على النقابيين أمام محاكم أمن الدولة سواء كان في تونس وفي المحاكم الابتدائية في سوسة وصفاقس وغيرها من الجهات. لكن النظام ليس باستطاعته المحاكمة، فنحن كنا 500,000 منخرط، عندنا قرابة 3000 إطار نقابي، ولا يستطيع أن يحاكم ثلاثة آلاف نقابي، والنظام يحاكم الهيئة الإدارية التي اتخذت قرار الإضراب، والبقية خرجنا - الذي خرج بقي متحملاً وزر أولئك الذين تركهم هناك في السجون، فلا بد من دعم عائلاتهم، وتجنيد المحاميين للدفاع عنهم، ولا بد من فضح هذا القمع لدى الرأي العام العالمي، هذه مسؤوليات كانت في عاتق النقابيين الشرعيين الذين تم الإفراج عنهم وخرجوا من السجن.



والآن لو تعود إلى جريدتي "الراي" بالعربية، و"ديموكراسي" بالفرنسية. وكانت الجريدتان عندهم مهمتان من الاستقلالية، ستجد لوائح التنديد بهذا القمع، وبالاستيلاء على الاتحاد وعلى المنظمة ذات الشأن والبعد التاريخي والوطني إلى آخره. وأضر هذا الوضع بتونس كما قلت ضعفت الجبهة الداخلية مما دفع "القذافي" إلى أن يبعث بأولئك إلى قفصة بالتنسيق مع بعض الضباط الجزائريين. والتونسيون كانوا ينددون بهذا الإعتداء على بلادهم مهما كانت مواقعهم. ولكن يأتوا "للحبيب عاشور"، في السجن ويقولوا له لماذا لا تدلي ببلاغ انت في هذا الاعتداء الذي يتم على تونس؟ فيجيب ويقول: "نحن في السجن، أنا فرد، ولا يمكن أن أتخذ قراراً لوحد، فأنا فرد، ونحن منظمة نقابية ديمقراطية كل قرار لابد من أن ينبثق عن النقابيين عن هيئاتهم وسلطات قرارهم" وتم الإفراج عنه آنذاك.

وقد شعر النظام بأن الجبهة الداخلية صارت ضعيفة وبدأ الإفراج على النقابيين وأنجزنا مؤتمر بقفصة، باستثناء الحبيب عاشور، ويقول بورقيبة ارجعوا إلى الحبيب عاشور، ووقع الإفراج عن الحبيب عاشور ولكن نفي في قربص "مركز إستحمام في الوطن القبلي"، وفي مؤتمر قفصة قررنا بأنه لابد من الإفراج على الحبيب عاشور وعودته إلى سالف مسؤولياته النقابية، فإن لم يقع ذلك على المكتب التنفيذي المنبثق عن مؤتمر قفصة أن تحققوا ذلك مع النظام، وإن لم تحققوه فلنجتمع في المجلس الوطني بعد ستة أشهر وأن نتدارك الأمر، ونعرف كيف نعيد الحبيب عاشور إلى النشاط النقابي.

ووجد النظام نفسه مجبراً بعد ستة أشهر على عودة الحبيب عاشور، لأن الاستثناء رفعه عنه النقابيون أي وزارة النقابيين ولم يرفعه النظام، هذه تجربة أولى يعني كيف؟ لم بدأت انحرافات في النظام يعد الاتحاد مقوم من مقومات، ومن مبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل مبدأ الاستقلالية في قراره وكثير من المبادئ الديمقراطية والاستقلالية ونقول: "عاش الاتحاد العام التونسي للشغل والنضال حراً ومستقلاً ومناضلاً"، وهذه المبادئ لا يوجد فيها بيع ولا شراء.

وفي نهاية النظام البورقيبي وقعت أزمة أخرى مع النظام عام 1985 وأعيدت الكرة بأزمة الخبز وبعد أزمة الخبز مباشرة، فالنظام يريد أن يرفع الدعم عن المواد الأساسية ولا يريد اتحاد قوي، ولكن "محمد مزالي"، ورفاقه يسعون على خلافة بورقيبة لأنه مريض ووجود الاتحاد يشوش عليهم وهم في صراع على خلافة بورقيبة، فلابد من ضرب الاتحاد. حيث تم اقتيادنا مرة أخرى إلى السجن، بين عشية وضحاها نجد أنفسنا في الضابطة العدلية ببين عمران، والباب، متشتتين مما أدى إلى الضعف، وذلك هو الذي جعل "زين العابدين بن علي"، في التفكير، فالآخرين سياسيين

وهو بيده الأمن بيده العسكري والجيش، حيث كان وزيراً للداخلية، ومن بعد رئيس الحكومة أي الوزير الأول ودون أن يعرف بورقيبة، حيد العسكر يعني الإبعاد عن السياسة.

وعند وقوع الانقلاب أدرك أنه لن يستطيع، وهو يعرف حيث كان وزيراً للداخلية ومن قبلها مديراً للأمن سنة 1987، ونحن كنا سجناء وهو مدير أمن، وفي نفس وزارة الداخلية لما أدرك أنه لا يمكن له أن يحكم إلا اذا تم تحييد الاتحاد العام التونسي للشغل، فعمد إلى إخراج النقابيين من السجون، وقلنا وأعطينا القوائم من أجل أن يعودوا إلى مهتهم فتطبع الوضع السياسي، وكان بين الاتحاد وبين السلطة ميثاق غير معلن "أنت تتركني أخدم، وأنا لا أشوش عليك"، وليتم ذلك لابد وأن نتفق على دورية للأجور، دورية لمراجعة الأجور، فكل ثلاث سنوات تجلس الحكومة مع الاتحاد لمراجعة الأجور، هذا جانب.

لكن كان بيننا شيء آخر، يعني كنا قد انتصرنا عليه بصورة معلنه دون أن يخترق أحد منا الخط الأحمر، وزين العابدين بن علي عندما جاء وجد الميزانية فارغة، وطبعاً سيتدخل البنك الدولي، ويتدخل صندوق النقد الدولي، معاً من أجل انتعاش الاقتصاد التونسي، ولكن سيفرضون شروط ومن جملة هذه الشروط - الخصوصية - الانخراط في العولمة بتداعياتها المتعلقة بالمنافسة وإلى غير ذلك، ونحن قمنا ببناء المؤسسات التونسية والشركات الوطنية منذ الاستقلال ولا يمكن التفريط فيها. والصراع هنا هو نحن ضد الخصوصية ومع قطاع عام قوي، قطاع عام يحقق التوازن الاقتصادي مع القطاع الخاص، ولا يترك القطاع الخاص يتغول ويمتد ويضر بخبز المواطن وحاجاته، حينئذ الصراع غير معلن لا للخصوصية، وهم أحياناً يخصوصوا وأحياناً نحن نقول لا للخصوصية العشوائية، وقد حافظنا على القطاع العام نسبياً، ولكن تم شيء نقوله "اتحاد حر مستقل ومناضل" أين النضال؟

النضال في وقت بن علي كل الناس، الحركات السياسية كلها، من بعثيين، وقوميين، وناصريين، وشيوعيين، واشتراكيين، كلهم كانوا يأتون للاتحاد ويستظلون بظله، لأن اجتماعاته العامة هي الوحيدة التي يمكن أن تتضمن نقداً للنظام نسبياً، يعني لا تؤثر عليه بصفة مباشرة فهو متنفس حينئذ كانوا كلهم ينشطوا في قطاعاتهم صلب الاتحاد العام التونسي للشغل، ويحضروا الاجتماعات العامة، وأعضاء في الهيئة الإدارية يعبرون عن شأن الحريات، وفي نفس الوقت كانت منظمة يطلق عليها "منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان"، قام بتكوينها نخبة من التونسيين سنة 1976، وهي منظمة مستقلة تتصدى لانتهاك الحريات العامة، والفردية وتتصدى لانتهاك الحقوق

خاصة أن هؤلاء "زين العابدين بن علي" لا يساعده أن تكون هذه المنظمة الحقوقية التي لها امتدادات وجسور مع المنظمات النقابية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة وإلى آخره.

حيث كان يريد أن يضربها ويضيق عليها الخناق، ويحدث هيئة تابعة له تعنى بالحقوق السياسية والاقتصادية، ولكن الاتحاد الوحيد هو الذي كان يقول للنظام "إرفع يدك عن هذه المنظمة هذه المنظمة هي مكسب لتونس في العالم".

هذه المنظمة يعنى لابد أن تقوم بدورها، وهو يضيق عليها ولا يتجرأ، لأنه في ذلك يقول بأن الاتحاد سيتحرك بقوة لكن يضيق عليها العمل، ونعني بذلك التمويل، ولا يتركها تتبع انخرطاتها لكن الاتحاد كان يمد لها يد العون. وكانت فروع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تجتمع في مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل، المناضلين التابعيين لها، يجتمعون وكانوا يحضرون ويقررن أيضاً في سلطات قرار الاتحاد العام التونسي للشغل خاصة في جهتي جنودية والقيروان – والقيروان وهي التي منها الأمين العام للاتحاد، الأخ حسين العباسي، حيث كان كاتب عام الاتحاد الجهوي بالقيروان.

ولما جاءت الثورة لم تكن هناك منظمة تغطي كامل البلاد بفروعها ومقراتها، إلا الاتحاد العام التونسي للشغل، فكانت المظاهرات تخرج في الاتحاد، واللافتات تكتب في مقرات الاتحاد، والشعارات تتبلور في صلب الاتحاد، وكانت تخرج ضد النظام وكانت القيادة كلما تم إيقاف نقابيين أو سياسيين، وكذا يتدخل لدى السلطة لا تزيدي في النار اشتعالاً، حيث يطلب الإفراج مباشرة هو الوحيد، ولم بدأ القمع ووقعت تصفيات جسدية في جهات القصريين، وسيدي بوزيد، و في تالة، إلى آخره، الاتحاد لم يكن راضياً على ذلك، فقرر الإضراب العام بتونس الكبرى يوم 14 يناير الذي كان عندنا يوماً مشهوداً، يعني لم تغرب شمس ذلك اليوم إلا بفرار هرم السلطة. وقبل ذلك اليوم شنت يوم 12 يناير في صفاقس تجمعاً عمالياً وشعبياً لم نعرفه منذ 5 أغسطس من عهد الاستعمار، وهكذا بدأ الاتحاد بعد أسبوع من فرار بن علي ينادي بمجلس لحماية الثورة، ونادى المحاميين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين وبدأوا يفكرون في كيفية أن يذهب نظام بن علي دون رجعه.

وقاموا بالضغط على "محمد الغنوشي"، يعني حتى لا تكون في وزارته رموز النظام السابق. فلما أبى، شد الاتحاد إزر الشباب في القصبه (1)، والقصبه(2)، حين بدأ يطالب منذ فترة الغنوشي بضرورة إنشاء مجلس لحماية الثورة حتى نقطع مع النظام، وكان الغنوشي وحكومته

يقولون هذه حكومة موازية لكن نحن دفعنا مع المجتمع المدني، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين، الاتحاد العام التونسي للشغل، دفعنا من أجل تصور سياسي للانتقال الديمقراطي، وفرض على الحكومة الثانية حكومة "الباجي قائد السبسي"، مع "فؤاد المبرع"، بعد الغنوشي تولى الباجي قائد السبسي رئاسة الحكومة فرضت عليه ذلك، وتبلور الأمر فجأت الهيئة العليا للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي ترأسها العميد "عياض بن عاشور"، وكانت فيها كافة مكونات المجتمع السياسي والمدني التي جاءت بالانتخابات الأولى، ومن بعدها المجلس الوطني التأسيسي، ومن بعدها مهدت للانتخابات الثانية، ونحن الذي تدخلنا في الأزمة "الرباعي الراعي للحوار الوطني"، الذي استحق جائزة نوبل للسلام كان بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل... شكراً.

مقابلة أجراها الباحث مع المسؤول النقابي، محمد الهادي الخزوري، في مقر الاتحاد بتونس العاصمة، تونس، بتاريخ 2015/11/3.

شهادة "المنصف بن حامد".

كيف استطاع الاتحاد العام التونسي للشغل أن يمارس دوره النقابي، وأن يتكيف مع ظروف وأوضاع تونس؟

إذا كانت الفترة ما بعد 1987، بالنسبة لنا دخلنا في اتفاق إطاري عام مع السلطة القائمة آنذاك بعد انقلاب بن علي، على بورقيبة، وبن علي أولى الأولويات التي جاء بها هو تركيز السلم الاجتماعي، عبر الميثاق الوطني، ثم مع الأحزاب، ثم تحديد دور الاتحاد في علاقة بالسياسة التعاقدية والمفاوضات. وقد بنى بن علي علاقة شراكة بينه، وبين القيادة النقابية، وبمقتضاه عملنا سبع جولات مفاوضات التي فيها وقع تحسين الأجور، ووقع رفع الأسعار مقابل ذلك.

ولكن هناك كل ثلاث سنوات ندخل في مفاوضات اجتماعية علاوة على الجانب الترتيبي في علاقة بالأنظمة الأساسية القطاعية وإلى غير ذلك. وتوصلنا في العشريتين، العشرية الأولى كان على رأس المنظمة "إسماعيل السحباني"، والعشرية الثانية كان على رأس المنظمة الأخ "عبدالسلام جراد" الذي بدأ عمله بداية من سنة 2002، ودور الاتحاد دائماً يدافع على منظوريه، من خلال مبادئ وثوابت بعلاقة بالدفاع على الطبقة الفقيرة، وهم من منظوري الاتحاد وهم الأجراء في الوظيفة العامة، في القطاع الخاص، وكذلك في القطاع العام، وبعد عام 2011، قام الاتحاد بدور أكبر في علاقة بقيمة المبادئ التي قامت عليها الثورة "في تونس"، وهي مطالب اجتماعية صرفة

وهي العدالة الاجتماعية، الحق في الثروة، المساواة على مستوى الضرائب، محاسبة المتهربين من الضرائب.

والاتحاد وجد نفسه يتبوأ في موقع مهم جداً، بالمقارنة مع الأحزاب التي كان دورها سياسياً، أما دور الاتحاد فهو نقابي وطني واجتماعي، وهذا هو الذي خضناه من خلال الاتحاد. وواصلنا في الدفاع على منظورينا، وبصراحة بالنسبة للعشريتين التي مرت بالاتحاد، تمكّن من عمل تحول في بعض القطاعات، ولكن بعض القطاعات الأخرى بقيت مهمشة، تلك التي لم تنل نصيبها من زيادات معقولة ومحترمة، وإجمالاً، كان دور الاتحاد دور محوري، سواء في العشريتين، عشرية التسعينيات والألفية الثالثة، وأقول أول شرارة انطلقت من مقرات الاتحاد الجهوية وخاصة سيدي بوزيد والقصرين.

وكانت الاتحادات المحلية التي هي تمثل معتمديات، كانت غرفة عمليات في تأطير وتوجيه المنتفضين، والذين كانوا أساساً من شرائح البطالة وكانت الشريحة الكبيرة هي شريحة العمال وشرائح الخدّامة الذين يخدمون بالفكر والساعد، والتي كانت أجورهم على دون المأمول، وأقول للذكر لا الحصر، هناك من يوجد عنده بكلوريا زائد خمسة، بكلوريا زائد سبعة، تجده يخدم حارس أو منظر، ومن عنده إجازة حقوق ويخدم حارس ليلي في مدرسة إعدادية ثانوية.

### ما مدى استقلالية النقابات العمالية "الاتحاد" عن النظام السياسي في تونس؟

الاتحاد يبني على النضالية، والديمقراطية، والاستقلالية. والاستقلالية هي استقلالية القرار النقابي بمعزل عن السلطة، وعندما يكون عندنا نزاع شغلي مع السلطة، يجب أن تحكمه المواثيق الدولية، وتحكمه القوانين القائمة ونحن ندافع عن استقلال القرار النقابي، وعليه أن لا يكون منسجم مع خيارات السلطة. وبالنسبة لنا الاتحاد هو وعاء لكل الخلفيات السياسية ولكل المتسيبيين والمتحزبين موجودين في نقابات. والنظام الداخلي، والقانون الأساسي للاتحاد، عند إنطلاقته أكد أن منظمنا منظمة مستقلة، لا توظف لأي حزب. وبالنسبة لنا عندما نقول "منظمة مستقلة" بما في ذلك الناس القائمين بشغل البلاد الذين هم متربعين في السلطة، والفيصل بيننا هي المواثيق الدولية والقوانين، كمجلة الشغل، أو قانون الوظيفة العامة وما شابه ذلك. وعندما نقول الاتحاد مستقل، نأخذ على سبيل الذكر – السلطة نعرف موقفها من القضية الفلسطينية، وموقفها من قضية العراق، وقضية سوريا.

ونحن موقفنا نقوله وبكل وضوح، بالنسبة للسلطة في فترة بن علي وحتى فترة ما بعد بن علي بخصوص قانون تجريم التطبيع نرى بعض الأحزاب إستماقت حتى لا يمر هذا القانون. ونحن عندما نرى المسألة الوطنية في علاقة بالقضية الفلسطينية وقضية العراق، مواقفنا ثابتة تعبر عليها أعلى سلطات القرار، وأعلى سلطات القرار للاتحاد ما هي؟ هي لوائح المؤتمرات والمجالس الوطنية والهيئات الإدارية. فالمؤتمر هو أعلى سلطة وكذلك المجلس الوطني هو ثاني سلطة، والهيئة الإدارية هي سلطة قرار وهي ثالث سلطة.

وعندما نقول ندعم القضية الفلسطينية ندعمها قولاً وفعلاً وممارسة، وعندما ندعو إلى استقلال دولة فلسطين هي من النهر إلى البحر ودحر الكيان الصهيوني. أما بالنسبة للسلطة مازالت تعترف بالحلول المملة التي فيها بث السم في الدسم، مثل الحلول التي تحب أمريكا فرضها على مستوى السلطات في مستوى مركز القرار كما الأنظمة الاستبدادية، أو الأنظمة التي جاءت ما بعد الثورة، حتى في المرحلة الانتقالية ونحن موقفنا ثابت بالنسبة لهذه المسألة. كذلك الاستقلالية ماذا تعني بالنسبة لنا نحن نعرف المسؤولين النقابيين ونعرف منخرطين، ونحن بالنسبة للنظام الداخلي والقانون الأساسي، يقول كل واحد عنده صفة حزبية يتخلى على المسؤولية النقابية، أمين عام حزب أو ما شابه ذلك، أي مستقل عن العمل الحزبي وعضو لجنة مركزية إلى غير ذلك.

وعندما نأتي على سبيل الذكر لا الحصر أبناء الجبهة الشعبية. أو نظراء نداء تونس، أو نظراء النهضة، أي منخرطين في النهضة وبقوا موجودين في النقابات بصفتهم النقابية ولن يوظفوا اختيارات حزبهم على مستوى المنظمة، والتي تأخذ قراراتها من سلطة القرار عبر المؤتمر والمجلس الوطني والهيئات الإدارية الوطنية.

### ما طبيعة العلاقة بين الاتحاد والنظام السياسي؟

علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالسلطة هي في ظاهرها علاقة شراكة، فالنظام من جانبه تثببت اختياراته، ونحن من جانبنا الدفاع على منظورينا والتصدي لاختياراته إن كانت جائرة في حقنا، ومع بن علي أقول بكل صراحة القيادة النقابية وعبر لوائحها كانت الهياكل الوسطى في الاتحاد ضد خيارات بن علي بالكامل، بينما القيادة النقابية كانت متماهية إلى حد ما مع السلطة. ولكن وصلنا في مطبات في العلاقة بالسياسات التعاقدية أو بالمفاوضات الاجتماعية.

ومعنى ذلك أن الحل نجده من خلال رئيس الدولة ممثل السلطة، والأمين العام ممثل الاتحاد، ونصل إلى وفاق عبر زيادات مجزية ومُرضية، هذه في فترة بن علي، وأقول بكل صراحة

بن علي كان يهأب الاتحاد ويخاف منه، وكان لا يحب أن يدخل مع الاتحاد في صدام، والتجارب عام 1978 - 1985 والذي هو كان رأس الحربة للنظام بصفته العسكرية، وبصفته الأمنية، جعلته يتعظ من الاتحاد ويضعه بجانبه كشريك، أفضل من أن يعاديه حتى يضمن ديمومته، ولا يقع في صدام معه. وحيث إن الموضوع متعلق بالفترة ما بين 1987 - 2015، يجب أن نتكلم بدقة ففي فترة 2011 جاءت الحكومة الانتقالية التي يترأسها الغنوشي، والسبسي، وأخذنا زيادات في 2011 في الحكومة الانتقالية، حكومة"الترويكا" التي جاءت عبر إنتخابات المجلس التأسيسي وتأسيس الدستور.

وحكومة الترويكا في الظاهر تظهر الديمقراطية، ولكن المرجعية التي تعود إليها تم معرفتها من خلال ممارساتها على أرض الواقع، ووصلنا في مطب وأنسداد الأفق فيما يتعلق بالتسميات والخطط الوظيفية. واستخدموا الدولة كغنيمة، والاتحاد واجه هذه المسألة بكل قوة، وكذلك وصل بهم اليأس وعدائهم للاتحاد، إلى الاعتداء على المقر المركزي رمز الاتحاد العام التونسي للشغل بالزباله، والقمامة عبر مليشياتهم. وكما بورقبيبة، وبن علي، استعملوا المليشيات الموالية لهم، ولكن بصورة محتشمة، فيما هؤلاء بطريقة سافرة وواضحة لغرض تقييد الاتحاد ويريدون أن يحصروا دوره في الدور الاجتماعي فقط.

ولكن في 2012، فرضنا زيادات، و2013 بحكم الواقع الذي تعيشه البلاد وانهييار الدولة، والإغتيالات السياسية التي قمنا بمواجهتها بإضرابات عامة للتنديد بها، وهم كانوا صراحة متربصين بالاتحاد، وفي 2013 لم نتوصل للزيادات وكان عاماً أبيض على مستوى الزيادات، و2013 - 2014 فرضنا حكومة تكنوقراط ومراجعات بعده، عبر حوار وطني الذي كسبنا من خلاله "جانزة نوبل للسلام".

هذا هو الدور السياسي الذي لعبه الاتحاد مع شركائه المحامين والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، وأهم مكونات المجتمع المدني، خرجت السلطة وجاءت انتخابات 2014، قامت الحكومة القائمة هذه ونحن الآن في 2015 وأقول إحقاقاً للحق، وقعت زيادات في الجانب المالي، ونتظر في الجانب الترتيبي القوانين الأساسية ومراجعتها والترقيات المهنية وإلى غير ذلك، والأفاق المالية وتنظيم العمل في القطاع العام والقطاع الخاص بلاغ مشترك ومازلنا ننتظر في ترجمته، ووقعت زيادات أعلن عليها لأرضاء شرائح الوظيفة العامة، ولكن في القطاع الخاص إنقلب علينا اتحاد الصناعة والتجارة، والآن يقوم بمساومتنا علي مستوى زيادات ضئيلة.

والآن نحن في مطب حقيقي ونأمل من الله الزيادات تكون في مستوى آمال وطموحات وانتظارات عمال وعاملات القطاع الخاص التي هي شريحة مسحوقة ويقع انفراج ومفاوضات. ونحن الجلسات التفاوضية الخاصة بنا الآن لم تكتمل، وأقولها بوضوح عندما نأتي للجد؛ نحن عندنا مسائلنا ومشاكلنا المتعلقة والخاصة بالنظام، والاتحاد مخزون نضالي كبير جداً بحكم جماهيره.

### هل توجد آليات لضمان حماية الحرية النقابية في تونس؟

بالنسبة للحريات النقابية في تونس عليها كثير من علامات الاستفهام، بن علي كان يضيق على العمل النقابي في المؤسسات، واجتماع المؤسسات. والسلطة القائمة بعد 14 من يناير 2011 أصبحت هي أيضاً تضيق على الحريات النقابية، عبر مرة جاءت بلجان إصغاء، وهم "قوادها"، وضعوهم على مستوى المؤسسات كمخبريين، وكذلك بالنسبة للتضييق على المستوى النقابي بعدم تمكينه من حق الاجتماع، حق التنقل، وإلى غير ذلك. ولكن 14 يناير جاءت بكثير من الحريات النقابية علينا المحافظة عليها، بالرغم من تأمر السلطة التي أرادت تقنين الإضراب عبر الدستور، أرادوا أن يقيدوا، وينقصوا من دور المنظمة فيما يتعلق بحق الإضراب، لكن نحن فرضنا الأمر الواقع وكان لنا أدرع، وقدمنا مقترح دستور، ودستور دولة مدنية، في حين أن الدستور الذي كان يهياً له والأغلبية كانت للنهضة "حزب كانت له المرجعية الدينية"، وكان سيأتي لنا بدستور ثيوقراطي وهذه كانت الطامة الكبرى.

ونحن ما هو طلبنا من السلطة؟، مثل بن علي من قبل في الواجهة يقول أنا مع الحريات النقابية، وكان في الظاهر يتظاهر بالديمقراطية وكان منسجماً مع القيادة النقابية ويحب الإنسجام حتى في حالة وقوع مطبات. صراحة ينسجم مع القيادة النقابية على الأقل من أجل تسوية الأوضاع لكي تذهب نحو الاستقرار. وعندما جاءت القضية العراقية نحن تمردنا وساندناها بكل قوتنا من خلال مسيرات، وانتفاضات من أجل نصره فلسطين، وبن علي يخاف من الطرف النقابي. ولهذا ترك نقاط استفهام في إزاحة السحباني، علاوة على أن السحباني فهو سارق وكان متماهي مع بن علي وكان هو جلسيه علي مستوى الحركة النقابية، ولكن بن علي عندما قام بزيارة إلى كركاس وتكلم على الحريات النقابية، والرجل توهم بأن الاتحاد يستطيع لعب دور أكثر من رئيس الجمهورية، وبن علي يومئذ ضحى بالسحباني وجعله كعصف مأكول، وجاوا بالأخ عبدالسلام جراد.

ونحن في الاتحاد العام التونسي للشغل مطلبنا الوحيد هو تطبيق الاتفاقات الدولية عبر منظمة العمل الدولية، وعندنا بالنسبة لاتفاقية الحق النقابي، اتفاقية رقم (87)، هذه تعني حفظ الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، واستغلت بعض الأحزاب ذلك من خلال النهضة عملت



"المنظمة التونسية للشغل" والسحباني بكل سرقاته وإلى غير ذلك نجح في عمل منظمة أطلق عليها أسم "اتحاد عمال تونس"، والحبيب قيزه عمل "الجامعة التونسية للشغل"، لكن الاتحاد أكبر من ذلك باعتبار تنوعه وعمقه التاريخي وإلى غير ذلك. ولدينا اتفاقات كبيرة رقم (98)، حق التنظيم في المفاوضات الاجتماعية، اتفاقية رقم (100)، هذه فيها المساواة بين العمال والعمالات في الأجر وعدم التمييز بين الجنسين، الاتفاقية رقم (180) الحق في الضمان الاجتماعي، الاتفاقية رقم (131)، تحديد الحد الأدنى للأجور لتواكب تكاليف المعيشة والحد من المقدره الشرائية. وهذه تأتي وتستكمل الاتفاقية رقم (98)، الخاصة بالمفاوضة الجماعية، ولدينا الاتفاقية رقم (138)، الخاصة بعدم تشغيل الأطفال القصر، والاتفاقية رقم (142)، الخاصة بالحق في الترفيه، الحق في الترقية المهنية، وهذه تدخل في الجانب الترتيبي.

ولدينا الاتفاقية رقم (150)، الحق في السلامة والصحة المهنية، حيث إن هناك وجود أخطار من ممارسة مهن بعينها، وهذه تكفلها الاتفاقيات، وعلاوة على مجلة الشغل، فيها العديد من الفصول التي تواكب الاتفاقيات الدولية والحكومة التونسية مازالت متقاعصة، وبصراحة بوتيرة غير سريعة فيما يتعلق بتطبيق واحترام الاتفاقيات الدولية.

### ماهي مسؤولية الاتحاد عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

الاتحاد في لوائحه ومبادئه دائماً الاشتراكية، ومبدأنا العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق وثوابتنا ومبادئنا واحدة. فالاتحاد الذي استطاع أن يبني دولة من لا شيء بعدما تركها الاستعمار خراب، هذه في فترة الستينيات، فما هي مسؤوليتنا نحن في الاتحاد عن الأزمة الاقتصادية، والاختيارات الآتية من السلطة واضحة فيها وجليه وكذلك بصماتها.

نحن في فترة السبعينيات "فترة إنويرة"، التعاطي الذي كان نكسة وانتكاسة على الاقتصاد التونسي وكانت جميع الأطراف وخاصة رأس المال الذين كانوا يحبون خوض هذه التجربة واستقرت أوناس من هذه التجربة والذي خلقت في السبعينيات الرأسمالية الموغلة. ونأتي إلى عام 1986 حيث عملوا لنا الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، بمقتضى العولمة المتوحشة والاقتصاد الحر، والاقتصاد المبني على الربح والاقتصاد الذي لا يحترم البشر ولا المؤسسات، وبن علي تمكن من عمل "مافيوز" اقتصادي، وناس اقترضت من البنوك.

وبعد عام 2011، قلنا من الواجب محاسبة كل الناس، وبالتالي المساواة في الضرائب والحقوق والواجبات. ورأينا اليوم رأس المال الفاسد يتأمر، والأزمة هذه غير مسؤول عليها

الاتحاد. فالإتحاد ينبه من مخاطر الاختيارات الاقتصادية وينبه من الأزمات، ونحن بصراحة كيف ضحينا في 2013، انتظرنا "الترويكا" من أجل أن تعطينا مبادئ حول التضحية. وفي الوقت الذي فيه الأجراء يضحون، كانت الترويكا تغرف في مغام على مستوى السلطة وعلى مستوى الزيادات، وعلى مستوى الدولة فيها 10 مليون من السكان، وقرابة 100 وزير، فيها مابين وزير ورتبة وزير فيها قرابة 130 وزير.

ونحن نبهنا من هذه المخاطر ونحن عندما حذرنا من المخاطر هذه ما هي العناوين التي قامت عليها الثورة؟ هي التشغيل، غلاء الأسعار، وهي انتهاك شريحة من الشرائح. والاتحاد من أجل أن يواجه ويتصدى لكل اختيارات الموالاة من صندوق النقد الدولي، الذين أرادوا ضرب القطاع العام من أجل الخصخصة، وكذلك ضرب صندوق الدعم الذي لم يبقَ به شيء. واليوم نرى "مافيزات"، في الزيت، والكهرباء، في القطاع العام، في كذا... في كل شيء، والاتحاد العام التونسي للشغل نحن في حلٍ من كل أزمة قائمة في البلاد، والذي ينبه ويدافع على منظوريه بكل ما يمتلك من قوة ولكن عليهم وضع كل شيء على الطاولة وسوف يروا ما دور الاتحاد.

### ما الدور الذي لعبه الاتحاد في عملية التحول الديمقراطي في تونس؟

عملية الانتقال الديمقراطي بالنسبة للاتحاد، وأنا مسؤول على التكوين النقابي والتثقيف العمالي، والاتحاد ممارسته الديمقراطية ضاربة في العمق منذ تأسيسه في 20 يناير 1946. أولاً: أمانا بالمجلة الانتخابية وعلينا القيام بتحسينها حتى ترتقي لأمال وطموحات الشعب التونسي، ولا تقصي أي حزب مهما كان حجمه، لكي يقع الانصهار، وكذلك لعب دور سياسي لكل حزب مهما كانت اختياراته. ويوجد لدينا أحزاب ليبرالية، ولدينا أحزاب من اليمين ولدينا أحزاب من اليسار، ومساهمنا بماذا تتمثل بعد 14 يناير؟ دخلنا المرصد النقابي، المرصد الوطني مع الهيئة العليا التي هي هيئة مستقلة نحترمها، ولكن النقابيين قاموا بمراقبة انتخابات المجلس التأسيسي، وعبر التقارير التأليفية وبالرغم من بعض التجاوزات من عديد التجاوزات التي رصدناها، نقول بأن الانتخابات كانت شفافة ونزيهة وكانت قد أفرزت كل ما أحبه الشعب التونسي.

وفي الانتخابات التي أجريت في 2014، وهي انتخابات حكومة دائمة ورئاسة الجمهورية، ولنخرجوا من المؤقت، كذلك لعبنا دور كبير في تكريس الممارسة الديمقراطية عبر آليات الانتخاب، وأنا شخصياً كنت المسؤول على مسألة الانتخابات، مع المرصد الوطني النقابي، ولعبنا دور وأعطينا تقاريرنا التأليفية في الانتخابات التشريعية والرئاسية في مرحلتها الأولى، وفي

مرحلتها الثانية في الدورة الأولى والدورة الثانية، وأهم دور لعبه الاتحاد بعد الاغتيالات السياسية التي مرت بها البلاد. حيث إن غول الإرهاب بدأ يتهدد بالبلاد.

فالإتحاد كان هو العمود الفقري والمحرك الأساسي لتركيز حوار وطني حقيقي سياسي، وبمقتضاه تم التوافق وخرجنا، وصراحة لا أذيع سرّاً، قلت الاتحاد لعب دوره الرئيسي ومنقول والمناطق به وشركائه في المجتمع المدني حتى نجيب البلاد ما لا يحمد عقباه، وأنا أقولها لك صراحة ولا أذيع سرّاً" أرهق الأمين العام والقيادة النقابية في هذا الحوار الوطني"، ولهذا مرت سنة 2013، وكانت بعض الأحزاب تدعي بكونها جماهيريتها وكانت بعنوان الديمقراطية والمدنية، وغير ذلك وهي تخفي جلباب الإرهاب. واليوم يوجد لدينا تساؤلات تتعلق بالاغتيالين السياسيين والتحقيق مازال قائماً، وفي مفاجآت ومفاجعات، ويمكن وأقول حتى تورط بعض الجهات التي لم تكن على البال. والاتحاد لعب دور توازن، ثم حوار حقيقي في مجراه الحقيقي وأراد أن يعدل الكفة بين أحزاب متلهفة على السلطة، وأحزاب تقودها أجندة أجنبية، وعندما نقول الاتحاد مستقل، فهو مستقل على كل الأطراف وعلى كل الأطياف، وعلى كل الأحزاب، ولعبنا دور وخلقنا مبدأ الذي هو مبدأ سحري في تونس، وهو الذي جنّب البلاد من كل الهزات الذي هو مبدأ "التوافق".

والتوافق اليوم مازال هشاً، والبلاد وضعها أيضاً هش والاتحاد نحو الأفضل، ونحو ديمقراطية حقيقية تكون فريدة من نوعها في الوطن العربي. واليوم الثورة السورية مرغت، وثورة اليمن أنظر إليها، والشقيقة ليبيا نكن لها كل إحترام. ونطمح أن لا يصادر أحد إرادة الشعب الليبي، لا الكتاب الأخضر، ولا الأزرق ولا الكتاب الأسود، ونتمنى لكل الأطراف التوافق، ولكن ليبيا لن نتخلى عنها، ليبيا تتمتع بمخزون من الثروات ولديها شعب أبيّ، الذي تعلم من خلال جهاد عمر المختار، والقلب يدمي عندما نرى إلى الآن لم تصل إلى التوافق نظراً لتمترس قوات في قمة الرجعية ولاؤها للأطراف الأجنبية، أكثر من ولائها للوطن وليبيا.

### من هو المؤثر في الآخر الاتحاد أم النظام السياسي؟

بالنسبة لعملية التأثير عملية التأثير تبني بالمواقف والاتحاد عندما نعلن على مواقف اتخذناها في لوائحنا وبياناتنا هي التي تؤثر على الجانب السياسي، ونحن الجانب السياسي يؤثر فينا عندما يعلن على خياراته، والجانب السياسي إذا عمل مواقف ترتقي لطموحات الخدمة ننسجم ونتقاطع في ذات الوقت. وإذا عمل مواقف مناقضة فعندها نعمل المواقف التي تنبهه، وتبدأ عندها تأثيرات وتبدأ عندها تداعيات، وقد حذرنا بن علي من مغبة سياسة العصا، (ياودي) استعمل الجزره، عليك

بالجلوس على الطاولة، وعندما نعمل برنامج اقتصادي واجتماعي بن علي كان يعمل قبل استشارات وهمية في التعليم، وفي الصحة، وفي النقل، وفي جميع المجالات سواء كانت صناعية، أو اقتصادية، حيث كانت استشارات وهمية وبعد ذلك يصنع خياراته.

الاتحاد نحن لدينا خبراء لدينا الأقسام المكونة للاتحاد، مثل قسم التكوين والتثقيف والعلاقات الخارجية، وقسم النظام الداخلي، قسم الوظيفة العامة، لدينا قسم التشريع والمشاريع، قسم الصحة والسلامة المهنية، قسم الشباب العامل والمرأة والجمعيات، وقسم الإعلام، وهذا هو الاتحاد مثل الماكينة، حاجة تكمل حاجة وهذا يحسدوننا عليه. ويعترفون لنا به في المنظمات الدولية والإقليمية، والسلطة اليوم سواء أحببت أم كرهت تعترف بالدور الرئيسي والمناط بعهدة الاتحاد وصرح الأمين العام للاتحاد بذلك في أكثر من مناسبة.

### ماهي مصادر قوة الاتحاد، وأين تكمن نقاط ضعفه؟ إن وجدت؟

أحياناً نقول إيجابيات تقابلها سلبيات، والاتحاد القوة التي لديه تكمن في تاريخه، في دحره للمستعمر في تقديمه قوافل من الشهداء في 29 يناير 1985، وفي 26 يناير 1978، ونحن دفعنا ضريبة وهذه هي مصدر قوتنا، الاتحاد مصدر قوته يستوعب جميع الأطياف السياسية وتلتقي على موقف واحد. ولكن نقاط ضعف الاتحاد بدأت تظهر، وعلينا بتحديد آلياتنا في الخطاب النقابي في الاقناع، وصراحة عندما نرى نقابة أساسية التي هي نواة العمل النقابي، نحن لدينا في النقابة الأساسية سبع أعضاء وعندما تجد عضوين يخدمان كاتباً عاماً، وكاتب عام مساعد، هنا يوجد نقص، حيث قوة الدفع عندما تعمل برباعي الدفع، وسباعي الدفع ليس مثل ما تعمل بثنائي الدفع، والاتحاد اليوم "الماكينة"، وهذه يجب أن تشتغل على الحد الكافي، وكذلك من واجب الاتحاد متابعة جميع اللوائح والقرارات التي إتخذها.

والاتحاد له قول في مسألة التعليم ومسألة الصحة، والآن لدينا إرث كبير، وعملنا مجلس وطني ليتم من خلاله تجديد وتنقيح بعض الفصول من القانون الأساسي، والنظام الداخلي، وذلك لتطوير الممارسة النقابية والعمل النقابي.

ومن نقاط ضعف الاتحاد، عدم تمثيلية المرأة، والمرأة عندما ننظر لعدد المنخرطين، نجد أكثر من النصف في بعض القطاعات منخرطات بأكملهن نساء، والمرأة غير ممثلة في الاتحاد، وهذه من النواقص التي يواجهون بها اللوم علينا. وسوف نأخذها بعين الاعتبار، وهي التي تجعل

الاتحاد يلعب دوره، كذلك الاتحاد عليه من ناحية التعريف والإشعار مايزيد ويعزز الإنتساب للمنظمة والتقيد بالنظام الداخلي والقانون الأساسي.

والفصل العاشر جاء لينهي ديمومة الكرسي ويقول الكل في المكتب التنفيذي الوطني، ومعنى ذلك النيابة أصبحت بعشر سنوات دورتين متتاليتين وأن تواصل هذا يعتبر مسألة ترتقي بالاتحاد نحو الأفضل وتجعله ضارباً ضارباً كلي في الممارسة النقابية الديمقراطية.

**هل الاتحاد العام التونسي للشغل مؤسسة نقابية أم شريك سياسي في السلطة؟**

لا نحن منظمة نقابية عندها نظامها الداخلي، والاتحاد العام التونسي للشغل هو منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية تستمد شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية مقرها المركزي تونس العاصمة، بساحة محمد علي وتضم جميع الشغالين بالفكر والساعد والمتقاعدين منهم.

وعندما ننظر لأهداف الاتحاد، توحيد وتنظيم جميع الشغالين، والنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مادياً ومعنوياً، وإنشاء اقتصاد وطني اشتراكي ومستقل ومتحرر من كل تبعية. ويجب علينا ترجمة هذه المبادئ، هذا هو الاتحاد، أما الأحزاب الأخرى الليبرالي ليبرالي، النصف ليبرالي، الليبرالي المتوحش، الديني الثيوقراطي...، وهكذا.

**مقابلة أجراها الباحث مع الأخ: المنصف بن حامد، الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، ومسؤول عن التكوين النقابي والتثقيف العمالي والعلاقات الخارجية. في مقر الاتحاد بصفاقس، تونس، بتاريخ 2. 11. 2015.**

**"شهادة الأستاذ الدكتور المنصف وناس":**

تمحورت أسئلة المقابلة في الآتي:

- ماهي مصادر تمويل الإتحاد؟
- هل يتمتع الاتحاد بالاستقلالية المالية عن النظام؟
- هل يتلقى الاتحاد في إعانات مالية من الدولة؟
- هل إشتراكات العمال كافية لتمويل الإتحاد؟
- إذا كان يوجد دعم من الدولة ماهي شروط هذا الدعم؟

## مصادر تمويل الإتحاد العام التونسي للشغل.

إن مصدر الدخل الأول لاتحاد الشغل يتم خصمه من قِبل الحكومة من مرتبات موظفي الدولة بنسبة 1% من مجموع 730 ألف موظف في نوفمبر 2017؛ وتبلغ نسبة الموظفين والشغالين (المهنيين) الذين يعملون في القطاع الخاص ويشتركون في القطاع نسبة الموظفين فيه 550 ألف. عدد المشتركين في اتحاد الشغل 6% من القطاع الخاص من 550 ألف. أما الدخل الثالث من مجموعة العقارات التي يمتلكها اتحاد الشغل التي تقدر بـ 1.5 مليار دولار تقريباً وهي مكونة من فنادق وشركات تأمين وعقارات مختلفة.

والدخل الرابع هو مقر اتحاد الشغل تم بنائه منذ ثلاث سنوات تقريباً، ويقع في حي الخضراء وهو مبنى ضخم ويتمتع بمواصفات عالية من الفخامة، وقد تم تأجيره لمجموعة من الشركات وتعود بأرباحاً كبيرة. بالإضافة إلى دعم وتمويل مادي من المنظمات الألمانية الموجودة في تونس مثل ليكسمبورج... روزاليكسمبورج... هاربرت... أديناور... فريم يريس.

- هل يتمتع الاتحاد بالاستقلالية عن النظام؟

الإتحاد مستقل تماماً عن الحكومة.

- هل يتلقى الاتحاد في إعانات مالية من الدولة؟

لا يوجد دعم من الدولة إطلاقاً وإنما الحكومة مجرد وسيط بين المواطن واتحاد الشغل. أما بخصوص الاشتراكات التي يدفعها المواطنون وتخصم من المرتبات: الدولة أو اتحاد الشغل لا يجبر المواطن على دفع الاشتراك أو الاستقطاع فالدفع والانخراط طوعاً. والباحث يسأل:

- لماذا المواطن راعياً وراضياً عن الاشتراك والدفع؟

لحماية المواطن حينما يتعرض لأي مكروه أو ظلم وماشابهه يدافع عنه ويحميه إتحاد الشغل. وبخصوص الدعم فلا يوجد دعم من الدولة والاتحاد أقوى وأنشط من الحكومة. وبمعنى آخر الحكومة تهاب وتخشى اتحاد الشغل.

مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ الدكتور المنصف وناس، مدير عام مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.. أستاذ التعليم العالي في علم الاجتماع بجامعة تونس. بتاريخ 19/12/2017 الساعة 5.5 مساءً بتونس العاصمة.

## **Abstract**

This study Aims to investigate the relationship Between trade unions and the political regime in Tunisia: the case study of the Tunisian General Union of Labor during the period 1987-2016. The problem of the study was that there is not necessarily hostility or contradiction between the state and civil society, Based on the preservation of the independence of civil society. It is well known that workers' organizations are primarily aimed at protecting their owners and achieving their status in society. They are effective and capable of meeting the demands of their members and achieving a degree of independence through the various means available to them in accordance with the prevailing political system and its nature. This raises the following question: What is the relationship between the Tunisian General Union of Labor and the political system in Tunisia?

The study reached several conclusions, most notably the confirmation of the hypothesis of the study that recognizes that the nature of the relationship between trade unions represented in the Tunisian General Union of Labor and the political system in Tunisia reflects the corporatist model which means the type of relationship in which the state dominates civil society organizations and controls them, Thus, these organizations lose their independence and freedom of movement; the Union's relationship with the regime usually oscillates between cooperation and confrontation, as Tunisians view the Union as an independent body struggling for the interests of the workers. But many EU members say that during the Ben Ali regime, the PUK leadership has tended to adopt a collusion with the regime, which is not favored by the more independent members of the union.

With the regime keen to control this powerful organization, a representative in the government stood up against attempts to form new unions and unions outside the union and to persecute trade unionists by resorting to harassment, intimidation, detention and torture. The union's independence from the political system in Tunisia seems doubtful. Is more than a product of official consumer discourse. One of the weaknesses of the union is that 65% of unionists are public sector employees. This is about contributions that are directly deducted from salaries and are transferred to the central union accounts. The almost complete financial dependence of the state makes all the waving of independence questionable, and a sign of the relative independence of the union. The relationship between the union and the regime is considered a partnership by 39% of the trade union cadres interviewed under the EU diagnosis in 2005, 34% have a dependency relationship and 3% have an independent relationship.



**Graduate Studies Adm.  
Political Science Dep.**



**University of Benghazi  
Faculty of Economics**

# **The Relationship Between Trade Unions and the Political System in Tunisia**

**(A Case Study of the Tunisian General Labour Union  
during the period 1987-2010)**

**By**

**Rajeb Ahmed Mohamed Rajeb**

**B.Sc. Political Science, Faculty of Economics and Political  
Science, University of Nasser, 1996**

**Supervisor**

**Dr Ahmed A ALRasheed**

**A Dissertation Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements  
for the Degree of Master Arts in Political Science on 18/01/2018**